حريق القاهرة

* الكتاب: حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) رؤية وثائقية جديدة
* الكاتب: د. محمد عبد الحميد الحناوي
* مراجعة لغوية: قسم التحرير والمراجعة بدار المنتدىٰ
* تصميم الغلاف: قسم الجرافيك بدار المنتدىٰ
* إخراج داخلي: القسم الفني بدار المنتدىٰ
* رقم الإيداع: 14435 /2022
* الترقيم الدولي: 978-977-6914-95-7

المدير العام: عزيز عثمان

لمراسلة الدار: daralmuntadaa@gmail.com

واتس آب: 01005186476

صفحة الدار على موقع فيسبوك: دار المنتدى للنشر والتوزيع













حريق القاهرة

٢٦ يناير ١٩٥٢

رؤية وثائقية جديدة

دكتور

محمد عبد الحميد الحناوي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب . جامعة أسيوط



مقدمة

إن حريق القاهرة في يوم السبت ٢٦يناير ١٩٥٢ ليس حدثًا عابراً في سماء مصر المحروسة، بل إنه حدثا زلزل كيان العاصمة ومصر كلها ، إذ أنه كان نهاية المطاف لإرهاصات ومقدمات حادث جلل بعد ذلك بستة أشهر فقط؛ ألا وهو «حركة الجيش» التي أطلق عليها «الحركة المباركة» والتي نتج عنها بعد ذلك بعامٍ واحد إلغاء الأحزاب السياسية وإنهاء النظام الملكي وإعلان النظامٍ الجمهوري بديلاً، وما تمخض عنه من إعلان المبادئ الستة للنظام الثوري، والمضي قدما في الإجراءات الثورية المتتالية.

ولذلك فإن حريق القاهرة لم يكن حدثا «ديماجوجيا» أو «راديكاليا» بعيداً عن مجريات الأحداث في الدولة المصرية؛ إذ أن مصر كلها ذات العشرين مليونًا من الأنفس كانت تعيش حالة هائلة من الفقر والبؤس والجوع والجهل والمرض وشظف العيش لنحو أكثر من ستة عشر مليونا من سكانها، مع حالة من التفاوت الطبقي الواضح للعيان، والذي أدىٰ بلا شك إلىٰ تفشي الظلم الاجتماعي الذي طال غالبية سكان البلاد.

وقد صاحب هذا الوضع الاجتماعي المذري أوضاعًا سياسية لا تقل تخبطًا عن ذلك؛ إذ أن السراي (الملك) والحكومات المتتالية

سواء حزب الأغلبية (الوفد) أو أحزاب الأقلية (الحزبية) لم تعد قادرة علىٰ تحقيق أهداف وطموحات شعبها في الرقي والتقدم وبلوغ مصاف الدول المتقدمة وتحقيق حياة كريمة للمواطنين، نظراً لخلافاتها السياسية وتنازعها فيما بينها، واتساع هوة الخلاف بين الحكومة الوفدية وملك البلاد (السراي) مما أدىٰ إلىٰ عجز تلك الحكومة أو غيرها من الحكومات المتتالية؛ من انتزاع حق الجلاء عن وادي النيل وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان.

وهكذا عاشت مصر في أزمة حقيقية داخليا وخارجيا، عجز ساستها جميعا عن تحقيق أمانيها نحو الاستقلال والحياة الحرة الكريمة لأبنائها.

ومن هذه المقدمات والإرهاصات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي كانت مسببات ومقدمات وأحداث حريق القاهرة يوم السبت ٢٦يناير وما سبقه من أحداث مجزرة الإسماعيلية يوم الجمعة ٢٥يناير لرجال الشرطة المصرية.

الفصل الأول

الموقف الوطني لحزب مصر الفتاه قبل حريق القاهرة

قرر زعيم حزب مصر الفتاه (الاشتراكي) أحمد حسين تسليم نفسه لمكتب النائب العام بالقاهرة بعد أن علم بأن أصابع الاتهام تشير إليه في التدبير لحريق القاهرة، وقد اتخذ الزعيم الاشتراكي هذا الموقف حتىٰ يبرئ ساحته أمام شعبه، بعد أن ظل حراً طليقاً حتىٰ يوم أول فبراير يتنقل خفية ما بين شربين والاسكندرية برفقة زميل كفاحه في الحزب الاشتراكي المهندس ابراهيم شكري (١).

واتهم بعض أعضاء الحزب كذلك بالاشتراك والتحريض بالاتفاق علىٰ التدبير للحريق وكانت هذه الاتهامات لا تقوم في الغالب علىٰ دوافع وأسس موضوعية؛ فأغلبها اعتمد علىٰ تقارير الشرطة وتحقيقاتها، وما كان ينادي به الحزب بالحض علىٰ استخدام القوة المسلحة والكفاح ضد الاستعمار وأعوانه من الاقطاعيين والرأسماليين، والدعوة لتوسيع رقعة العدالة الاجتماعية لجميع المصريين (٢).

فقد دأبت جريدتا «مصر الفتاه» و «الشعب الجديد» لسانا حال الاشتراكية، وهما المعبرتان عن اتجاه وسياسة حزب مصر الفتاه أو

---

(١) المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب عددي ١٨، ٢١ اكتوبر ١٩٩٤.

اتهم أحمد حسين في القضية رقم (٥٣٢) جنايات عسكرية ـ أزبكية، رقم (١٣٢) لسنة ١٩٥٢، عسكرية عليا طبقا للمرسوم الصادر في ٢٦ يناير ١٩٥٢ من الحاكم العسكري العام مصطفىٰ النحاس باشا، بإعلان الأحكام العرفية في البلاد طبقا لقانون الأحكام العرفية رقم (١٥) لسنة ١٩٢٣: وثيقة رقم: 5949، حريق القاهرة.

(2) PJ. Vatikiotis; Nasser and his generation, PP. 77 , 113.

الحزب الاشتراكي علىٰ كشف اللثام عما آلت اليه الأمور من انحدار، وسيطرة الرأسمالية غير الوطنية علىٰ اقتصاديات البلاد، وتوجيه استثماراتها لا لخدمة مصالح الوطن وأبناؤه، ولكن لتنفيذ السياسة الاستعمارية لبريطانيا، وغيرها من الدول الأجنبية.

وخاطبت صحافة الحزب جمهور العمال، والصناع، والطلاب، وأرباب الحرف المتعطلين باسم حركة التحرير بمقاطعة محال اللهو، والمؤسسات الاستعمارية، والرأسمالية. ومنذ شهر سبتمبر ١٩٥١، والأمور تتطور بسرعة في غير صالح بريطانيا ومن يواليها من الرجعية المصرية؛ ففي الثالث والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٥١، وعلىٰ صفحات العدد (٢٧٥) من جريدة مصر الفتاه كتب أحمد حسين مقالاً تحت عنوان «الثورة. الثورة. الثورة» [١] ينذر فيها بثورة طاغية جارفة سوف تتسبب فيها الحكومة بعدم تبصرها لصحيح الأمور، وتجنب الخطر المحدق بها لأن تفادي الثورة أصبح ضعيفاً ويوشك أن يتلاشىٰ نهائياً، وحدد لهذه الثورة التي تنبأ بها شهر نوفمبر أو ديسمبر من نفس العام [٢]، كما نشرت الصحيفة في نفس العدد صفحتين كاملتين من الصور تحت عنوان: «هؤلاء هم رعاياك يا مولاي» وعبرت هذه الصور أصدق تعبير عن بؤس المواطنين المصريين وبعضهم ينام علىٰ قارعة الطريق بلا مأوىٰ أو ملبس يحفظ

---

[١] وثيقة رقم: 5951، حريق القاهرة، ملف القضية المتهم فيها أحمد حسين وآخرون

[٢] وثيقة رقم: 5952، قضية حريق القاهرة.

آدميته، يعانون الذل والفقر والمرض، ورفعت كثير من هذه الصور علىٰ جدران المنازل والحوانيت وفي صالونات الحلاقة، وصارت كلمة «رعاياك يا مولاي» تتردد كثيراً علىٰ ألسنة الجماهير الساخطة من الأوضاع السائدة في البلاد [1].

وفي السابع والعشرين من نفس الشهر وعلىٰ صفحات العدد (٣٤) من جريدة الشعب الجديد كتب ينتقد التعديل الذي حدث في هيئة الوزارة الوفدية، وقال إن هذه الوزارة لازالت تحكم وهي في وادٍ، والشعب والأمة المناهضة للوجود الاستعماري في مصر في وادٍ آخر.

وبمناسبة احتفال الحزب الاشتراكي بذكرىٰ شهداء المقاومة ضد الانجليز دعا الحزب ـ الحكومة إلىٰ اتخاذ قراراتها من نبض الشارع المصري الذي يعبر عن كفاح أفراد الشعب العامل الذي يتولىٰ بنفسه محاربة الانجليز، وتخليص هذا الشعب من قيود وعبودية الباشوات.

كما دعا أحمد حسين لتنظيم الصفوف وتسليح الشعب لمواصلة مقاومته للإنجليز. وقبل الغاء المعاهدة دعا زعيم الحزب الاشتراكي إلىٰ تأليف كتائب التحرير جهراً أو سراً للقاء الانجليز وجها لوجه في القنال. وقال: إن الجيش المصري لن يقف في طريق الكتائب المصرية؛ لأن الضباط والجنود الشرفاء يومئذ لن يقتلوا

[1] المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب عدد ١٦ سبتمبر ١٩٩٤

إخوانهم وأولادهم في سبيل الانجليز، وأن البوليس المصري لن يقف في وجه الكتائب الزاحفة لتحرير الوطن (١).

وأسرع الحزب الاشتراكي بعد إلغاء المعاهدة بفتح باب التطوع لإنشاء كتائب التحرير؛ فاندفع الوطنيون من مختلف الاتجاهات الفكرية والعقائدية يسجلون أسماءهم ويتسابقون لنيل شرف الدفاع عن الوطن وتحقيق أمانيه في الحرية والاستقلال. وبلغ عدد الذين سجلوا أسماءهم في المركز العام للحزب نحو خمسة آلاف مواطن، وبالمثل كان الإقبال علىٰ التطوع شديداً في الاقاليم. وكانت دعوة الحزب الاشتراكي تشمل جميع المصريين بهدف التكاتف وتأييد الحكومة التي أبدت تجاوبها مع الإرادة الشعبية وقامت بإلغاء المعاهدة (٢).

وأتبع أحمد حسين مقالاته الثورية بمقال آخر في العدد رقم (١٦) من جريدة الشعب الجديد الصادرة في الثاني من أغسطس ١٩٥١ تحت عنوان: «في ساحة الشرف» عقد زعيم حزب مصر الفتاه مقارنه بين ما حدث أثناء الثورة الروسية، والفرنسية، والتركية، وبين ما يحدث في مصر مستحثًا لأفراد الجيش والبوليس علىٰ أن ينحازوا لصف الثوار من أبناء الشعب فقال: لقد جردت القيصرية الروسية

(١) جريدة مصر الفتاه، عددي ٢٢ يوليو، ١٨ نوفمبر ١٩٥١

(٢) المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

جيوشها لتقاتل جموع الشعب الثائر، ولكن هذه الجيوش ذاتها انضمت إلىٰ صف معسكر الشعب عندما جد الجد.

وحينما توجه نابليون بونابرت بجنوده لإخماد الثورة الفرنسية انضم بجنوده إلىٰ الثوار، وكذلك عندما ذهب «قره بكير» ليقبض علىٰ مصطفىٰ كمال أتاتورك والثائرين معه في الأناضول؛ تحولت القوة المتآمرة إلىٰ نواة جيش التحرير بقيادة مصطفىٰ كمال (١).

وأخذ أحمد حسين يستحث أبناء الشعب المصري من ضباط ورجال البوليس والجيش علىٰ عدم اعتراض بني وطنهم والوقوف حجر عثرة أمام كفاحهم المسلح ضد الانجليز وأعوانهم، وكتب يقول: «انصبوا المشانق، ولكن الشعب سينتصر» لأن الحكام يعتقدون أنهم قادرون علىٰ البطش بالشعب عن طريق البوليس، والجيش، «والنيابة» ولكن أرباب هذه السلطات هم جزء من أفراد الشعب، وسوف تأتي الساعة التي تتكاتف هذه القوىٰ الثلاث ضد الحاكم نفسه، وتطالب برقبته بدلاً من رقاب أفراد الشعب، وضرب الكاتب مثلاً بما حدث إبان عصر الثورة الفرنسية عندما وقف روبسبير يطالب القضاة بقطع رقاب الخونة الذين خانوا الثورة وعطلوا مسيرتها، فإذا بالقضاة يصدرون الحكم بقطع رقبته هو لأنه الخائن الأعظم (٢).

---

(١) وثيقة رقم: 5953، حريق القاهرة، ملف قضية أحمد حسين

(٢) جريدة مصر الفتاه، العدد (٢٦٩)، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٥١

وثيقة رقم: 5954، ملف قضية أحمد حسين، بطاقة بيانات القضية، ص ١٠.

وأخذت جريدة الشعب الجديد تستحث همم وضمائر أفراد الشعب المصري من خلال كلمات أحمد حسين الذي قال في إحدىٰ مقالاته: إن الكلمة الآن لهذا الشعب «للشعب كله»؛ شعب القاهرة والاسكندرية، والدلتا، والصعيد؛ إن القاهرة مازالت عامرة ودور السينما مازالت عامرة، وهذا ينبئ عن أن أعصاب هذا الشعب لم تعبأ بعد، وهذا ما يجب علىٰ الطبقة الواعية من الشعب أن تنهض به.

وازدادت حدة كلماته عندما قال: «إن دوريات من الشعب الواعي المنظم يجب أن تتولىٰ إيقاظ المتطوعين من علىٰ المقاهي، والسكارىٰ من البارات والكباريهات، والغارقين في دور السينما، أما السادة الذين لا يريدون أن تسيل أموالهم تبرعات فلهم حساب غير هذا الحساب» (١)

وخاطب الحكومة بنفس اللهجة الثورية علىٰ صفحات جريدة مصر الفتاة، ملقياً اللوم علىٰ مصطفىٰ النحاس باشا رئيس الحكومة قائلاً: «لماذا تبقىٰ الكباريهات، والسينمات، والمقاهي مفتوحة إلىٰ منتصف الليل ؟» وعلىٰ أي أساس تظل عشرات ومئات الألوف من رواد اللهو وقطع الوقت كأنه ليس هناك حرب في منطقة القنال. وطالب أحمد حسين الحكومة المصرية بأن تصدر أمرا بمنع إطالة السهر في أماكن اللهو والمجون، فإن لم تفعل فإنها ستصبح مقصرة،

---

(١) جريدة الشعب الجديد، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٥١، مقال تحت عنوان: «إنها إرادة الله» وثيقة رقم: 5954، ملف قضية أحمد حسين

سترتكب نفس الجريمة التي ارتكبتها حكومة مصر إبان حرب فلسطين ومن أجل بلادهم، وفريق آخر باقون داخل «الكباريهات» يقيمون الحفلات الماجنة الخليعة، مما أفقد الضباط والجنود روحهم المعنوية فحدث ما حدث في فلسطين(١).

واشتدت معارضة الحزب لسياسة الحكومة الوفدية في عدم اتخاذ إجراءات فورية ورادعة لمنع استشراء مظاهر الانحلال داخل المجتمع المصري، وتساءل زعيم الحزب مندهشاً هل ستظل دور ملاهينا وكباريهاتنا مفتوحة، وهل ستظل حفلات الغناء والهناء، ونوادي القمار على مصراعيها «هل ستظل هذه الأمور أيها السادة الوزراء ؟» وهل ستظل يا مصطفى النحاس تعيش في «الهاتك، والرانك» والأفراح، والزينات، إن كل ما له أول له أخر، وهو يبحث له الآن عن منفذ لينطلق منه، والأبخرة والحمم والمتفجرات تبحث دائماً عن أضعف نقطة لتنفجر منها، ولو استمرت الحكومة أسبوعاً واحداً لا أقول شهراً أو شهرين بأسلوبها الذي تسير عليه حتى الآن فإن الانفجار سيتم ضد الحكومة نفسها، وينسفها نسفاً. (٢) وكأن

---

(١) جريدة مصر الفتاة، عدد ٢٥ نوفمبر ١٩٥١:
ملف قضية أحمد حسين وآخرون، ص ١١

(٢) وثيقة رقم: 5955، ملف قضية اتهام أحمد حسين بحرق القاهرة:
مقال بالعدد رقم (٢٨٥) بجريدة مصر الفتاة، مؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٥١.

أحمد حسين يقرأ كتاباً مفتوحاً لما سيحدث بعد شهر واحد ونصف الشهر في عاصمة البلاد.

ودعا الزعيم أحمد حسين بمقاطعة المؤسسات والمصالح البريطانية في مصر، ومقاطعة دور السينما، وعلىٰ رأسها سينما ريفولي «الانجليزية» بل اعتبر كل متردد علىٰ هذه الدور خائناً للوطن، ولم يكتف بذلك بل أطلق انذارات تحذير مما سيحدث من حوادث؛ وبالفعل حدثت عدة اشتباكات ومعارك أمام باب الدار اعتبرها البوليس من نتائج مقالات وشحذ النفوس الذي ينتهجه أحمد حسين في مقالاته الثورية، وحذر من أن استمرار تعرض البوليس للأسلوب السلمي الذي يلجأ اليه شباب الحزب بالوقوف أمام باب دار سينما ريفولي معترضين للمتشددين الذين يريدون اقتحام الدار والاعتداء علىٰ مرتاديها، وهم بذلك يساعدون رجال البوليس في أداء مهامهم لحفظ الأمن وإشاعة السلام. وخاطب أجهزة البوليس بقوله: إذا لم يسمح للمتطوعين النظاميين أن يقوموا بالمقاطعة القانونية، فسوف يسحبهم الحزب الاشتراكي، ويخلي بين السينما والجمهور، وبين أفراد الشعب المتحفز للتعبير عن سخطه علىٰ هذه الدار، وعلىٰ روادها «الأندال» وإن بقاءها مفتوحة للرواد سيؤدي إلىٰ أوخم العواقب.

ولم يكتف الحزب الاشتراكي بالدعوة لمقاطعة دور اللهو والسينما فقط، بل دعا إلىٰ مقاطعة كل الشركات الرأسمالية الأجنبية مثل شركة كوهنكا اليهودية التي تستغل عمالها من المصريين، وطالب

بالتخلص من «هؤلاء اليهود أصدقاء البريطانيين القراصنة» أولئك الذين توطدت علاقات الكثيرين منهم بالملك وحاشيته.

ولقد اعتبرت الحكومة ما جاء علىٰ لسان زعيم الحزب الاشتراكي تحريضًا سافرًا للتهجم علىٰ مؤسسات الرأسماليين، وهو ما دعا كثير من هؤلاء الرأسماليين ومنهم الوطنيين إلىٰ الوقوف موقف العداء من الحزب وقياداته؛ فقد كانت الكتائب الاشتراكية تعلم الكثير عن الشركات والمؤسسات التي تتعاون مع الانجليز ومن يعضدونهم، وقد تضمنت البيانات التي توفر الحزب علىٰ جمعها قوائم بأسماء بعض الشركات والتجار الذين قيل أنهم يتعاملون مع الانجليز. ودعا الحزب إلىٰ تحذيرهم، ومنحهم مهلة أسبوعًا واحدًا في نهاية شهر نوفمبر ١٩٥١ لكي يثبتوا أنهم قطعوا كل علاقة بينهم وبين أعداء البلاد «وإلا طبق عليهم قانون الشعب وهو إعدام كل خائن» (١).

كما وجه أحمد حسين نداءه إلىٰ جميع الوطنيين المصريين بألا يتعاملوا مع بنك باركليز الإنجليزي، وسحب أموالهم المودعة لديه، واستجاب عدد كبير من المصريين لهذا النداء، وبدأ البنك يطرد موظفيه من المصريين، ويستعد لتصفية أعماله، وجمدت أمواله، ووضع تحت الحراسة (٢). وقبل حريق القاهرة بيوم واحد فقط، وفي

---

(١) وثيقة رقم: 5955، حريق القاهرة: ملف قضية اتهام أحمد حسين.

(٢) جريدة مصر الفتاة، العدد (٢٨٢)، ١٨ نوفمبر ١٩٥١

عن: بطاقة بيانات قضية أحمد حسين، ص ١٨، وثائق حريق القاهرة.

مساء الخميس ٢٤ يناير ١٩٥٢ وفي تصريحه للصحافة من خلال اجتماع عام ضمن خطاب أذاعه زعيم حزب مصر الفتاه أحمد حسين علىٰ الجمهور؛ أعلن أنه سيطلق الجماهير علىٰ الحكومة لإسقاطها، وأن جرائم ستقع مما يشيب لهولها الولدان [١]، مما سيوقعه فيما بعد في قبضة الاتهام بالتحريض والاشتراك في الإعداد لحرق العاصمة، ومصادرة جريدة مصر الفتاة في ٢٥ يناير.

ولكن هل كان أحمد حسين ومؤيدوه من قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة)، وشباب الحزب المؤتمرين بأمره يسعون بل يؤيدون إحراق القاهرة!؟ عاصمة مصر العريقة، ولؤلؤة الشرق. واقع الحال ينفي عنه مجرد التحريض علىٰ إشعال النيران في محلاتها ومنشآتها؛ فالرجل كان ملازماً لفراش المرض أثناء حوادث السبت ٢٦ يناير، وعندما علم بخبر اتهامه أعلن استعداده لتسليم نفسه للنيابة للتحقيق معه حتىٰ يبرئ ساحته، وتم له ذلك. علىٰ أن جهات عليا بعينها وبالطبع علىٰ رأسها السراي كان يهمها تقديم أحمد حسين للمحاكمة بهذه التهمة ذاتها حتىٰ لا تقم له أو لحزبه قائمة، فيقول الصحفي حافظ محمود الذي عاصر الحدث وكان صديقاً لأحمد حسين، إن اتهام زعيم مصر الفتاه جاء نتيجة لتخطيط هذه الجهات العليا والتي جاءت بشاب شبيه بأحمد حسين نفسه وهو يركب سيارة حمراء صغيرة كسيارته الحقيقية، وأخذ هذا الشخص يطوف شوارع

---

[١] وثيقة رقم: 5956، ملف قضية اتهام أحمد حسين في حريق القاهرة.

القاهرة ويشجع المتجمهرين علىٰ مواصلة الحريق، وبهذه الطريقة ظهر شهود يقسمون علىٰ أنهم رأوا أحمد حسين يشجع الشباب علىٰ الحريق. وكان حافظ محمود هو أحد شهود النفي، لأنه اتصل بأحمد حسين تليفونياً أكثر من مرة وهو علىٰ فراش المرض بمنزله طوال يوم الحدث (١).

وكانت تلك الجهات العليا يهمها إثبات التهمة علىٰ أحمد حسين لأن مقالاته وخطبه المتواصلة كانت تنطق بما يحدث ويكشف اللثام عن حقائق الأوضاع التي تردت فيها البلاد، ويعري الفساد ومظاهر الانحراف القائمة داخل المؤسسات الوطنية والحكومية وامتدت حتىٰ وصلت لأعتاب القصر الملكي نفسه، وأصبحت سهرات الملك اليومية بملهىٰ «سكارابيه» حديث الجميع حيث يقتنص منه فرائسه من الراقصات والمغنيات ويمارس ألعاب القمار يساعده علىٰ ذلك بعض اليهود الذين يديرون النادي ويشرفون علىٰ مثل هذا النوع من اللعب المحرم، حتىٰ بلغت أرباحهم من هذا اللعب المحرم في عام واحد نحو خمسين ألف جنيه (٢).

---

(١) ذكريات حافظ محمود بجريدة الجمهورية، أول فبراير ١٩٩٤؛ الشعب، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٩٤.

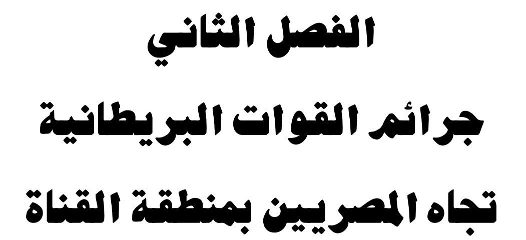
(٢) صودرت جريدة حزب مصر الفتاه بعد صدور عدد ٢٥ يناير الذي نشر فيه أخبار سهرات الملك، وهوجمت علىٰ صفحات الجريدة حكومة الوفد ووزير الداخلية محمد فؤاد سراج الدين، وصدر قرار المصادرة بعد اجتماع مجلس الوزراء الوفدي في مساء ذلك اليوم: المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٩٤.

لهذه الأسباب اتهم الحزب الاشتراكي وقياداته بالتدبير للحريق، وكان الدليل علىٰ ذلك الاتهام أن الأماكن التي أشار اليها أحمد حسين ووردت في مقالاته هي بعينها التي تعرضت للحريق والنهب والاتلاف. ولكن بنظرة متفحصة لتلك الأماكن المحترقة، نجد أنها بعينها الأماكن المستهدفة في أي تحرك جماهيري عفوي في لحظة انفعال وطني ضد رموز الاحتلال الأجنبي، والطبقة الحاكمة المستهترة، بل إن الأحداث السابقة علىٰ يوم ٢٦ يناير كانت كافية لشحن الجماهير حتىٰ يتولد الانفجار، فاستغلتها القوىٰ السياسية علىٰ الساحة لمصلحتها، فإن كانت ثورة ١٩١٩ قد استغلها الوفد، وهو حق شرعي له، فإن «انتفاضة» ٢٦ يناير كانت هذه المرة ضد الحكومة القائمة التي كانت وفدية هذه المرة، أي أن الوفد قد شهد «ثورة» ضده مما يعني فقدانه الشرعية.

وكما أظهرت الحوادث بعد ذلك فإن ٢٦ يناير كان نقطة فاصلة في تاريخ مصر لأنها كانت نهاية شرعية المؤسسات التقليدية القائمة (الشرعية) سواء كان القصر أو حزب الوفد. وإن ما حدث في خلال الستة أشهر التالية حتىٰ يوم الحريق لتؤكد أن الشريحة الأكثر تنظيماً في المجتمع المصري من أفراد الطبقة الوسطىٰ، هي التي سوف تملأ هذا الفراغ [١]، وبالفعل نهضت هذه الطبقة من ضباط الجيش بهذا الدور في حركة يوليو ١٩٥٢.

---

[١] د. علاء الحديدي: مصطفىٰ النحاس، ص. ص ٣٢٢-٣٢٣.



الفصل الثاني

جرائم القوات البريطانية

تجاه المصريين بمنطقة القناة

في بيانه الذي أدلىٰ به في المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقد بوزارة الداخلية يوم ٢٣يناير ١٩٥٢؛ حرص فؤاد سراج الدين وزير الداخلية المصري علىٰ إجلاء الموقف البريطاني تجاه قضية الجلاء التي صارت الشغل الشاغل للحكومة المصرية، وككل المصريين عن طريق توضيح ما ترتكبه القوات البريطانية تجاه سكان منطقة القناة بعد أن طار صوابها من نجاح العمليات الفدائية المسلحة التي ترعاها الحكومة الوفدية.

وكانت منطقة الاسماعيلية مركز الصراع بين القوات البريطانية من جانب، وبين القوات الفدائية والشرطة المصرية من جانب آخر؛ فقد تعرضت مدينة الإسماعيلية خلال الأيام الأربع الأخيرة لأعمال «همجية» واعتداءات «صارخة» لا يمكن أن توصف إلا بالوحشية من جانب القوات البريطانية، ولم يكن هناك من مبرر لهذه الاعتداءات إلا الرغبة في التنكيل والانتقام، وإضعاف القوىٰ المعنوية للمصريين، وكان ذلك هو هدف بريطانيا.

ووصف سراج الدين الأعمال الوحشية البريطانية في الاسماعيلية بأنها لا تقل بشاعة عن مأساة دنشواي، بل فاقتها بكثير، فمنذ يوم ١٩ يناير الجاري قامت القوات البريطانية المدعمة بالدبابات والسيارات المصفحة والطائرات باحتلال جزء كبير من مدينة الاسماعيلية، وعزلته عن باقي المدينة، وأقامت حوله الأسلاك

الشائكة، وأخذت في إخلاء دور الحي المحاصر من مواطنيه المصريين، وتمت عملية الإخلاء بطريقة همجية لا تراعىٰ فيها كرامة السيدات اللائي لم يستطعن أثناء طردهن للطرقات أن يرتدين ملابسهن، وأجبرن علىٰ ترك بيوتهن وهن شبه عاريات تتلقفهن الطرقات العامة. وامتدت يد التخريب والإتلاف والنهب والسلب إلىٰ كل ما وقعت عليه أيدي القوات البريطانية في المنازل التي أخلوها من سكانها بالقوة (١).

واقتاد الإنجليز بعض السيدات والأطفال بالقسوة والعنف إلىٰ معسكراتهم التي أقاموها وأحاطوها بالأسلاك الشائكة في المناطق التي احتلوها من المدينة بالقوة، كما نقلوا آخرين بسياراتهم الحربية إلىٰ ثكناتهم، ولم يدر أهل وذوي أولئك المقبوض عليهم شيئا عن مصيرهم؛ سواء من كانوا داخل المعسكرات التي أقاموها مؤقتا لهذا الغرض أو الذين نقلوهم إلىٰ ثكناتهم الأصلية.

كما تعددت أعمال الإنجليز العدوانية، وتكررت اعتداءاتهم علىٰ حرمة المساجد، فاقتحموا بأحذيتهم مسجد الغريبي، وصعدوا إلىٰ مئذنته، ونصبوا عليها مدافعهم وصوبوها نحو المدينة، ومنعوا إقامة الشعائر نهائيًا بالمسجد، وجعلوا منه ثكنة حربية.

---

(١) وثيقة رقم: 47338، حريق القاهرة: بيان حضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا في المؤتمر الصحفي الذي عقد بوزارة الداخلية في يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل تجاوزوا المعقول بانتهاكهم حرمة الموتىٰ والقبور؛ فحاصروا مقابر المسلمين والكاثوليك بالمدينة بقوات مسلحة كبيرة العدد، وفتحوا المقابر ونبشوها، وأخرجوا ما بداخلها من جثث سواء من المسلمين أو الكاثوليك علىٰ السواء بدعوىٰ التفتيش عن أسلحة مخبأة بها (١)، وتركوا هذه المقابر بعد نبشها دون اكتراث لحرمة الموتىٰ، وأخذوا يطلقون نيرانهم بلا سبب علىٰ كل من يجدوه في منطقة المقابر فقتلوا بعملهم الوحشي هذا وجرحوا عدداً كبيراً من المصريين، وبلغ بهم شهوة الانتقام من المصريين والتنكيل بشبابهم أن قاموا بتعذيبهم بعد صلبهم علىٰ الأشجار بمنطقة المقابر، وضربهم ضرباً مبرحاً بالسياط، وإطلاق الكلاب المفترسة عليهم تنهش أجسادهم العارية، كما امتدت يد النهب والسلب إلىٰ كل ما يقع تحت أيديهم من مواد غذائية وتموينية في المساكن التي قاموا بتفتيشها، أو في المحلات التجارية، مما أثار جواً من الذعر والاضطراب أدىٰ إلىٰ إغلاق التجار لمحلاتهم وتعريض المدينة للأزمات والجوع؛ نتيجة توقف عمليات البيع والشراء، وبلغ بهم الاستهتار أنهم استولوا عنوة من أحد المتاجر علىٰ عدد كبير من أكياس الدقيق المعد للغذاء وضعوها كمتاريس في الطرق بدلاً من أكياس الرمال. ولم تنج المباني الحكومية من اعتداءاتهم المتكررة وتفتيشها وسلب ما بداخلها، ولم يتورعوا عن اقتحام مخزن

---

(١) نفس الوثيقة

النيابة العامة والاستيلاء علىٰ الأسلحة المحرزة علىٰ ذمة القضايا الجنائية. كما تعرضت كثير من هذه المصالح الحكومية لقذف المدافع الانجليزية خلال الأيام الأربعة التي انقضت؛ فخربت الكثير من دور هذه المصالح، واحتلت بعضها إلىٰ جانب منازل الأهلين وطرد سكانها يهيمون في الشوارع.

ومن الأمور الغريبة التي قاموا بتنفيذها أن أجبرت القوات البريطانية تحت تهديد السلاح عدداً كبيراً من المواطنين المصريين «العرايشية» وأوقفتهم في هيئة طابور علىٰ صفوف متتالية، ووقف من خلفهم الإنجليز شاهرين السلاح يهددونهم بإطلاق النيران عليهم إذا لم يصفقوا بحرارة في نفس الوقت الذي تمر بين صفوفهم المصفحات البريطانية أثناء التصفيق، وهم يقومون بتصوير شريطاً سينمائياً ليعرض في الخارج لتضليل الرأي العام العالمي، وإظهار أن المصريين يقومون بتحية قواتهم بالتصفيق.

وتساءل سراج الدين كيف تدعي بريطانيا تمسكها بأهداب النظام والديمقراطية والحرص علىٰ مبادئ الانسانية! وهي تقترف كل هذه الأفعال الوحشية واللاإنسانية مع شعب أعزل يحرص علىٰ تحقيق أمانيه الطبيعية؛ وهي الاستقلال والسيادة علىٰ أراضيه، فإذا كان الانجليز يعتقدون أنهم سيجبرون مصر علىٰ تغيير مطلبها

بالاستقلال أو تضعف عزيمتها! فهم جد واهمون، فإن هذه الفظائع لا تزيد المصريين إلا استمساكا بحقوقهم [١] المشروعة.

هذا عن بريطانيا، أما عن الحكومة المصرية (الوفدية) فما هو دورها!؟ وماذا هي فاعلة استعداداً للمجابهة مع الانجليز المستعدين دائمـًا للمواجهة المسلحة بقواتهم المدججة بالسلاح في منطقة القناة!؟

لم تكن خطة الوفد واضحة تمامـًا تجاه الوجود البريطاني المسلح بعد إلغاء المعاهدة في ٨ أغسطس ١٩٥١ وإعلان الحكومة الهجوم علىٰ بريطانيا وعدم شرعية وجود قواتها في مصر بعد إلغاء المعاهدة؛ فالوفد كان يعلم جيداً أنه بإعلان الكفاح المسلح وتبنيه لهذه الحركة التي نبتت من الفكر الشعبي في البداية، وبإيعازه للعمال المصريين العاملين بالمعسكرات البريطانية بالانسحاب وهجر العمل لدىٰ الإنجليز أو مساندتهم؛ إنما كان يشل حركة القواعد البريطانية، مما أعطىٰ لبريطانيا دافعـًا قويـًا لتبني سياسة العنف مع الحكومة المصرية.

ولم يكن كل هؤلاء العمال يفهمون بالطبع المغزىٰ السياسي لهذا الانسحاب وتشجيع الحكومة المصرية لهم علىٰ اتخاذه، لكن

---

(١) وثيقة رقم: 47339، رقم:47340: حريق القاهرة:
بيان فؤاد سراج الدين بوزارة الداخلية يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢.

إحساسهم بأنهم مصريون، وحكومتهم الوطنية هذا قرارها، وهي غير راضية عن عملهم مع الإنجليز المحتلين لأراضي بلادهم؛ جعلهم لا يتوانون لحظة في تلبية هذا النداء الوطني.

ولم تكن الحكومة المصرية بقادرة علىٰ تحريك الجيش المصري في حالة القتال مع القوات البريطانية لعدة أسباب، لعل أولها هو حالة الضعف والتردي التي آل إليها حال الجيش المصري بعد وقوف بريطانيا له بالمرصاد بعدم تسليحه سواء بواسطتها أو عن طريق الدول الأوربية الأخرىٰ الصديقة لها أو المتحالفة معها في حلف شمال الأطلنطي.

وثانيها وبفرض أن الجيش المصري بقادر علىٰ المواجهة المسلحة مع القوات البريطانية؛ فإن هذا الجيش بقياداته العليا يقع تحت سيطرة الملك بصفته القائد الأعلىٰ، و الذي كان ميالاً رغم كراهته للإنجليز منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ إلىٰ ترضيتهم والوصول إلىٰ تسوية سلمية معهم تحفظ هيبة القصر ولو علىٰ حساب الحكومة والشعب، ومن هذا المنطلق لم يكن الملك ليسمح بتوجيه الجيش لهذا الصدام المسلح.

والحال كذلك، لم يكن أمام الحكومة إلا تبني حركة الكفاح المسلح بقدر ما تستطيع، وتوجيه قوات البوليس بإمكانياتها المتواضعة نحو هذا الهدف، واعتماد الحكومة بصفة أساسية علىٰ قوة

هذا الجهاز؛ مما أدىٰ إلىٰ أن يكتشف معه الإنجليز منذ البداية حقيقة هذا الدور للبوليس المصري في القناة، ومن ثم فقد شرعوا في اتخاذ الإجراءات المضادة لإجهاض مهمة البوليس المصري، والتعرض لأفراده والاعتداء عليهم بصفة شبه مستمرة خلال الفترة من ١٧ أكتوبر إلىٰ ١٩ نوفمبر ١٩٥١ (١).

وبدأ التحرش البريطاني بقوات البوليس المصري في مدن القناة وعلىٰ وجه التحديد في الإسماعيلية؛ فقام الجيش البريطاني باحتلال مدينة الإسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر، واحتلال إدارات الجمارك، والجوازات، والحجر الصحي والزراعي في بورسعيد والاسماعيلية، والاستيلاء علىٰ خط السكة الحديد، وكوبري الفردان الذي يربط قوات الجيش المصري المرابطة شرقي القناة بالأراضي المصرية في الغرب.

ومع تصاعد الاحتكاكات المباشرة مع الإنجليز طلب القائد العام للقوات البريطانية جنرال ارسكين من محافظ قنال السويس (غزالي) في ١٩ نوفمبر ١٩٥١ القيام بسحب السلاح الخاص بقوات البوليس الخاضعة لإشرافه، وأن يخضع استعمالها لإشرافه الشخصي، أو تحت إشراف نائبه، أو كبار ضباطه. وكان هذا الطلب

F. O. 371/90120 - JE. 10110 - 1142 «A Letter From Fouad Serag El- din Pasha to Sir Ralh Stevenson

(١) « نقلا عن :د. عبد الوهاب بكر: البوليس المصري ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، ص ٣٣٩

بمثابة أمر من القائد البريطاني للمحافظ المصري، وقد وافق المحافظ علىٰ هذا الأمر (١) مرغمًا.

وأدىٰ هذا التحرش إلىٰ الصدام المسلح بين الجانبين الذي لم تكن نتيجته بالطبع في صالح الانجليز لتعضيد قوات البوليس وتأييدها لأعمال الفدائيين والتستر عليها، بل ومعاونة أفراد البوليس للخطط الفدائية، وتيسير سبل الهرب والفرار لهم بعد انجازها.

وتشير التقارير الصادرة عن السفارة البريطانية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ إلىٰ وزارة الخارجية في لندن إلىٰ اتهام الجانب البريطاني لقوات بلوكات النظام المصرية بفتح نيرانها علىٰ دورية بريطانية في الإسماعيلية يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥١، ومشاركتها في اليوم التالي بعض الفدائيين في الهجوم علىٰ القوات البريطانية في المنطقة، مما نتج عنه مقتل سبعة جنود من الإنجليز. وكانت كل تقارير السفارة البريطانية لوزارة الخارجية في لندن تؤكد علىٰ هذا المعنىٰ طوال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٥١؛ مما أدىٰ إلىٰ مطالبة السفير البريطاني من وزير الداخلية فؤاد سراج الدين في نهاية ديسمبر ١٩٥١ بسحب سلاح بلوكات النظام من القناة، وإصراره علىٰ ترحيل هذه القوات نهائيًا من

---

(1) F. O. 371/90120 – JE. 10110 / 152 «Lieut.General Erskine to the Governor 19 th November , 1951.» (١)of SuezCanal , dated

عن المرجع نفسه، ص ٣٤٠

المنطقة بكاملها، لأنهم ـ على حد قولـه ـ سبب الصدام مع القوات البريطانية [١].

وكانت خطة نزع سلاح البوليس المصري قد أعد ترتيبات تنفيذها بالقوة من جانب القيادة البريطانية دون الحاجة لرد الحكومة المصرية أو موافقة وزارة الداخلية، في نفس الوقت الذي لم يكن لدى الداخلية المصرية أي خطط لمواجهة الموقف من إعداد ودعم بشري وتسليح كاف للبوليس المصري في المنطقة استعداداً لما يمكن أن يحدث مستقبلاً مع افتقار قوات البوليس إلى وسائل اتصالات سريعة وفعالة بالقاهرة عوضاً عن الوسائل التقليدية القديمة وهي البرق والهاتف التي تتعطل كثيراً [٢].

وحددت وزارة الدفاع البريطانية يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ موعداً لنزع سلاح البوليس المصري في الاسماعيلية، وتركت للقيادة العامة في منطقة القناة حرية القيام بتنفيذ هذا القرار.

---

(1) F· O. 371/96862. JE. 1016 - 187 , «Sir Ralph Stevenson to Foreign office , 25 th jan. 1952» (٢)

عن: المرجع نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) د. عبد الوهاب بكر: البوليس المصري ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، المرجع السابق، ص ٣٤٤.

الفصل الثالث

معركة الاسماعيلية

٢٥ يناير ١٩٥٢

استمرت بريطانيا علىٰ عنادها وتمسكها بمعاهدة ١٩٣٦، رغم مرور أكثر من أربعة شهور علىٰ إلغائها، فلم تعترف بهذا الإلغاء، وصممت علىٰ حفظ ما أسمته بـ «حقوقها» في مصر وبقوة السلاح. وكلما زادت انجلترا تعنتا ازداد كفاح الشعب المصري شدة وبأساً[١].

وقررت القيادة العسكرية البريطانية في مصر الثأر من رجال البوليس المصري والتخلص من وجودهم القوىٰ والمؤثر ضد الانجليز في مدن القنال، ومساندتهم للقوىٰ الشعبية التي تتصدىٰ للاعتداءات البريطانية المتكررة في الآونة الأخيرة والتخلص من مساندتهم للعمليات الفدائية المسلحة الموجهة ضد المعسكرات البريطانية.

وكانت بداية العمل البريطاني الموجه ضد الشعب المصري كله ممثلاً في شخص قوات البوليس، عندما اتجهت قوات بريطانية جرارة من معسكراتها بالإسماعيلية في ليلة الخميس ٢٤ يناير ١٩٥٢، تقدر بسبعة آلاف مقاتل، وتضم أعداداً هائلة من دبابات السنتوريون، والسيارات المصفحة، والمدافع الثقيلة، وعربات اللاسلكي.

---

(١) د. محمد محمود السروجي: ثورة ٢٣ يوليو، ص ١٨١.

وحاصـرت هـذه القـوات المدججـة بالسـلاح دار محافظـة الاسماعيلية وثكنات بلوكات النظام المجاورة لها حيث يقيم مدير المديرية وبداخلهما نحو ثمانمائة وخمسين فرداً، وأحكمت القوات الحصار عليهما. وسددت القوات البريطانية فوهات مدافعها إلىٰ المباني تمهيداً لضربها (١).

وما إن وافت الساعة علىٰ الخامسة والنصف صباح الجمعة ٢٥ يناير حتىٰ توجه ضابطين بريطانيين إلىٰ منزل ضابط الاتصال المصري البكباشي شريف العبد، وطلبا منه مقابلة البريجادير إكسهام ـ قائد القوات البريطانية بمنطقة الاسماعيلية.

وتمت هذه المقابلة السريعة في تلك الساعة المبكرة من صباح الجمعة بأحد المباني التابعة لشركة القناة، حيث شوهد القائد البريطاني وهو بملابس الميدان دليلاً علىٰ مدىٰ جديته واستعداده لتنفيذ عمليته الحربية ضد البوليس المصري، ومن حوله أركان حربه، وهم علىٰ شاكلته.

ومع بداية هذه المقابلة السريعة تلا القائد البريطاني علىٰ الضابط المصري نص الانذار البريطاني معنوناً باسم «مقر القيادة البريطانية»

(١) وثيقة رقم: 47341، حريق القاهرة:
بيان صادر عن وزارة الداخلية المصرية بشأن أحداث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ جمال حماد: دراسة عن الشرطة المصرية، مجلة اكتوبر، عدد، ٢٥ يناير ١٩٨٧.

التابعة لقوات الشرق الأوسط البرية، وجاء في هذا الانـذار أن بلوكـات النظـام أو البـوليس الاحتيـاطي المصـري بالإسـماعيلية، وأشـخاص آخرون خارجين علىٰ القانون قد دأبوا علىٰ مهاجمة القوات البريطانية المتمركزة في خط القناة، وهذا الموقف يشكل تهديداً علىٰ أمـن هـذه القوات [١].

وأردف اكسـهام كلامـه بقولـه: لقـد أمـرت بطـرد كـل البـوليس المصري من أفراد بلوكات النظام وإبعادهم جميعـًا عن المنطقة. وقام بتسـليم الضـابط المصـري الإنـذار الكتـابي، وطلـب بمقتضـاه تسـليم أسلحة جميع قوات البوليس الرئيسية والاحتياطيـة (بلوكـات النظـام) وكذلك أي قوات أخرىٰ متواجـدة بالإسـماعيلية. كمـا طلـب إكسـهام خروج تلك القوات مجردة من كل أسلحتها، خارج الثكنات ومغـادرة المنطقة كلها في حـدود السـاعة السادسـة والربـع صباحـًا [٢] أي بعـد أقل من ساعة واحدة من إتمام هذا اللقاء بينهمـا؛ ممـا يـدل علـىٰ مـدىٰ العجرفة الإنجليزية، وعقد العزم علىٰ التحرش بالقيادة المصرية ممثلاً في حكومتها، وأكـد اكسـهام علـىٰ ضـرورة تنفيـذ أوامـره مسـتدلاً علـىٰ مدىٰ جديته بحصاره في نفس اللحظـات لثكنـات البـوليس، وعلـىٰ أن يتقدم أكبر الضباط رتبة في كل ثكنة من الثكنات إلىٰ المدخل الرئيسـي

---

[١] البيان نفسه، نفس الوثيقة.

P. J. Vatikiotis ; The History of Egypt , PP. 370 - 371.

[٢] نفس الوثيقة.

لتلقي تعليماته في نفس الساعة التي حددها وهي الساعة السادسة والربع صباحاً.

وقال القائد البريطاني: إذا لم يتم تنفيذ هذا الأمر أو في حالة إطلاق النار على قواتي؛ فإني سأستخدم القوة التي تحت يدي للتنفيذ القهري. وطلب من الضابط المصري إبلاغ هذا الأمر فوراً إلى كبار ضباط البوليس وكل القوات المتواجدة في الثكنات (١).

وكان رد البكباشي شريف العبد منطقياً مع تسلسل القيادة العسكرية، إذ قال أنه لا يستطيع أن يأمر هذه القوات بتسليم أسلحتها، ومغادرة منطقة القناة في نفس اليوم بكامل قوتها؛ لأنه ليس قائداً لها؛ وبفرض أنه قائدها؛ فإنه يستحيل عليه إصدار مثل هذا الأمر.

حينئذ سلمه البريجادير الإنذار، وحمله مسئولية عدم تنفيذ ما ورد فيه من أوامر وتطورت الأحداث بسرعة بعد أن حاصرت الدبابات البريطانية مبنى المحافظة العتيق والشوارع المحيطة به، وأصبحت على أهبة الاستعداد لصدور أمر الضرب بالنيران.

---

(١) شهادة اللواء شريف العبد (البكباشي آنذاك)، لدى:
جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، ص.ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨، ٧٠٢ صحيفة الوفد، عدد ٢٧ يناير ١٩٨٨.

وعلىٰ الجانب المصري؛ احتمىٰ عساكر البوليس في المحافظة، وبلوكات النظام بسلاحهم المتواضع، وذخيرتهم المحدودة خلف شبابيك المبنىٰ القديم استعداداً لصدور الأمر اليهم بالمقاومة أو بالتسليم للقوات البريطانية (١).

وفي الحال توجه البكباشي شريف العبد ليبلغ قائد قوات البوليس المصري ـ اللواء أحمد رائف، ووكيل محافظة الاسماعيلية ـ علي حلمي بالإنذار البريطاني، والذان قاما بدورهما برفض الانذار البريطاني وما جاء فيه من أوامر انجليزية تمس هيبة وشرف كل مصري. وعلىٰ الفور اتصلا هاتفياً بوزير الداخلية ـ فؤاد سراج الدين في القاهرة حوالي الساعة السادسة والربع وأبلغاه بفحوىٰ الإنذار البريطاني، وما يجب عليهما اتخاذه في هذا الموقف، فكان رده عليهما قاطعاً دون تردد؛ برفض الإنذار البريطاني رفضاً قاطعاً، وعدم التسليم للقوات البريطانية، ومقاومة أي اعتداء يقع علىٰ دار المحافظة، أو علىٰ ثكنات بلوكات النظام، أو علىٰ رجال البوليس، أو علىٰ الأهالي، ودفع «القوة بالقوة» والصمود في الدفاع حتىٰ آخر طلقة لدىٰ القوات المصرية، كما طلب إليهما إبلاغ قراره إلىٰ القيادة البريطانية برفض الإنذار.

---

(١) جمال حماد: الدراسة السابقة، اكتوبر، أعداد ٢٥ يناير ١٩٨٧، ٢٩ يناير ١٩٨٩، ٢٨ يناير ١٩٩٠.

John Marlow ; Anglo - Egyptian Relations , P P. 383 -385.

وبعد دقائق معدودة عاد القائد البريطاني وأبلغ قائد البوليس المصري بأنه إذا لم تقم القوات المصرية بتسليم أسلحتها فوراً فسوف تدك قواته دار المحافظة والثكنات بالقنابل علىٰ من فيها من القوات المصرية، فأصر القائد المصري علىٰ رفض طلب التسليم، وأصدر علىٰ الفور أمره إلىٰ القوات المصرية بالمقاومة حتىٰ النهاية إذا بدأ العدوان الإنجليزي. وفي الساعة السابعة صباحًا بدأ الانجليز ينفذون تهديدهم، وأخذوا يطلقون القنابل من زنة ٢٥ رطل من مدافع الميدان علىٰ ثكنات بلوكات النظام ودار المحافظة، كما انهالت المقذوفات وطلقات الرصاص من الدبابات والسيارات المصفحة علىٰ جنود البوليس المصري دون هوادة، بينما رجال البوليس المصري يحاولون جاهدين الرد علىٰ هذا الهجوم الوحشي ببنادقهم القديمة تحت قيادة اليوزباشي مصطفىٰ رفعت، ونشبت معركة عنيفة بين القوتين، مع الفارق الجسيم وتباين ما في حوزة كل منهما من أسلحة ومعدات حربية (١).

وبعد معركة استمرت حوالي أربع ساعات؛ أبدىٰ فيها جنود البوليس المصري وضباطهم المرابطين بثكنات بلوكات النظام بسالة

---

(١) وثيقة رقم: 47341، حريق القاهرة:

بيان وزارة الداخلية عن معركة الاسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢

عبد الرحمن الرافعي: مصر بين ثورة ١٩١٩، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص. ص ١١٤ - ١١٥.

منقطعة النظير، لم تتوقف فيها القوات المصرية عن إطلاق النار على القوات البريطانية حتى نفذت ذخيرتهم بالكامل، على إثرها اقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات على من فيها من الجند المصريين، ووضعت يدها على من بقى منهم على قيد الحياة بعد الضرب[١].

أما القوة المصرية الأخرى التي حوصرت في مبنى دار محافظة الاسماعيلية، فقد تحصنت بالمبنى، ودفعت عن نفسها عدوان القوات البريطانية بروح عالية وشجاعة نادرة سوف يخلدها التاريخ مثلاً رائعاً للبطولة العسكرية، ولم تلن لهم عزيمة رغم تفاوت القوى، والقذائف المتوالية التي انصبت عليهم من المدافع والدبابات والمصفحات، واستخدم الانجليز في هجومهم الشرس الطائرات التي ظلت تدك المبنى دون هوادة.

وقد عمد الإنجليز إزاء هذه المقاومة العنيفة التي لاقوها، وبعد أن تهدمت جدران المبنى، وسالت الدماء بغزارة أمام أعينهم إلى وقف القتال مؤقتاً لإعطاء رجال البوليس المحاصرين بالداخل مهلة محددة للخروج رافعين أيديهم مستسلمين وبدون أسلحتهم، وإلا فإنه سوف يُستأنف الضرب مرة أخرى بأقصى شدة.

---

[١] وثيقة رقم: 47342، حريق القاهرة:
بيان وزارة الداخلية عن أحداث ٢٥ يناير ١٩٥٢.

ولسوف يسجل التاريخ بطولة ذلك الضابط المصري الشجاع اليوزباشي مصطفىٰ رفعت، وصوته يدوي تحت وابل القنابل ورعد القذائف، عندما رد علىٰ القائد البريطاني الطالب للتسليم، قائلاً له: «لن يستلم الإنجليز منا إلا جثثا هامدة»

ومرت المهلة القليلة التي حددها اكسهام، واستأنف الانجليز الضرب بقوة بعد رفض رجال البوليس المصري التسليم، وظلوا صامدين لا تفت في عضدهم النيران، ولا تنال من معنوياتهم قذائف مدافع الميدان، ولم تنل من بسالتهم تهدم دار المحافظة التي احتموا بها، وقد أحالتها القذائف أنقاضًا اشتعلت في أرجائها النيران.

وعلىٰ الرغم من نفاذ الذخيرة المحدودة التي كانت بحوزتهم، وامتلاء الأرض بالقتلىٰ والجرحىٰ، وتبعثر الأشلاء في كل مكان، ورغم أنات الجرحىٰ هنا وهناك، إلا أن الأحياء جنوداً وقادةً أبوا التسليم لعدوهم مؤثرين الاستشهاد علىٰ الاستسلام.

وما كان علىٰ قيادة وزارة الداخلية أمام الأمر الواقع إلا أن تحفظ أرواح الباقين من هؤلاء الأبطال، وضنت بها أن تذهب هباء طغمة للطغيان بلا جدوىٰ، فأجازت التسليم بالأمر الواقع، وخرج الجنود من المبنىٰ المنهار رافعين رؤوسهم وطالبين التسليم، يتقدمهم اللواء أحمد رائف ـ قائد البوليس المصري، واليوزباشي مصطفىٰ رفعت، وقد أحنىٰ قائد القوة البريطانية لهم رأسه احترامـًا وأدىٰ لهم

التحيـة العسـكرية. وصـرح الجنـرال «مـاتيوس» لضـابط الاتصـال المصـري بـأن «رجـال القـوات المصـرية جميعـًا قـد دافعـوا بشـرف، وسلموا بشرف» فحق عليه احترامهم جميعـًا ضباطـًا وجنوداً، وأنـه سوف يعاملهم «باحترام» والحق ما شهد به الأعداء [١].

وظل هؤلاء الأسرىٰ في أيدي القوات البريطانية حتىٰ أفرج عنهم في الشهر التالي (فبراير) ١٩٥٢ [٢].

وقد تولت القيادة البريطانية نقل قـوات البـوليس المصـري إلـىٰ معسكراتها، وأخلوا سبيل أربعة فقـط مـن الضباط المصـريين، وحتـىٰ الساعة التاسعة مـن مسـاء ذلـك اليـوم لـم يخـلَ سـبيل أحـد مـن الجنـد المصريين، مما سيؤدي إلىٰ شـحن النفـوس وزيـادة التـوتر بـين قـوات البوليس المصري والمواطنين المصريين من جهة وبين الإنجليـز مـن جهة أخرىٰ، وهو ما سيتمخض عنه الأحداث المؤسفة التي ستشهدها القاهرة بعد أقل من أربع وعشرين ساعة فقط.

أما عـن نتـائج هـذه المعركـة: فقـد سـقط في ميدان الشـرف ستة وأربعين جنديـًا مصريـًا، وهو العدد الذي أمكن حصـره وإخراجـه مـن تحت الأنقاض، كمـا نقـل إلـىٰ المستشـفيات المصـرية اثنين وأربعـين

---

[١] وثيقة رقم: 47342، حريق القاهرة:
نص البيان السابق الصادر عن وزارة الداخلية عن أحداث ٢٥ يناير ١٩٥٢.

[٢] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١١٥.

مصابـًا؛ جميعهم مـن الجنـود باسـتثناء ضـابط واحـد، وأحـد الأهـالي، وأذاعت القيادة البريطانية في مؤتمرها الصحفي أنهـم يحتفظـون داخـل معسـكراتهم بثلاثـين جريحـًا مـن المصـريين، وبـذلك أصـبح عـدد الجرحىٰ الـذين تـم حصـرهم حتىٰ مسـاء نفس اليـوم اثنين وسـبعين جريحـًا.

كما أعلنت القيادة البريطانية عن خسائر قواتها التي بلغت ثـلاث قتلىٰ فقط، وثلاثة عشر جريحـًا من بينهم ضابط واحد (١).

وقد حال الإنجليز بالقوة دون وصول رجال الإسعاف لإسعاف الجرحىٰ، ودون وصول رجال المطافئ لإخماد النيران التي استمرت تلتهم دار المحافظة من جراء قصف القنابل المحرقة.

كمـا أسـفرت المعركـة عـن تخريـب ثكنـات بلوكـات النظـام تخريبـًا كاملاً، ودك دار المحافظة دكـًا قـوض أركانهـا وأزال معالمهـا، وقد تهدمت الجدران واحترقت الأبواب والنوافذ، وأتت النيـران علىٰ

(١) وثيقة رقم: 47343: حريق القاهرة: نص البيان السابق

أوردت بعـض المراجـع أن خسـائر القـوات المصـرية بلغـت خمسـون شـهيداً وثمـانون جريحا، إلىٰ جانـب مـا أسـره الانجليـز ممـن بقـىٰ علىٰ قيـد الحيـاه مـن الضبـاط والجنـود المصريين. أما خسارة الانجليز أنفسهم فبلغت ثلاثة عشر قتيلاً، واثنىٰ عشر جريحـًا:

عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص. ص ١١، ١١٤.

جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص. ص ٤١٢ ـ ٤١٣.

جميع ما بداخل المبنى من مكاتب وأوراق، وعبثت القوات البريطانية بما وجدته، وعنيت بجميع المستندات والوثائق الحكومية، ونهبت ما بداخل المخازن، وكسرت خزينة المحافظة، وامتدت الأيدي لمحتوياتها من أوراق مالية ونقدية، ثم قاموا بفتح باب السجن لتهريب المسجونين

وفي الساعة الرابعة مساءً قابل كل من الجنرال «ماتيوس» والبريجادير «إكسهام» - قائد القوة المصرية بحضور وكيل المحافظة، وسط أنقاض دار المحافظة، وأعلنت القيادة البريطانية للجانب المصري أنها ستعيد خمسين عسكرياً من رجال البوليس تحت إشراف ضابطين من الضباط المصريين على أن يكون برفقتهما ضابط اتصال بريطاني، والتصريح لمن يرغب من المدنيين في مغادرة المدينة أن يغادرها على أن يتم ذلك تحت إشراف أحد الضباط الانجليز.

وأعلن القادة الانجليز عن عزمهم على تنفيذ تعليماتهم فوراً، وهددوا باتخاذ إجراءات أخرى. وكان رد وكيل المحافظة عليهم قاطعاً بأن التعليمات الصادرة اليه لا يتلقاها إلا من حكومته دون سواها، وأنه لا يأبه التهديد باستخدام القوة، وأن حكومته تحمل القيادة البريطانية مسئولية كل النتائج المترتبة على ما حدث في المدينة، وما وقع على أهلها وشرطتها من اعتداءات [١] صارخة؛

---

[١] وثيقة رقم: 47343، حريق القاهرة: البيان السالف ذكره.

كانت لها بلا شك عواقب وخيمة أثارت موجة من السخط والاستياء في أنحاء مصر كلها، وتركت في النفوس أثراً لا يمحوه إلا الانتقام والثأر، لا من الإنجليز وحدهم، بل من كل ما يمت إلىٰ الأجانب بصلة علىٰ أرض مصر كلها.

وقد عاب الكثيرون علىٰ الحكومة أنها ألقت بقوات البوليس من عساكر بلوكات النظام في أتون الصراع المسلح مع الانجليز المدججين بأحدث أنواع الأسلحة والذخائر، والدبابات، والطائرات الرابضة علىٰ أرض قاعدة القناة، وهم أولئك النفر الذين لم يتلقوا تدريباً عسكرياً علىٰ مستوىٰ جيد؛ فأغلبهم من أبناء الريف البسطاء الذين التحقوا بخدمة البوليس. وظهر هذا الفارق في المستوىٰ والتدريب واضحاً في المجابهات التي حدثت بين الطرفين من قبل وإن كانت محدودة، وأغمضت الحكومة عينيها عن هذا الفارق، ففي ديسمبر ١٩٥١ عندما قررت الجيوش البريطانية الزحف علىٰ قرية كفر عبده، أصدرت الحكومة أمرها لمحافظ السويس بمقاومة هذه الجيوش رغم امكانياته المحدودة أمام هذه الجيوش، ولكن يقتضي الانصاف القول ماذا كانت الحكومة الوفدية ممثلة في وزير داخليتها فاعلة أمام التعنت والجبروت البريطاني!؟ أكانت قوات البوليس المصري تاركة ساحتها وميدان عملها!؟ أتلقي بأسلحتها وتتخلىٰ عن أهم مهامها ومسئولياتها وترفع أياديها مستسلمة للإنجليز وغطرستهم!؟ أم كان من الواجب عليهم الدفاع عن شرفهم وكرامة

بلادهم، وأن يدافعوا القوة بالقوة، حتىٰ وإن كانت قوتهم أدنىٰ بأساً وفاعلية من غريمهم!

لا شك أن ما فعله سراج الدين صباح ٢٥ يناير عندما أصدر أوامره بالمقاومة حتىٰ آخر طلقة وآخر رجل كان ولابد فاعلة كل رجل غيور علىٰ وطنه في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر المعاصر، وليس كما رأىٰ البعض من أن هذه الأوامر كانت بدافع أداء الدور الوظيفي فقط لقيادة الشرطة.

الفصل الرابع

أحداث حريق القاهرة

السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢

صارت القاهرة، عاصمة البلاد، ومقر حكومتها ومليكها، ومركز اتخاذ القرار السياسي المصري مصدرا للقلاقل والفزع للأجانب وللرجعية المصرية علىٰ السواء، بعدما شهدت شوارعها مظاهرات متوالية شبه يومية من العمال والطلبة منذ اليوم السابع عشر من يناير ١٩٥٢، أي قبل معركة الإسماعيلية بثمانية أيام، مما يدل علىٰ أن الخواطر كانت ثائرة، والمشاعر الوطنية متأججة، فلم تنتظر طويلا حتىٰ واتتها الفرصة لإظهار ما بداخلها من كبت وضيق.

وخلال النصف الثاني من شهر يناير شهدت أحياء الوايلي، وعابدين، والموسكي والأزبكية مظاهرات عمال سلاح الصيانة الملكي، والنقل الميكانيكي، والأشغال العسكرية، وعمال الطرق والكباري، وهندسة السكك الحديدية، وعمال مخازن الصحة، وغيرها من الهيئات العمالية.

ولم تنحرف هذه المظاهرات عن غايتها المنشودة وهو إظهار رأي الشعب للحكومة وللسراي ،وللمستعمر البريطاني؛ إذا أشرف علىٰ سيرها وتنظيمها رؤساء النقابات الفرعية، فلم يحدث أي عمل تخريبي يشوه صورتها الوطنية ويحيد بها عن الهدف المنشود(١).

---

(١) وثيقة رقم: 47124، وثائق حريق القاهرة المحفوظة بالمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة.

ولذلك لم يخطر ببال القيادات الأمنية بالعاصمة خلال هذه الفترة وحتىٰ احتراق القاهرة أن هذه الانفعالات الشعبية والتي كانت تتعالىٰ هتافاتها بالشعارات الوطنية سوف تتحول فيما بعد إلىٰ هدير صاخب ليشكل الشرارة الأولىٰ لأحداث السبت ٢٦ يناير، ولذلك لم يعيروها عظيم اهتمامهم، فتركوها وهي مسالمة تجوب أهم شوارع قلب العاصمة، وأصدروا أوامرهم بحراستها خلال طوافها وعدم التعرض لها، خاصة وأن أسلوب التظاهر وإطلاق الهتافات المعادية للإنجليز ومن يساندونهم من الرجعية المصرية كانت شيئًا مألوفًا ومسموحًا به سواء في القاهرة أو في مدن مصر المختلفة[١] ،ومنذ بداية القرن الحالي للتعبير عن الأحاسيس الوطنية تجاه المحتل الأجنبي.

وتطورت الأحداث بسرعة منذ ظهيرة الجمعة ٢٥ يناير عندما شاعت أنباء مجزرة الإسماعيلية لأبناء مصر من عساكرها البواسل، في داخل مدينة القاهرة، وفي أنحاء البلاد المصرية ـ ولم تنتظر وزارة الداخلية طويلاً إذ أذاعت تفاصيل المعركة في المساء بصورة رسمية، وبررت الداخلية في بيانها دوافعها القوية التي أجبرتها علىٰ إصدار أوامرها لجنودها بالصمود والتحدي أمام التحرش البريطاني الذي

---

[١] أقوال قادة رجال البوليس بالقاهرة:

ـ اللواء مراد الخولي ـ بك حكمدار القاهرة: وثائق أرقام: 46571 – 46575.

ـ اللواء محمد ابراهيم إمام ـ بك وثائق أرقام: 47576 - 47581.

قصد به الإهانة والإذلال وإثبات عجز الحكومة المصرية عن حفظ الأمن في البلاد، وإعطائها درساً قاسياً بتأييدها للعمل الفدائي (الإرهابي) المصري.

وكان علىٰ الحكومة أن ترفض الرضوخ والاستسلام حتىٰ لا تسقط هيبتها وشعبيتها، وبالتالي عدم أحقيتها بالبقاء علىٰ كرسي الحكم أمام مواطنيها الذين اختاروها بكامل حريتهم وإرادتهم في انتخابات حرة نزيهة منذ عامين، وهم الذين اختاروا كذلك أن يقاوموا المحتل الأجنبي لأرضهم، ولو دون موافقة هذه الحكومة.

ولذلك اجتمع مجلس الوزراء في المساء لبحث قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا نهائيا، دون الاكتفاء ببعض الإجراءات والقرارات لتقليص حجم هذه العلاقات ثم إعداد قانون لإباحة حمل السلاح للمواطنين للدفاع عن أنفسهم بعد مذبحة الإسماعيلية، واتخاذ إجراءات أخرىٰ رسمية رداً علىٰ هذا الحادث المؤسف(١)؛ ومنها رفع الأمر إلىٰ مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة. ولتهدئة الرأي العام التي بدأت ملامح ثورته تلوح في الأفق في فترة ما بعد الظهر، قررت الحكومة في هذا الاجتماع اعتقال ثمانون شخصاً من أفراد

(١) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ص ٥٣١

الجالية البريطانية في مصر كرهائن مقابل من اعتقلتهم سلطات الاحتلال في القناة من المصريين[١].

وباتت عاصمة البلاد علىٰ أمر عظيم بدأت ملامحه تتشكل أثناء الليل تترقب طلوع النهار، ففي هذه الليلة أعلنت نقابات العمال المصرية بيانا تدعو فيه جميع المصريين عدم التعاون مع المؤسسات البريطانية، وحددت في بيانها عقد الاجتماع السياسي لاتحاد نقابات العمال المصريين يوم الأحد ٢٧ يناير. وفي الساعة الثانية بعد منتصف الليل تجمع عمال مطار فاروق الأول بالقاهرة، وجنوده وموظفوه، وعددهم حوالي مائتي شخص من عمال وموظفي الجوازات، والحجر الصحي، ومصلحة الطيران المدني، والجمارك، وشركات البنزين، وعمال الشركة نفسها، أمام أربع من طائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية C. A. O.B ، ومنعوا صعود أو هبوط أي من ركابها الذين بلغ عددهم نحو مائة وعشرون راكبًا بريطانيًا. وظل هؤلاء الركاب حبيسي طائراتهم دون تقديم أي خدمات لهم، أو تزويد الطائرات بالوقود، أو إجراء الصيانة اللازمة لها، بل حاولوا إرغامها علىٰ عدم استئناف رحلاتها وبقائها رابضة علىٰ أرض المطار، مما هدد أرواح الركاب الإنجليز بالخطر.

---

(١) مذكرات كمال الدين رفعت، ص ١٥٨.

وأمام هذا الموقف الذي علمت به السفارة البريطانية بالقاهرة في حينه، اضطر مستشار السفارة المستر والتر سميث Walter Smith إلىٰ الاتصال باللواء مراد الخولي حكمدار العاصمة، طالبًا منه التصرف في الموقف لإيجاد حل لحماية رعايا بلاده.

وقام مراد الخولي بالاتصال علىٰ الفور بمدير الأمن العام ـ حسين بك صبحي، حيث أبلغ بدوره وزير الداخلية ـ محمد فؤاد سراج الدين باشا، والذي كان حريصا بعد حادث الأمس ومقتل عدد كبير من المصريين بالإسماعيلية، علىٰ تجنب الصدام مع الإنجليز مرة أخرىٰ بشكل أو بآخر؛ ولذلك أصدر أمره إلىٰ مراد الخولي بأن يتوجه بنفسه إلىٰ المطار لإيجاد حل للمشكلة، وبالفعل توجه الحكمدار وبرفقته مستشار السفارة البريطانية إلىٰ المطار، الذي كان يتبع آنذاك مصلحة الحدود المصرية وتحت حراسة أمنية مشددة، وهال الأمر رجال الأمن وقادتهم عندما شاهدوا بأعينهم موقف العمال المصريين الذين أصروا علىٰ عدم تقديم أي خدمات ولو ضرورية إلىٰ الطائرات البريطانية أو ركابها، بل بلغ بهم الأمر إلىٰ حد تهديد من يهبط من الركاب إلىٰ أرض المطار بالقتل. والغريب في الأمر أن عساكر المطار من رجال البوليس أنفسهم شاركوا العمال موقفهم خاصة وأنهم مسلحون

بالبنادق، بل هدد بعضهم بحرق الطائرات بمن فيها من الركاب انتقاما لما حدث لزملائهم في الإسماعيلية بالأمس[١].

ونجح مندوب وزير الداخلية وبرفقته بعض رجال الأمن، وهم حكمدار العاصمة ومأمور مصر الجديدة، ووكيل مصلحة الطيران المدني من إقناع عمال المطار وعساكر الحدود بعدم جدوىٰ ما يفعلونه، وأبعدهم عن مربض الطائرات، ثم أنزل الركاب إلىٰ (البوفيه) القريب من الممر، فاستراحوا قليلاً ثم أعيدوا إلىٰ الطائرات التي لم تزود بأي وقود أو زيوت حتىٰ موعد طيرانها.

وبذلك أنهىٰ رجال الأمن علىٰ الإضراب في حوالي الساعة التاسعة صباح السبت ٢٦ يناير[٢]. واعتقد رجال الأمن أن الأمر قد انتهىٰ عند هذا الحد بنجاحهم في اجتياز هذه العقبة، لكن النهاية كانت بداية الأحداث الدامية ليوم السبت الحزين؛ فقبل عودتهم إلىٰ مقار أعمالهم بالعاصمة، بل وقبل إنهاء الأزمة، بدأت الأحداث تتوالىٰ مع إشراقة الصباح؛ ففي الساعة السادسة تمردت بعض أفراد قوات بلوكات الأقاليم بمقر ثكناتهم بالعباسية علىٰ أوامر ضباطهم احتجاجًا علىٰ إبادة زملائهم بالإسماعيلية بالأمس.

---

(١) تقرير مرفوع من اللواء مراد الخولي إلىٰ معالي وزير الداخلية / محمد فؤاد سراج الدين: وثيقة رقم 47142، حريق القاهرة.

(٢) التقرير السابق، وثيقة رقم 47142

وقام هؤلاء الأفراد بمهاجمة اللوريات المعدة لنقل عساكر بلوكات النظام (الأمن المركزي)(١) لتوزيعها علىٰ الفرق والأقسام المختلفة بالعاصمة، وقاموا بتحطيمها، ورفضوا الانصياع للأوامر بالتوجيه لخدماتهم، ولم يكتفوا بالعصيان، بل منعوا وبالقوة رجال بلوكات نظام مصر (القاهرة) من القيام لخدماتهم هم الآخرين.

حينئذ وفي الساعة السابعة جرىٰ أول اتصال من الأميرالاي صادق لمعي مساعد الفرقة (أ) إلىٰ اللواء مراد الخولي، الذي كان لايزال موجودا بالمطار بعد نجاحه في إنهاء إضراب العمال، وأبلغه بتمرد العساكر، فما كان من اللواء الخولي إلا أن اتصل بالصاغ (الرائد) كراره ـ الضابط ببلوكات نظام مصر بالعباسية للتعرف منه علىٰ مدىٰ تطور الأحداث في هذا الصباح الباكر، وكعادة المرؤوسين في تخفيف حدة الحدث لرؤسائهم وطمأنتهم لإثبات مقدرة المرؤوسين وكفاءتهم علىٰ مواجهة مثل هذه المواقف، أفاده الضابط كراره بأنه قام بتهدئة الأمور بين صفوف العساكر، ونجح في إقناعهم بالتزام السكينة والهدوء، ووجوب طاعة رؤسائهم، والنهوض بأداء خدماتهم كما هو منوط بهم لحفظ الأمن داخل العاصمة، فاستجاب

(١) لم يكن تحت سيطرة حكمدار القاهرة من قوات بلوكات النظام المكلفة بمكافحة الشغب آنذاك سوىٰ ثمانمائة فرد فقط بعد أرسال (١٠٢٠) فرداً في الفترة السابقة إلىٰ بورسعيد والسويس لتعزيز القوات بهما: د. عبد الوهاب بكر: البوليس المصري ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، ص ٣١٥.

أغلبهم باستثناء ثلاثمائة فرد من أفراد بلوكات نظام الأقاليم، أولئك الذين لم يمتثلوا لنداءات قوادهم وتهديداتهم. وخرج هؤلاء المتظاهرون بأسلحتهم متوجهين نحو شارع الأزهر علىٰ غير هدىٰ وبدون صدور أوامر إليهم، ودون وجود أي ضابط معهم[1] وظلوا يهتفون بسقوط الاستعمار مطالبين بالثأر لزملائهم وتوفير السلاح لهم قائلين: «أين السلاح يا نحاس»[٢].

وفي الطريق نحو ميدان الإسماعيلية زاد عددهم حتىٰ بلغ نحو أربعمائة جندي، واستمروا في سيرهم متجهين نحو الجيزة بغية الوصول إلىٰ جامعة القاهرة؛ عندئذ جرت اتصالات سريعة بين اللواء الخولي وكل من اللواء أحمد بك عبد الهادي ـ مدير عام البوليس، وبدوي باشا خليفة ـ وكيل وزارة الداخلية، ومدير الأمن العام ـ حسين صبحي، ومساعد الفرقة (ج) مكاوي بك شرف الدين الذي بدأت المظاهرات من الفرقة التابعة لقيادته.

وكان الهدف من هذه الاتصالات السريعة هو احتواء الموقف والمظاهرات في مهدها خاصة وأنها بدأت من أفراد البوليس أنفسهم

---

[١] وثيقة رقم: 47142، حريق القاهرة.

[٢] من أقوال أحد طلاب كلية الحقوق بجامعة ابراهيم باشا (عين شمس) للنائب العام: وثيقة رقم: 42921، حريق القاهرة.

المكلفين بحفظ الأمن، ولكن ما جرىٰ لإخوانهم بالأمس في الإسماعيلية أثار حفيظتهم وألهب مشاعرهم[١].

واختلط الجنود بأفراد الشعب من الفئات الأخرىٰ مروراً بقسم شرطة عابدين، وهم لا يزالون يهتفون: «نريد السلاح ـ نريد السلاح» واستمروا في سيرهم قاصدين عبور النيل نحو الجيزة، وحاول مأمور قسم قصر النيل الصاغ فارس إسحاق إثنائهم عن عزمهم، وإعادتهم مرة أخرىٰ لثكناتهم بالنصح، ولين الكلام، مشاركاً إياه محافظ القاهرة، لكن الخواطر الهائجة لم تكن لتستجيب، فلم يمتثلوا لنصائح المسئولين وأصروا علىٰ مواصلة السير؛ حينئذ أيقن رجال البوليس أنه لا فائدة من إصدار الأوامر بمنع المتظاهرين من المسير بالقوة، لأنه لم تكن هناك أصلاً قوة أخرىٰ من رجال البوليس تستطيع منع زملائهم من الاستمرار وتنفيذ الأمر بالقوة المسلحة، وبفرض وجود قوة فلا أحد يقدر علىٰ ضمان تنفيذهم الأمر بمواجهة زملائهم واستخدام القوة ضدهم[٢].

وف جامعة القاهرة اختلطت هتافات العساكر بالطلبة تنادي جميعها بالتسلح لمواصلة الكفاح المسلح والانتقام من الإنجليز،

---

[١] وثيقة رقم: 47142، حريق القاهرة.

[٢] وثيقة رقم: 47146، حريق القاهرة: تقرير مرفوع من محافظ القاهرة إلىٰ صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا ـ رئيس الوزراء.

ودعـوة الحكومـة إلـىٰ الاسـتجابة للمطالـب الشـعبية، وفي الحـرم الجـامعي اخـتلط الجنـود بالطلبـة مـن جميـع الاتجاهـات الوطنيـة في مؤتمر جامع حضره عدد كبير من العمال والمثقفين، واشترك فيه عـدد مـن الضـباط الأحـرار مـع جنـودهم مـن الجـيش[1] وسـجلت تقـارير البوليس أن ملازم أول من ضباط الجيش أخذ يهتف ومن ورائه جنوده بسقوط وزيـر الحربيـة ـ حيـدر باشـا[2]. ، وامتلـك هـذا الضـابط زمـام المبـادرة بقيـادة المظـاهرات نحـو قلـب القـاهرة وبالتحديـد تجـاه مقـر مجلس الوزراء المواجه لمبنىٰ البرلمان، وحينئذ قـاد مظـاهرة عسـاكر بلوكـات نظـام الأقـاليم[3] ضـابط مـن ضـباط البلوكـات يـدعىٰ عبـد الهادي نجـم الـدين، وتجمهـرت هـذه الجمـوع مـن عسـاكر البـوليس، والجـيش، والعمـال ،والطلبـة أمـام مقـر مجلـس الـوزراء، وقـد خـرج طـلاب مـدارس القـاهرة مـع طـلاب جامعـة فـؤاد الأول (القـاهرة) يرافقون عساكر البوليس والجيش إلىٰ جانب طلاب جامعة إبـراهيم

---

(١) مذكرات كمال الدين رفعت، ص. ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) وثيقة رقم: 47147، حريق القاهرة:

تقرير مرفوع من محافظ القـاهرة عـن أحـداث يـوم ٢٦ ينـاير ١٩٥٢ إلىٰ صـاحب المقـام الرفيع علي ماهر باشا ـ رئيس مجلس الوزراء ،مؤرخ في ٣٠ يناير ١٩٥٢

(٣) كانت بلوكات نظام الأقـاليم تتكـون مـن (٣٠٠٠) فـرد بثكناتهـا بالعباسية كاحتيـاطي للمديريات في حالة احتياجها لقوات لمكافحة الشغب:

د. عبد الوهاب بكر: البوليس المصري ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، ص ٣١٥.

(عين شمس) للتعبير عن مشاعرهم، كما أن طلاب جامعة الأزهر خرجوا بدورهم يشاركون إخوانهم يتقدمهم طلاب كلية الشريعة، ومعهد القاهرة الديني، احتجاجاً علىٰ ما حدث بالإسماعيلية صباح أمس لأبناء مصر من جنود بلوكات النظام، وهذه المظاهرة تميزت بعدم الهتافات العدائية، علىٰ عكس مظاهرة عساكر البوليس والجيش، وطلاب جامعة القاهرة، وكما رويت تقارير الشرطة أن طلاب الأزهر كانوا يهتفون بحياة مجلس الوزراء، ووزير الداخلية، وحياة البوليس المصري [١]. وكانت مظاهرة طلاب جامعة الأزهر تتكون من ألف طالب، وزاد عليهم عمال السكة الحديد البالغ عددهم نحو ثلاثمائة، والذين تعالت هتافاتهم: «الله أكبر، نريد السلاح».

ويقول رجال البوليس أن بعض الأفراد من المشاركين في هذه المظاهرات أطلقوا العيارات النارية في الهواء، وانضم إليهم عدد آخر من عساكر بلوكات النظام بلغ عددهم نحو خمسين جنديا [٢]. من العساكر الذين تركوا أماكن خدماتهم والتحموا مع رفقائهم الذين تمكنوا بسهولة من الدخول إلىٰ فناء مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة لمخاطبة رئيس الوزراء، ولكن عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية خرج من المبنىٰ إلىٰ المتظاهرين، محاولاً امتصاص

---

[١] وثيقة رقم: 47113، رقم 46379، حريق القاهرة.

[٢] وثيقة رقم: 47239، حريق القاهرة.

غضبهم والحد من ثورتهم وانفعالاتهم بالتجاوب مع مشاعرهم قائلاً لهم: «هذا يومكم ستثأرون لشهدائكم، وسنعرض صدورنا لرصاص العدو معكم، بل وفي مقدمتكم». لكن المتظاهرين أعلنوا أنهم لن يتركوا المكان أو يغادروه حتىٰ تقرر الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا، وتدبير السلاح اللازم لمقاومة الاحتلال ولو بشرائه من الاتحاد السوفيتي[١].

وبالفعل اجتمع مجلس الوزراء قبل ظهر ذلك اليوم، ووافق بالإجماع علىٰ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، ووعد بإبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي.

وازداد تدفق عمال عنابر السكك الحديدية من ميدان الباب الحديد (رمسيس) مخترقين شارع إبراهيم باشا (الجمهورية) قاصدين ميدان الأوبرا، وقد بلغ عددهم نحو ألفي شخص مما شكل خطورة كبيرة علىٰ الوضع الأمني في قلب العاصمة، علىٰ الرغم من الأوامر المشددة من المسئولين عن الأمن بعدم السماح بخروج أي مظاهرات وسيرها في شوارع القاهرة خلال الأيام القلائل السابقة علىٰ الحريق، إلا أن الظروف التي عاشتها البلاد من أقصاها إلىٰ أقصاها خلال الأربع والعشرين ساعة المنقضية، وتعاطف كل الوطنيين المصريين

---

(١) سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال، ص ٣٠٧.
مذكرات كمال الدين رفعت، ص ١٦١.

معها سواء من رجال البوليس أنفسهم، أو من السياسيين من مختلف الاتجاهات، جعلتهم يتساهلون كثيراً أمام الجماهير الغاضبة من العمال والطلبة، ورجال البوليس ذاتهم من بلوكات النظام، ويؤكد هذا التعاطف تلك الأوامر التي صدرت من اللواء محمد إبراهيم إمام بعدم استعمال العنف مع المتظاهرين من عساكر البلوكات، ومعالجة الحالة بالحكمة، والسماح لهم بالتعبير عن مشاعرهم طالما كان تظاهرهم سلمياً، وتحت أعين زملائهم من رجال البوليس [١] خاصة وأن ضباط بلوكات النظام أنفسهم كانوا علىٰ علم تام بأحوال وظروف عساكر البلوكات ومدىٰ مشاعرهم المكبوتة؛ فقد تمردوا من قبل داخل معسكراتهم علىٰ سوء معاملتهم، وسوء أحوالهم المعيشية داخل المعسكرات التي تمثلت في رداءة المأكل والإقامة مع ضآلة مرتباتهم، وتأخر صرف «الكسوة» والمستحقات المالية لفترات طويلة كبدل الطوارئ المقرر لهم والذي أوقفت الحكومة صرفه لهم نهائيا[٢] مما أثار في نفوسهم نوازع الثورة نتيجة الإحساس بالظلم.

وإن دل هذا التصرف علىٰ مدىٰ تجاوب قادة البوليس مع جنودهم في إظهار مشاعرهم الوطنية والتعبير عنها بشكل علني، وهي

---

[١] وثيقة رقم: 47142، حريق القاهرة.

[٢] وثائق أرقام: 46310 –46311، 46379 -- 46380، حريق القاهرة:

ـ محاضر التحقيق في موقف رجال وزارة الداخلية وبعض رجال البوليس.

ـ أقوال أحمد أحمد محمود ـ بكباشي بلوكات نظام مصر.

مشاعر ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضية استقلال البلاد، فإنه يدل كذلك علىٰ مدىٰ ما وصلت إليه الحالة الأمنية مع بداية الصباح، وأنه لم يكن بالإمكان فعل شيء آخر، خاصة وأن الضباط أنفسهم بحثوا عن «العساكر» ليسلموهم من معسكراتهم بمقر قوات البلوكات بالعباسية تمهيداً لتوزيعهم علىٰ المرافق والأماكن الهامة بالعاصمة لأداء خدماتهم اليومية كالمعتاد، لكن هؤلاء الضباط لم يجدوا عساكرهم منذ الصباح الباكر في أماكنهم، ومن ظل منهم داخل المعسكرات كان بدون سلاحه الناري، إلا من العصي، فقط وهي لا تجدي في مثل هذا الموقف، ومع ذلك اقتيد أولئك النفر رغما عنهم لأداء خدماتهم [١] في أماكن متفرقة من العاصمة رغما عنهم وهم كارهون يودون مشاركة زملائهم مشاعرهم.

وبدأت الحوادث تتوالىٰ والحشود تزداد في وسط المدينة، فاتجه بعضها إلىٰ ميدان محمد علي الكبير وقوات البوليس من خلفهم تتولىٰ حراستهم [٢]. وكان محافظ القاهرة الذي حاول من قبل بمشاركة مأمور قسم قصر النيل تهدئة متظاهري بلوكات النظام قبل عبورهم نحو الجيزة، قد ترك الأمر برمته لرجال البوليس وقيادته،

---

[١] وثيقة رقم: 47251، حريق القاهرة: تقرير مرفوع من الملازم أول محمود العمراوي إلىٰ الأميرالاي علي بك مصطفىٰ ـ مفتش الفرقة (أ) بقوات أمن مصر، مؤرخ في ١٣ فبراير ١٩٥٢

[٢] وثيقة رقم: 46379، حريق القاهرة.

وعاد لمكتبه قبيل الظهر لمزاولة عمله، وقام بإجراء انتخابات المجلس الصوفي بعد منتصف النهار، موقنا أن الحالة الأمنية ليست من اختصاصه، في نفس الوقت الذي فكر فيه قادة الشرطة في كيفية عقد مجالس تحقيق عسكرية لمحاكمة قائدي المظاهرات ومعرفة أشخاص المحرضين عليها [١]؛ دون أن يعيهم في المقام الأول كيفية احتواء هذه الأحداث والتصرف معها بسرعة قبل أن تتفاقم وتؤثر علىٰ مستقبل القاهرة ومصر كلها

وغصت الشوارع الرئيسية بوسط القاهرة بالمتظاهرين الذين اتجه كثير منهم إلىٰ ساحة قصر عابدين يهتفون بسقوط الملك قائلين: «أين السلاح يا فاروق أين المال يا فاروق» لمحاربة الانجليز، والثأر لإخوانهم الذين قتلوا بالأمس، وحاول البعض الدخول إلىٰ داخل القصر، فأغلق عليهم الحرس الملكي المخارج، وأطلق عليهم الرصاص فقتل شخصين من المواطنين [٢].

وتتوالىٰ الأحداث نحو الخطر الداهم للقاهرة؛ إذ انسابت الجماهير الوافدة من الأقاليم لقضاء أعمالها بعاصمة البلاد، مختلطة بعمال العنابر والسكك الحديدية، وبعض

---

[١] وثيقة رقم: 47147، حريق القاهرة: التقرير المرفوع من محافظ القاهرة إلىٰ صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا ـ رئيس مجلس الوزراء، ص ٢.

[٢] وثيقة رقم: 47142، نفس المصدر؛ سيرانيان: المرجع السابق، ص ٣٠٦.

ضباط البوليس، والجيش المصري، وعساكرهم، وجموع طلاب المدارس وجامعتي القاهرة وعين شمس، وما اندس بينهم من مثيري الشغب ومنتهزي الفرص الذين أساءوا إلىٰ هذه الانتفاضة الوطنية بلا شك، وكانت السبب الرئيسي في خروجها عن إطارها وهدفها الوطني المجرد من الهوىٰ، والتقط هذا الخيط بعض «المتآمرين» والمتحالفين مع الانجليز والسراي بهدف إجهاض الحركة الوطنية والقضاء عليها.

وحتىٰ قرب الظهيرة كانت المظاهرات تتسم بالهدوء وعدم استخدام العنف وبدأت نقطة التحول الخطيرة التي استغلتها بعض القوىٰ «الخفية» كما أسماها البعض منذ منتصف النهار تقريبًا؛ عندما كانت بعض المظاهرات السلمية، والتي لم تتحول إلىٰ العنف حتىٰ ذلك الوقت تسير في ميدان الأوبرا أمام «بار وكازينو بديعة» حيث لوحظ أحد رجال البوليس يجلس مع راقصة في البار يحتسي معها الخمر، وفي مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن، فنهره المتظاهرون علىٰ تصرفه غير السوي، وضربوا له مثلاً باستشهاد زملاء له بالأمس في الإسماعيلية (١).

(١) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر، ص. ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

علىٰ أن تقارير البوليس تسجل أن الشخص الذي تواجد آنذاك بالبار حين مرور المتظاهرين لم يكن أحد ضباط البوليس، ولكنهما ضابطين من ضباط الجيش المصري كانا يجلسان مع سيدتين، يحتسون جميعا الخمر، فتبادل معهم المتظاهرون السباب، وتطور الأمر فيما بينهم حتىٰ بلغت حدا كاد أن يؤدي إلىٰ الاعتداء علىٰ الضابطين، فاضطرا والأمر كذلك إلىٰ الهرب والإفلات من قبضة الجماهير الغاضبة. واستتبع ذلك أن دلفت بعض هذه الجماهير إلىٰ داخل البار، وأعملوا فيه التكسير والإتلاف، مما أدىٰ إلىٰ هرب الرواد، وامتدت يد التخريب لمحتويات الكازينو، وبدأت النيران تلتهم كل ما بداخله.

وطبقاً لهذه التقارير لم تفلح محاولات رجال الإطفاء الذين حضروا علىٰ عجل لإخماد الحريق، نتيجة لقيام البعض بمنعهم من تأدية واجبهم بإتلاف خراطيم المياه، والقيام بتقطيعها. ولم يكتف هؤلاء «المخربون» بذلك، بل أخذوا يقذفون بالحجارة من يحاول إصلاح هذه الخراطيم لتواصل أداء وظيفتها، وهكذا أعاق هؤلاء رجال البوليس عن أداء عملهم والنهوض بواجبهم [١].

وقد كان من الواجب علىٰ البوليس حينئذ، وبعد تحول المظاهرات إلىٰ أعمال شغب وتخريب أن يلجأ إلىٰ الاستعانة بقوة من

[١] وثائق أرقام: 47147، 47142، 47143، حريق القاهرة.

قوات الجيش المرابطة في ثكنات قصر النيل، والتي لا تبعد سوىٰ دقائق عن موقع الأحداث للتحرك بسرعة وسط المدينة لاحتلال مواقع خدمة بلوكات النظام الخالية من الجنود، لإقرار الأمن والسكينة بعد أن فلت الزمام من أيدي رجال البوليس [١] بل كان من الأجدر عدم انتظارهم وتوقفهم عن اتخاذ القرار لإيقاف أحداث الشغب، فالإجراء العادي عند توقع الاضطرابات لا عند حدوثها هو سرعة القبض علىٰ «الخطرين» المعروفين، وهذا هو ما فعله بالإسكندرية محافظها حينئذ ـ أحمد مرتضىٰ المراغي، حينما أمر بالقبض علىٰ نحو ثلاثمائة وخمسون شخصا من الخطرين علىٰ الأمن وبذلك وقىٰ المدينة من التعرض لأي أخطار أو اضطرابات أثناء الحوادث التي ألمت بالقاهرة، التي لم تتخذ فيها القيادات الأمنية أو السياسية أي خطوة مماثلة.

وكانت هذه الأحداث التي لقبها البعض ب «الثورة» هي الفرصة المواتية التي انتظرتها جماعات التخريب، وساعدها علىٰ تحقيق ما تريده تلك التعليمات الصادرة من قيادات البوليس بعدم

[١] هذا عين ما فعله رجال الشرطة بالقاهرة عندما استعانوا بقوات الجيش التي بادرت باحتلال المواقع الهامة في القاهرة والجيزة كمبنى الإذاعة والتليفزيون، ومباني السفارات، والوزارات وغيرها، إبان أحداث تمرد جنود الأمن المركزي التي انطلقت من معسكراتها بالجيزة في عهد حكم الرئيس مبارك، وبذلك استطاع الجيش تأمين الشارع المصري واقراره الحالة الأمنية في القاهرة والجيزة مرة أخرىٰ.

مهاجمة المظاهرات والتعامل معها «بلطف» ولم تتحرك قوات بلوكات النظام، أو القوات الأخرىٰ المساعدة في الظروف العادية وفي أحوال الطوارئ، مما يدل علىٰ فشل جهاز الأمن السياسي في أداء مهمته؛ فلا هو تنبأ بما سيحدث، وهو الجهاز الذي لا يخفىٰ عليه شاردة ولا واردة في هذا المجال، ولا هو أحسن التصرف عندما جعل من بعض عساكر البوليس سلاحا لضرب سخط الشارع المصري، مما نتج عنه تمرد قوات بلوكات النظام علىٰ قياداتها، وأصبحت هي أول عناصر الشغب والإثارة بدلا من أن تكون أول عناصر صمام الأمان في مثل هذه الظروف الحرجة، علىٰ عكس من كان البوليس السياسي يتوقع تحركهم وإثارتهم كالشيوعيين أو الإخوان [1]

وبعد فترة وجيزة، حينما قارب النهار علىٰ الانتصاف بدأت حوادث الاعتداء تتوالىٰ علىٰ البارات، وأماكن اللهو وشرب الخمور، ودور السينما، وتزداد شيئًا فشيئًا، فأحرق المتظاهرون سينما مترو بشارع سليمان باشا؛ وقد ورد علىٰ لسان مدير الدار عند التحقيق معه بعد انتهاء الأحداث، أنه سبق أن ورد إليه خطابي تهديد في يومي ١٨، ٢٥ يناير من بعض الأشخاص يطلبون منه التبرع بإيراد حفلات محددة لصالح كتائب الفدائيين بالقنال. وفي أقواله ذكر أنه قبل حادث الحريق بأسبوع جاءه نحو خمسة عشر شخصا مدعين أنهم من طلاب

---

(١) د. عبد الوهاب بكر: البوليس المصري ١٩٢٢ـ ١٩٥٢، ص. ص ٣١٤ـ ٣١٥.

كلية الهندسة، وطالبوه بالتبرع لشراء أسلحة للفدائيين، وأفهموه ـ خداعا أنهم موفدون إليه من قبل مدير الجامعة الدكتور / مورو ـ باشا[١].

وتوالت حوادث حرق دور السينما والنوادي حيث اتجه المتظاهرون نحو مبنىٰ سينما ميامي المواجه لسينما مترو بغية إحراقها، وتم لهم ما أرادوه، وأصبحت الحالة في أشد أخطارها، فأفلت الزمام من يد البوليس مرة أخرىٰ، وأصبح عاجزاً تماماً عن إقرار الأمن، وتوجيه دفة الأمور كما ينبغي[٢].

كما أشعلت النيران في نادي الـ «ترف Turf» الذي يتردد عليه أفراد الجالية البريطانية وامتدت الحرائق بصورة مذهلة في منطقة «وسط البلد» وغطت أحيائها العتيقة في عابدين، والأزبكية، والموسكي، والوايلي، وقصر النيل، وامتدت حتىٰ باب الشعرية، وبولاق، وتخطت نطاق القاهرة إلىٰ ملاهي شارع الهرم بالجيزة، وإلىٰ مناطق أخرىٰ متعددة من العاصمة.

وتوجه المتظاهرون الذين يفضل أن يطلق عليهم «المخربون والمدمرون» إلىٰ سينما ريفولي عن طريق شارع فؤاد الأول قبل

---

(1) وثيقة رقم: 47325، حريق القاهرة:
مذكرات عن التحقيق في حادث حريق مبنىٰ سينما مترو بشارع سليمان باشا.

(2) وثيقة رقم: 47143، حريق القاهرة.

منتصف النهار بربع الساعة بغية إحراقها، وفي خلال نصف ساعة فقط كانت النيران تشتعل في أرجائها، واستمرت تلتهم ما بداخلها لأكثر من ثلاث ساعات كاملة، ولم تفلح الحراسة الأمنية للدار المكونة من خمسة وعشرين جندياً منهم ثلاث «مخبرين» من منع إحراقها [1].

وجاء في تقارير البوليس أنه في أثناء احتراق سينما ريفولي شوهد عدداً من الأشخاص يرتدون ملابس تشبه الملابس العسكرية وعلىٰ رءوسهم «البريه» الخضراء، وعلىٰ أذرعهم علامة خضراء تتوسطها علامة بيضاء، وهؤلاء الأشخاص يشاركون في إحراق السينما [2]. وكما ورد في أقوال جنود البوليس ورجال القوة المكلفة بالحراسة في هذه المنطقة أنهم شاهدوا بعض السيارات «الجيب» تحمل أشخاصا وهم يهتفون «يحيا الشعب ـ الله أكبر ولله الحمد» لتشجيع المتظاهرين علىٰ المضي في أعمالهم، كما شوهدت سيارة «بيك ـ أب» من سيارات الجيش المصري لم يتعرف علىٰ أرقامها، وهي تحمل بعض «عساكر» الجيش، تطوف بالشوارع [3]

---

[1] وثيقة رقم: 47322، حريق القاهرة:

مذكرة عن التحقيق في حريق سينما ريفولي.

[2] وثيقة رقم: 47323، حريق القاهرة:

هذا الزي كان يرتديه شباب حزب مصر الفتاه (الاشتراكي) وهو من بين أسباب اتهام أحمد حسين في حريق القاهرة

[3] الوثيقة نفسها.

ومن الملفت للنظر أن تقارير بوليس القاهرة ظلت في أغلبها وحتىٰ بعد أحداث منتصف نهار ذلك اليوم تصف هؤلاء «المخربون» بالمتظاهرين، وتحاول جاهدة إيجاد مبرر لهذه الأحداث، والصاقها بأعضاء الحزب الاشتراكي وقيادته، ولم تصفهم هذه التقارير الرسمية بـ «الدهماء» و «الغوغائيين» و «المخربين» إلا بعد انتهاء أحداث اليوم بكامله، علىٰ الرغم من أن الأمور كانت واضحة تماما أمام أعين قادة البوليس منذ ما قبل منتصف النهار بفترة كافية للتعرف علىٰ هوية الحدث ومدىٰ خطورته ونتائجه، بعدما لوحظ أن ذوي الميول الوطنية قد اختفوا من الساحة تماماً؛ وهم رجال البوليس من بلوكات النظام وضباطهم، ورجال الجيش وضباطهم، وطلاب الجامعات والوطنيين من العمال، وحل محلهم أصحاب الأغراض الشخصية والنوازع العدوانية من المجرمين والسفلة الذين لا ترتقي أفعالهم أو تنهض دوافعهم علىٰ دليل منطقي أو هدف سام وطني، حتىٰ بلغ بهم الأمر إلىٰ حد انتهاك الأعراض والاعتداء علىٰ بعض النساء من ذوي الأصول غير المصرية. وحتىٰ قادة الحزب الاشتراكي «أحمد حسين وإبراهيم شكري» اللذان كانا مثار شكوك في التحريض وتبرير الحريق، لم يكونا في مواقع الأحداث، فالأول كان مريضاً وملازماً للفراش في منزله منذ الليلة السابقة، ولم تتمكن تحقيقات النيابة المتواصلة معه من إثبات عكس ذلك، أو تقديم اتهام جدي يدينه. أما الثاني فكان مقيماً في بلدته بشربين.

ومن المؤكد أن أصحاب هذه المرحلة التخريبية التي انتشرت فيها الحرائق والنهب والسلب تمكنوا من التقاط الخيط الأول لهذه السلسلة المتتالية من الحوادث إثر الاعتداء علىٰ كازينو بديعة ثم واصلوا بعد ذلك عملياتهم التي تتفق وهويتهم وأغراضهم، ولقد ساعدهم علىٰ هذا التمادي في غيهم، غياب التواجد الأمني بصورة واضحة منذ الصباح الباكر، وجمود أصحاب القرار عن التصدي لهم، وإصدار الأوامر المناسبة في الوقت المناسب، وليس كما يرىٰ البعض من أن أصحاب هذه المرحلة من «المتآمرين» الذين أعدوا مؤامراتهم بدقة ونفذوها بكفاءة [1] لأن لفظ المتآمرين هذا لم يسجل في التقارير المصاحبة للأحداث من جانب رجال الشرطة ولكنه استعير من بيانات وزير الداخلية، ورئيس وزارته النحاس باشا، وهي التقارير الرسمية التي حاولت نفي أي تقصير من جانب الحكومة الوفدية، والصاق التهمة بالحزب الاشتراكي وهو ما نفاه وزير الداخلية بعد ذلك، ثم إلصاق التهمة تارة أخرىٰ بالإنجليز والسراي. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يعلن اتهام السراي أو حتىٰ مجرد الإيماء إليه في حينه، بل ظهر هذا الاتهام بعد التخلص من الملك وقيام ثورة ٢٣ يوليو، وظل الاتهام معلقاً في رقاب الإنجليز حتىٰ اليوم، وهو ما رآه الدكتور/ محمد أنيس.

---

[1] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٢٩ .

وكانت نتيجة هذا اليوم «الحزين» أن نجح المخربون في إشعال النيران فيما يقرب من ثمانمائة منشأة أهلية ما بين محلات تجارية، وبارات، وخمارات، ومحلات لبيع الخمور، ومحلات لبيع الساعات، والمجوهرات، ومحلات للبقالة، وشركات كبرىٰ منها شركة طومسون هوستن البريطانية ليمتد، وشركة نيو فيترسال موتورز، وشركة سميث، وشركة النقل الهندسي، ومصنع وادي النيل للأقمشة، وشركة البيرة المساهمتين بومونتي، والأهرام، وكراون بريوري، وشركة إيلي قطين، ومتاجر الأسلحة، والمطابع، ومحلات صيدناوي، وشملا، وداود عدس، وبونتريمولي، وجروبي، وعمر أفندي - الذي تمكن البوليس من القبض علىٰ سبعة عشر شخصا وهم يحاولون إحراقه، وقتل منهم شخصين أثناء هذه المحاولة.

واحترقت أكثر من ستة وثلاثين داراً للسينما والاستديوهات السينمائية أغلبها مملوك لأجانب [١] كما حرق ودمر أكثر من مائة وخمسة وتسعون محلاً لبيع وتصنيع وتقديم الخمور بوسط القاهرة[٢] وبلغ عدد القتلىٰ ستة وعشرون شخصاً، وعدد المصابين

---

[١] وثائق أرقام: , 45267 , 37508 , 33996 , 34802 , 37722 , 42554 , 43114 47152، حريق القاهرة

[٢] وثائق أرقام: 37432 , 37918 , 39647 , 18198 , 34351 , 34417 , 34947 , 35120 36173 , 37155 ,، حريق القاهرة.

نحو خمسمائة وإثنين وخمسين مصاباً[١] من المصريين والمتمصرين من اليهود واليونانيين، وبعض الجنسيات الأخرىٰ من الأجانب. لكن تقارير البوليس الرسمية تذكر أن عدد القتلىٰ بلغ خمسة فقط، بالإضافة إلىٰ مائة وأربعة وستون مصاباً فقط نتيجة الرصاص وطلقات الرش [٢] ومن المؤكد أن عدد القتلىٰ والمصابين بلغ أضعاف ذلك بكثير، وما ورد لدىٰ الرافعي وأرسكين أقرب إلىٰ الواقع نظرا لضخامة الحوادث من حرائق وانفجارات وطلقات نارية، خاصة وأن نزلاء بعض الفنادق كفندق شبرد قد اضطروا إلىٰ إلقاء أنفسهم من الطوابق العليا بالفندق إلىٰ الشارع حتىٰ لا يموتون حرقاً أو خنقاً من الدخان داخل غرفهم. أما الخسائر المادية فقدرت بنحو إثنين وعشرين مليوناً من الجنيهات الإسترليني، مع فقدان نحو اثني عشر ألف أسرة لمصدر رزقهم ومأواهم، إلىٰ جانب الأضرار التي لحقت بسوق الأوراق المالية (البورصة) والتجارة الداخلية والخارجية، والسياحة [٣].

كما تعددت حوادث هتك العرض والشروع في القتل في خضم هذه الأحداث ودون أن ترتبط بها، ومثلت الدوافع الشخصية والذاتية

---

[١] عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٢٩.

Erskine , B. childers , The Road to Suez , P -98.

[٢] وثيقة رقم: 47307، حريق القاهرة.

[٣] مذكرات كمال الدين رفعت، ص ١٦٦.

أهم أسبابها، ففقدت العاصمة أمنها وأمانها في هذا اليوم العصيب [١]. وعلىٰ الرغم من أن أكثر من ٨٠ ٪ من هذه الحوادث تعرضت لمنشآت وممتلكات الأجانب من اليونانيين، واليهود غير المصريين والإيطاليين، والانجليز، والفرنسيين، وامتدت لممتلكات بعض العرب من الشوام، وبعض المسلمين من غير رعايا الدول العربية كالأتراك، والإيرانيين، والهنود [٢] إلا أن ممتلكات وأرواح بعض المصريين لم تسلم من هذه الاعتداءات نتيجة لاندساس مثيري الشغب والفتنة، ومستغلي مثل هذه الظروف من اللصوص الذين وجدوا الفرصة مواتية لهم للسرقة والنهب.

من هنا كان لزمـًا علىٰ مسئولي الأمن الالتجاء وبسرعة إلىٰ القوات المسلحة، وطلب نزول الجيش لساحة الأحداث بعد فشلهم في القبض علىٰ زمام الأمور وإقرار الأمن وبعدما استعصت عليهم الأمور؛ فلم تفلح القنابل المسيلة للدموع ولا الهراوات في تفريق المخربين بعدما خلا لهم الميدان، وانسحب المتظاهرون المسالمون مع منتصف النهار؛ أولئك الوطنيين الذين كانوا ينادون بالكفاح ويطالبون بالجلاء واستقلال البلاد، والثأر من المحتل بعد مذبحة الأمس بالإسماعيلية.

---

[١] وثائق أرقام: 43728 , 43700 , 43144، حريق القاهرة.

[٢] وثيقة رقم: 47463، حريق القاهرة.

وبعد أن تسرب الوقت أدرك قادة البوليس مدىٰ الخطر الداهم الذي تتردىٰ فيه البلاد باحتراق عاصمتها، وعجزهم عن احتواء الموقف حتىٰ الساعة الثانية بعد الظهر بادر اللواء مراد الخولي - حكمدار القاهرة بالاتصال بمدير الأمن العام طالباً منه مخابرة الجيش لإنزال قواته المسلحة إلىٰ الشوارع، وبعدما أصبحت قوات أمن القاهرة التي تساندها قوات من بوليس الجيزة عاجزة عن إيقاف مسلسل الحرائق، والتخريب، والسلب، والنهب.

وبعد أن اتصل مراد الخولي من شارع فؤاد الأول بمدير الأمن العام قام بالاتصال بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين الذي كان علىٰ علم تام بما يجري منذ الصباح، فوعده الوزير بالاتصال بالجيش علىٰ الفور.

واستغرقت عملية اتصالات قادة الأمن بمواقع الأحداث بوزير الداخلية المتواجد بمكتب حافظ عفيفي - رئيس الديوان الملكي في القصر لانتظار نزول الجيش لميدان الأزبكية أكثر من ساعة ونصف[1] ولم يتم نزول قوات الجيش للميدان إلا في الساعة الرابعة والنصف مساءً وبأعداد غير كافية لامتلاك الموقف، وصلت طلائعها إلىٰ نحو مائة وخمسون جندياً فقط تحت إشراف اللواء علي بك

---

[1] بيان فؤاد سراج الدين باشا:

جريدة المصري، عدد ١٠ فبراير ١٩٥٢.

نجيب ـ قائد قسم القاهرة. ثم توالىٰ مجيء قوات أخرىٰ علىٰ دفعات، وزعت في وقت غير قصير علىٰ المناطق المجاورة، وعلىٰ أحياء المدينة المختلفة فاستغرق هذا العمل حتىٰ الساعة السابعة مساءً وبعد أن احترقت القاهرة.

وقد رافق كل قائد فرقة من ضباط الجيش أحد ضباط البوليس لكي يعاونه علىٰ تفريق جماعات الشغب والسلب والنهب والتي كانت قد تلاشت بالفعل مع نهاية النهار ولمنع الاعتداءات علىٰ المحلات خاصة وأن ليل القاهرة في هذا الشتاء يقبل في حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً في نفس اليوم من كل عام.

ورفض ضباط الجيش إصدار الأوامر لجنودهم بإطلاق النيران والضرب «في المليان» علىٰ أفراد الشعب، ولم يذعنوا لأوامر اللواء علي نجيب ، الذي اضطر والحال هذه للمرور علىٰ ضباطه أكثر من مرة ليحذرهم من مغبة عدم ضرب النار علىٰ «المتظاهرين» وبالذات في الحالات الأربع التالية التي تستلزم إطلاق النار وهي:

١ ـ الاعتداء علىٰ النفس.

٢ ـ الإتلاف والحريق.

٣ ـ السلب والنهب.

٤ ـ تشتيت وتفريق المتظاهرين والمتجمهرين بالشوارع، بعد إنذارهم أولا ثم إطلاق الرصاص تجاه الأرجل.

وقد قال اللواء نجيب أن الجماهير كانت تجري بمجرد ظهور قوات الجيش في الشوارع، وأنه لم يحدث أي حرائق بعد نزول الجيش للميدان، وأن تلك الحرائق التي كانت لاتزال مشتعلة هي من جراء الحوادث النهارية وقبل نزول قوات الجيش بوقت طويل [١].

ولم تهدأ الأمور إلا في حوالي الساعة الحادية عشرة مساءً [٢] ولكن ظلت النيران مشتعلة تلتهم ما تحويه كثير من محلات الأقمشة، والكاوتشوك، والمكتبات، وغيرها من المحلات التي ساعدت محتوياتها علىٰ استمرار اشتعال النيران. وظلت سحابات الدخان الكثيف تتعالىٰ وتنتشر لتغطي سماء القاهرة الصافية.

وألقي القبض وبصورة عشوائية في الغالب علىٰ أكثر من خمسمائة شخص من المشتبه فيهم من الرجال والأطفال دون توجيه تهم بعينها لهم، وتم التحفظ عليهم في مخافر البوليس للتحقيق معهم أمام النيابة ثم محاكمتهم، ولذلك فإن الكثير من قضايا الحرق

---

[١] بيان الفريق محمد حيدر باشا إلىٰ رئيس الوزراء علي ماهر باشا رداً علىٰ بيان فؤاد سراج الدين: د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ٤٢.

[٢] وثيقة رقم: 47143، حريق القاهرة: تقرير مرفوع من اللواء مراد الخولي ـ حكمدار القاهرة، عن أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ إلىٰ معالي وزير الداخلية ـ محمد فؤاد سراج الدين.

والسلب والنهب والإتلاف حفظت من جانب النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل الحقيقي [١].

وكعادة التقارير الرسمية التي تقدم للأجهزة والمسئولين الحكوميين، فإن التقارير التي قدمها رجال الأمن لرؤسائهم، وتلك التي قدمت من الرؤساء أنفسهم إلىٰ رئيس مجلس الوزراء فإنها أعطت صورة «وردية» لهذه المظاهرات التي كان من أهم أسبابها الظلم الاجتماعي الذي تغافلت عنه الحكومة لفترة طويلة، والتي أدت في النهاية إلىٰ مأساة القاهرة وادعت هذه التقارير أن «يداً خفية» هي السبب فيما جرىٰ، وأن «الدهماء» و «السوقة» من أبناء الشعب هم الذين استغلوا هذا الموقف الذي أخذ ملمحاً وطنياً منذ البداية في شكل تعبير تظاهري سلمي، ثم اندسوا بين الوطنيين وأحدثوا فعلتهم الشنعاء.

كما ادعت هذه التقارير أن بريطانيا وراء الحريق، وهو رأي وزير داخلية الوفد إبان أحداث الحريق، وأضاف إليها بعد ذلك الملك كأحد الأسباب في هذا الحادث. وصارت بريطانيا هي «الشماعة» التي علقت عليها الحكومة أخطاءها، وإن كان هذا السبب أو العامل في جانب كبير منه صحيح، لكن لم يكن من المقبول لدىٰ المتعمق في

---

(١) علىٰ سبيل المثال تلك القضايا التي حفظت لعدم معرفة الفاعل بالوثائق:
45322 , 32775 , 33084 , 33580 , 33710، قضية حريق القاهرة.

فهم أحوال مصر في هذه الفترة أن تقوم بريطانيا بالتخطيط الكامل لهذا الحـادث الرهيـب، وإن لعبـت مخابراتهـا في مصـر دوراً ملحوظـاً فاستغلال الأحـداث الداخليـة في الـبلاد لمصـلحتها وبقـاء قواتهـا في منطقة القناة إلىٰ الأبد.

أما بالنسبة للملك فمن المستبعد قيامه بالتدبير لهذا الحدث وحرق عاصمته الكبرىٰ ـ درة الشرق بهدف التخلص من حكومة الوفد، ولهذا الحد يعجز القصر عن إيجاد الوسيلة لإقالة الحكومة ويلجأ إلىٰ هذه الوسيلة الوحشية لتحقيق هدفه. وتناست تلك التقارير الأمنية والحكومية كل الدوافع والأسباب التي كانت وراء الحدث، ولم تذكر إلا الهتافات الوطنية التي تنادي بالسلاح، ولم تتناول بالتحليل دوافع السرقات، والنهب، والإتلاف الذي سيطر علىٰ عقول الآلاف من أبناء العاصمة خلال ساعات معدودة من نهار ذلك اليوم.

وباحتراق القاهرة لايزال هناك سؤالاً يفرض نفسه علىٰ من يتصدىٰ للكتابة التاريخية عن هذا الحدث، وهو: من هو المسئول عما أصاب العاصمة، وتآمر عليها بهدف تغيير الأوضاع القائمة في البلاد لمصلحته، دون مراعاة مصالح مصر القومية في هذه الفترة الحرجة من تاريخها المعاصر. وما هو موقف الأطراف الرئيسية المسئولة في البلاد وعلىٰ رأسها الملك، والحكومة الوفدية، وقوىٰ الاحتلال البريطاني وهي المستفيد الأول من هذا الحادث، وما هو موقف قوىٰ المعارضة

السياسية في البلاد، وأهمها المعارضة الاشتراكية التي يتزعمها الحزب الاشتراكي (مصر القناة) ورئيسه أحمد حسين.

ولنبدأ بمليك البلاد الذي هتف المتظاهرون ضده في صباح هذا اليوم، كما كان يحدث من قبل، وحاولوا اقتحام قصره وكادوا يصلون إليه في مخدعه لولا وقوف حراس القصر ضد تنفيذ هذه المحاولة. والراجح بين الجمهرة أنه من غير المنطقي أن يقدم الملك علىٰ حرق عاصمة ملكه بنفسه، أو يتواطئ علىٰ حرقها وبعلمه دون إيقاف هذه المحاولة الخسيسة لأن بذلك يهدد بقاء عرشه ويقوضه، وهو الذي كان ولايزال في قمة فرحه وسروره بمقدم ولي عهده ووريث عرشه، فأقام الاحتفالات منذ مولده يوم ١٧ يناير، ودعا ضباط الجيش والبوليس لحفل غداء بالقصر بمناسبة «سبوع» الطفل الذي جاء بعد غيبة طويلة وطول انتظار.

ومن الجدير بالقول أن الملك لجأ خلال السنوات الماضية إلىٰ تبني سياسة العنف ضد معارضيه؛ فهو المسئول الأول عن اغتيال الشيخ حسن البنا ـ المرشد العام للإخوان المسلمين عام ١٩٤٩، وعن محاولات اغتيال مصطفىٰ النحاس باشا ـ زعيم الأغلبية أكثر من مرة خلال الفترة من عام ١٩٤٥ إلىٰ عام ١٩٥١، كما ثبتت مسئوليته عن اغتيال الضابط الوطني عبد القادر طه فيما بعد [١] ثم إنه عمل علىٰ

---

[١] جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، ص. ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

تشكيل ما يسمىٰ بالحرس الحديدي من بعض ضباط الجيش لمساعدته علىٰ تنفيذ أغراضه ومآربه بأسلوب أو بآخر. وكان الملك يلجأ إلىٰ هذا الأسلوب سواء كان مشروعاً أم غير مشروع لتثبيت دعائم ملكه كما كان يعتقد، والحال هذه؛ أيكون القصر متآمراً علىٰ حرق القاهرة، معقل حكمه وحكم أبيه وأجداده !!.

لقد كان للملك فاروق بالفعل مصلحة في تغيير الأوضاع القائمة في البلاد وبالذات منذ أواخر عام ١٩٥١ وبعد أن فرض عليه الشعب وزارة الوفد الأخيرة مع بداية عام ١٩٥٠ إثر انتخابات حرة إلىٰ حد كبير [١] تلك الوزارة التي ظلت تفاوض الإنجليز لمدة تسعة عشر شهراً كاملة، ورفضت رفضاً قاطعاً ربط عجلة مصر بإنجلترا بعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٦؛ تلك المعاهدة التي لم تتوان حكومة الأغلبية الشعبية في إلغائها كما عقدتها من قبل.

لكن حكومة الوفد برئاسة النحاس باشا بدأت تسير في طريق غير الذي جيئت من أجله في نظر القصر والإنجليز، وهو مسايرة الإرادة الشعبية، وبدأت تستجيب لنداء التحرر من الاستعمار البريطاني، وتساند حركة المقاومة المسلحة مساندة فعالة للتضييق علىٰ الوجود البريطاني في منطقة القنال؛ باستثناء العنصر الرجعي في

---

[١] د. محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٢٩٦.
جريدة الزمان، عدد ٤ يناير ١٩٥٠.

الوفد من كبار الإقطاعيين والرأسماليين، ذلك العنصر الذي ظل متردداً لفترة ما بهدف المحافظة علىٰ مصالحه الذاتية ثم ما لبث أن رضخ للإرادة الشعبية مسايراً للغالبية الوفدية وعلىٰ قمتها مصطفىٰ النحاس بمشاركتها في تحقيق الأماني القومية، وذلك بعد اشتداد الضغط الشعبي الجارف علىٰ الحكومة وتجرؤ صحف حزب مصر الفتاة (الاشتراكي) علىٰ مهاجمة الملك لسوء تصرفاته وفساد حاشيته، ومهاجمة الحكومة الوفدية هي الأخرىٰ، وعلىٰ رأسها أحد أقطاب الحزب ـ فؤاد سراج الدين ـ وزير الداخلية بسبب مسايرة الحكومة للقصر ورغباته، ومهادنتها لبريطانيا وخاصة في الفترة التي سبقت إلغاء المعاهدة في أغسطس ١٩٥١ (١)

وكان أن رفض الوفد الاشتراك في الحرب الكورية أو الدخول في أحلاف أو معاهدات مع الدول الكبرىٰ وعلىٰ رأسها بريطانيا بهدف الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وانتعشت الحركة الوطنية انتعاشاً لم تشهده البلاد من قبل بعد التحول للكفاح المسلح، كما تعمق مضمون هذه الحركة بسماح الحكومة بحرية الاجتماعات، وحرية الصحافة، والعمل السياسي بدرجة كبيرة، ورفع بعض النواب في البرلمان نداء العدالة الاجتماعية بتحديد الملكية الزراعية التي تحطمت أمام قوة ونفوذ أعضاء البرلمان من الإقطاعيين، وعملت

(١) المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ١٦ سبتمبر ١٩٩٤.

الحكومة بدورها علىٰ تحسين أحوال العمال والفلاحين، والتحول نحو مجانية التعليم مرحلة بعد أخرىٰ، وأصبح انتقاد الملك أمراً عادياً في قاعة البرلمان وعلىٰ صفحات الجرائد علىٰ الرغم من نصوص قانون «العيب في الذات الملكية»(١)

وهذه الإجراءات الوفدية التقدمية التي طرأت علىٰ سياسة الوفد مؤخراً كانت سبباً في ازدياد الفجوة اتساعاً بينه وبين القصر، فاضطر الملك إزاء مسايرة الحكومة للإجماع الشعبي وإجماع مجلس البرلمان علىٰ التوقيع علىٰ قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والتصديق علىٰ مراسيم الإلغاء حتىٰ يفوت علىٰ الوفد الفرصة ويوقعه في مأزق إذا لم يكن جاداً في الأمر، وقامت الصحف الموالية للقصر وقوىٰ الاحتلال بشن حملة عنيفة علىٰ حكومة الوفد وسياستها خاصة بعد أن توطدت علاقتها بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي إزاء تعنت الغرب الرأسمالي ممثلا في بريطانيا والولايات المتحدة، ومحاولته فرض سياسته لاحتواء الاتجاهات الاشتراكية بدعوىٰ الخوف من انتشار الشيوعية وأفكارها الهدامة في مصر، التي كثيراً ما أقلقت مضجع الملك خوفاً علىٰ عرشه.

---

(١) شهادة الاستاذ / ابراهيم فرج ـ باشا للباحث؛ جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، ص. ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

وما حدث في يوم الحريق ذاته يطرح كثيراً من الشكوك حول دور القصر في هذا الحدث بأن الملك كانت لديه علىٰ الأقل فكرة عما سيحدث منذ الصباح الباكر، أو أنه أوحي إليه من بعض المقربين لديه ومستشاري القصر أن هناك شيء ما يدبر للقضاء والتخلص من حكومة الوفد، وإن لم يكن متخيلاً أن الأمور سوف تصل إلىٰ هذا الحد من الخسارة والخراب للعاصمة، إذا أنه سوّف عن عمد وبشكل مصطنع في أن تبادر القوات المسلحة بالقيام بواجبها الوطني في إقرار الأمن بعد عجز البوليس في هذه المهمة، فليس من المنطقي أن تكون لدىٰ الملك صورة واضحة عن حجم الجريمة ونتائجها المتوقعة أثناء إقامة مأدبة الغداء لضباط الجيش والبوليس بمناسبة «سبوع» ابنه(١) ولا يقوم بالمبادرة بإصدار الأوامر الفورية لينهض الجيش بمسئولياته في مثل هذا الظرف العصيب الذي يهدد سلامة البلاد

(١) كانت هذه المأدبة هي الرابعة في سلسلة المآدب التي أقامها الملك في هذه المناسبة، وكان مقرراً لها أن تقام يوم الخميس ٢٤ يناير، لكنها تأجلت بأمر الملك ليوم السبت ٢٦ يناير، حيث تقرر دعوة ضباط البوليس من رتبة صاغ (رائد) فأعلىٰ، وهو ما لم يحدث من قبل فبلغ عدد المدعوين من ضباط الجيش والبوليس اكثر من خمسمائة ضابط: جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص ٤٩٨. علىٰ أن تقارير رجال الأمن المعاصرة للحادث تؤكد علىٰ أن عدد ضباط البوليس الذين شاركوا في المأدبة الملكية بلغ خمسون ضابطا فقط:

وثيقة رقم: 47147: حريق القاهرة:

تقرير من محافظ القاهرة إلىٰ علي ماهر باشا ـ رئيس الوزراء عن أحداث الحريق.

وأمنها، وهو القائد الأعلىٰ للقوات المسلحة، وضباطه المسئولين عن حماية أمن البلاد داخلياً وخارجياً، شبه مأسورين في هذه الظهيرة الحرجة لا يملكون لأنفسهم فكاكاً، والكثيرون منهم يهتفون بحياة الملك وبقاؤه [١] في نفس الوقت الذي توترت فيه الأمور إلىٰ أقصىٰ درجة داخل العاصمة، مما أدىٰ إلىٰ عجز الحكومة عن عمل شيء ذي بال من جراء حرمانها من كل قيادات البوليس، ومأموري الأقسام لمواجهة هذا الموقف الطارئ.

وطبقا لما ورد في بيان فؤاد سراج الدين، المنشور بجريدة المصري يوم ١٠ فبراير ١٩٥٢، فإن الملك أصدر أمره إلىٰ حيدر باشا بنزول الجيش فوراً لاحتواء الموقف، وذلك عندما علم بأنباء الحرائق في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، أثناء المأدبة الملكية من خلال حافظ عفيفي وبناء علىٰ طلب سراج الدين.

لكن حيدر باشا، وعثمان المهدي باشا تراخيا في سرعة إصدار الأوامر لقوات الجيش بالنزول لمواقع الأحداث، ولم تقم رئاسة الجيش بالتنبيه علىٰ الضباط عقب المأدبة الملكية بالتوجه إلىٰ وحداتهم فوراً استعدادا للطوارئ؛ بل تركوهم ينصرفون إلىٰ منازلهم. والغريب في الأمر أن عثمان المهدي نبه عليهم أن يبتعدوا عن أماكن

---

[١] جلسة نقاشية مع السيد / كمال الدين حسين، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو.

الاضطراب في طريق عودتهم لمنازلهم حتىٰ لا تحدث احتكاكات بينهم وبين المتظاهرين.

وبذلك لم تنزل قوات الجيش إلىٰ الشوارع إلا بعد الساعة الخامسة والنصف مساءاً؛ مع أن الأمر صدر إليهم في الساعة الثالثة إلا الربع، وكان نزولهم علىٰ دفعات قليلة، وعلىٰ عدة مرات متتالية لا تتناسب مع حجم الحوادث المتعاقبة، كما لم يكن لدىٰ هذه القوات أي أوامر صريحة بإطلاق النار علىٰ المخربين؛ ولذلك استمرت الحوادث دون انقطاع حتىٰ الساعة الحادية عشرة مساءً رغم وجود هذه القوات في الشوارع [١].

ومن الجائز أن تكون لدىٰ الملك فكرة معينة بشكل أو بآخر عن الحريق حيث أن تصرفاته في نفس اليوم كانت مشبوهة، وربما كان بعض من حوله قد أفهموه بأنهم يدبرون أمراً بقصد إتاحة أي وسيلة للإطاحة بالحكومة الوفدية، لكن الملك لم يكن طرفاً في هذه المؤامرة التي امتد نطاقها لتلتهم الملك نفسه[٢].

وللحقيقة فإن المدقق لأحداث ذلك اليوم لا يستطيع القول بأن الملك هو الذي أحرق عاصمة ملكه. أو شارك في هذه الجريمة

---

[١] بيان محمد فؤاد سراج الدين ـ باشا عن أحداث حريق القاهرة: جريدة المصري، عدد ١٠ فبراير ١٩٥٢.

[٢] صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، ص. ص ٩٦ ـ ٩٧.

النكراء بقدر اتهامه بشكل غير مباشر في تطور الأحداث، واستمرارها من أجل «هز» حكومة الوفد وزعزعة استقرارها وإظهارها بمظهر الحكومة الضعيفة غير القادرة علىٰ امتلاك زمام الأمور بقوة تؤهلها لاستمرارية الحكم، وإجهاض الحركة الوطنية المؤيدة من الحكومة تمهيداً لإقالتها في أقرب فرصة.

وبالفعل لم يتوان الملك عن إقالة حكومة الوفد في اليوم التالي للحريق (٢٧ يناير) وقام علي ماهر باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.

وكان إقالة الوزارة الوفدية، وكما جاء بالأمر الملكي في هذا الشأن بسبب ما ألم بالعاصمة من اضطرابات وخسائر في الأرواح والأموال، وعجز الوزارة عن حفظ الأمن والنظام، وحرص القصر كما ادعىٰ علىٰ سلامة البلاد وأمنها، والحفاظ علىٰ أرواح المواطنين وممتلكاتهم [١].

وفي اليوم الرابع من تشكيل الوزارة الجديدة (٣٠ يناير) تقدم السفير البريطاني رالف ستيفنسون بخطاب شخصي إلىٰ علي ماهر ــ رئيس الوزراء، يتضمن بعض المطالب البريطانية التي تعتبر بمثابة فرض شروط علىٰ الحكومة الجديدة؛ مما يدل علىٰ أن «الثورة

---

[١] الأمر الملكي رقم (٨) لسنة ١٩٥٢:
د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ١٦٥.

المضادة» التي سارت في طريقها ضد أهداف الشعب المصري في تحرير إرادته، قد بدأت مع حريق القاهرة.

وقد لخص رالف ستيفنسون مطالب بلاده في الآتي:

أولا: ضرورة معاقبة جميع المذنبين من الضالعين في الحوادث الأخيرة، ومعاقبة الزعماء السياسيين من هؤلاء، ويقصد السفير البريطاني بالطبع زعماء الحزب الاشتراكي الذين كانوا يواصلون هجومهم علىٰ بريطانيا، ومصالحها، وكل ما هو بريطاني في مصر.

كما طلب السفير معاقبة أولئك الذين تراخوا في السيطرة علىٰ الموقف وسمحوا للمظاهرات بالاستمرار، وهم بالطبع قادة البوليس وضباطه المصريين، مؤكداً علىٰ تحمل كل من شخصي: وزير الداخلية السابق ـ محمد فؤاد سراج الدين، ووزير الشئون الاجتماعية عبد الفتاح حسن المسئولية الكاملة عن حوادث حريق القاهرة.

ولم يغفل في خطابه التنبيه علىٰ المضي قدماً في إجراءات التحقيق لإظهار جرائم أولئك المسئولين، وتعويض المتضررين الإنجليز من جراء الحريق.

ثانياً: تنظيم عملية التحقيق القضائي، وجعل شهادات شهود العيان في الأحداث وأسماؤهم في طي الكتمان.

ثالثا: ضرورة وجود رقابة علىٰ الأسلحة الخاصة بالأفراد في القاهرة، وغيرها من المدن، وهذا المطلب يعبر عن مدىٰ خشية الانجليز من استخدام هذه الأسلحة ضد الأفراد الانجليز في القاهرة، وضد قواتهم في القنال.

رابعاً: ضرورة وضع خطة محكمة للحماية السريعة للكباري التي تؤدي إلىٰ منطقة الجزيرة، وذلك في حالة الاضطرابات، وكان الهدف من هذا المطلب هو قطع الاتصال بين القاهرة والجيزة في حالات الخطر.

خامساً: منح الرعايا الإنجليز في مصر [1] التسهيلات اللازمة لمن يرغب منهم في مغادرة مصر، وبحيث ترافقهم ممتلكاتهم الشخصية وأموالهم، مع اتخاذ إجراءات رسمية وسريعة في هذا الشأن، وخاصة أولئك المدرسين والموظفين الذين طردتهم حكومة الوفد من قبل.

سادساً: السماح لأعضاء السفارة البريطانية بحرية الحركة من وإلىٰ منطقة القنال، والتنبيه علىٰ عبد الهادي بك الغزالي - محافظ منطقة القناة بتسهيل هذا الأمر لأعضاء السفارة.

---

[1] كان عدد الجالية الانجليزية في مصر يربو علىٰ خمسة وعشرين ألف شخص من المدنيين فقط.

سابعـاً: اتخاذ إجـراءات فوريـة ضـد الصـحافة «المتطرفـة» التـي تهـاجم السياسـة البريطانيـة في مصـر باسـتمرار، وعلىٰ رأسـها صـحيفة «الجمهور المصري».

وكانت هذه الصحيفة قد أعلنت علىٰ صفحاتها يوم ٣١ ديسـمبر ١٩٥١ عن منـح جائزة قـدرها ألـف جنيـه مصـري لمـن يقـوم باغتيـال الجنرال أرسكين ـ القائد العام للقوات البريطانية في مصر، وعن جـائزة قدرها مائة جنيه عن كل ضابط إنجليزي يـتم اغتيالـه في منطقـة القنـال، مما أثار غضب القيادة البريطانية في مصر.

ثامنـاً: العمل علىٰ سرعة تهدئـة الأحـوال، والتنفيـذ الفـوري لمـا «عقدتم العزم عليه» بعدم اتخاذ إجراءات معادية لإنجلترا مثل قـوانين «عـدم التعـاون» التـي كانـت تدرسـها حكومـة الوفـد لتنفيـذها ضـد بريطانيا.

واسـتحث السـفير البريطـاني رئـيس الـوزراء المصـري أن يعمـل علىٰ إخماد ما أسماه بالإرهاب في منطقة القنال، والعمـل علىٰ تعـاون السلطات المصرية في هذه المنطقة مع السلطات العسكرية البريطانيـة لحفظ النظام [١] بها.

---

(١) د. محمد أنيس: المرجع السابق، ص. ص ٥٠ ـ ٥١، ٧١.

وبينما كان الموقف يزداد توتراً، والعداوة تزداد يومـًا بعد يوم بين الحركة الوطنية المصرية، والاستعمار البريطاني، بعد فشل عقد صفقات الأسلحة اللازمة للجيش المصري، وتصاعد الحركة الفدائية وتطورها في القنال، وانسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية، ثم منع التموين عن القوات البريطانية في القنال، إذ بالرأي العام المصري والعربي والعالمي يصاب بالدهشة من جراء صدور الأمر الملكي بتعيين حافظ عفيفي رئيسـًا للديوان الملكي؛ وهو الرجل المعروف بميوله الشديدة نحو انجلترا، والداعي إلىٰ دوام بقاء الوجود البريطاني في مصر إلا مالا نهاية.

وخرجت المظاهرات تحتج علىٰ قرار السراي الذي لم يكتف بذلك بل قام بتعيين عبد الفتاح عمرو ـ سفير مصر السابق في لندن مستشاراً للقصر للشئون الخارجية، وذلك بعد أن أصدرت الحكومة قرارها بسحبه من لندن احتجاجـًا علىٰ سياسة بريطانيا الاستعمارية في مصر بعد إلغاء المعاهدة وتمسكها ببقاء التحالف في أي شكل من أشكاله مع مصر.

وعلىٰ حد قول الصحف البريطانية والفرنسية المعاصرة؛ فإن قيام الملك بهذه الخطوة يفهم منها اعتناقه لمبدأ التقرب من الانجليز؛ فهذين المساعدين الجديدين يمثلان أو علىٰ أقل تقدير يعتنقان مبدأ المحادثات الودية مع الانجليز، مما أرتاه شباب مصر «الملتهب

حماسه» أن سلوك الملك يحمل في طياته معنىٰ التواطؤ، ويستخلص منه البعض دليلاً علىٰ وجود هوة كبيرة تباعد بين الملك والوزارة. وقد أراد الملك بهذا التعيين أن يبرهن علىٰ أن قراره كفيلاً بمعالجة الموقف دون أن يلقي بالاً لرد الفعل تجاه هذا الاجراء في الأوساط الشعبية. وذكرت صحيفة «الفيجارو» الفرنسية في عددها الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٥١، أن الملك فاروق يرغب في توجيه سياسة بلاده الخارجية وجهة جديدة. بل إن وكالة «رويتر» اللندنية أذاعت في برقيتها الصادرة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥١، أن الصحف الباريسية قالت إن تعيين الملك فاروق لاثنين من السياسيين الموالين للغرب في وظائف هامة لن يكون له تأثير كبير علىٰ مجريات الأمور تجاه الآراء المعادية للإنجليز، إن لم يكن له أثر آخر في أن يفلت الزمام من يد الملك، وربما فقد تاجه نتيجة لمحاولته التقرب من الغرب[١].

وكما جاء علىٰ لسان المحللين السياسيين في لندن في أواخر شهر ديسمبر ١٩٥١، إن الأسباب التي حدت بالملك فاروق لتعيين هذين المستشارين المتأثرين باتجاهات السياسة البريطانية والمشدودين نحوها، هو التحذيرات التي تلقاها من القادة البريطانيين بأن الفوضىٰ قد تنتشر في مصر إذا لم تحل أزمة السويس بأسرع ما يمكن.

---

[١] د. محمد أنيس: مرجع سابق، ص. ص ٢٠ ـ ٢١.

وتنبأت مجلة «تايم» الأمريكية في عددها الصادر في ٧ يناير ١٩٥٢ باحتمال قيام الملك بإقالة النحاس باشا مرة ثانية من الوزارة، كما فعل أبوه الملك فؤاد من قبل؛ لأن اتجاهات القصر بتعيين هذه الشخصين تنبئ عن تدخل السياسة البريطانية في شئون القصر، وتعبر في نفس الوقت عن الصدام المرتقب بين السراي والوفد الذي أصبحت إقالته وشيكة الوقوع مع تطور الأحداث في غير صالحه (١) لأن السراي أصبح يقف في خندق واحد مع الإنجليز تجاه الحركة الوطنية التي تبناها الوفد واتخذت شكلاً مسلحاً ضد القوات البريطانية واستمر الوفد في هذا الطريق فأحال إلىٰ مجلس النواب مشروع قانون يعاقب كل من يتعاون مع القوات الأجنبية في مصر. وقد عرض هذا المشروع علىٰ المجلس ليلة ١٥ يناير، وقد بادر الأعضاء بالموافقة عليه دون مناقشة من حيث المبدأ كما ناقش أعضاء مجلس الشيوخ بدورهم عشرون مادة من هذا المشروع في نفس الليلة، وقد اقترح أحد الأعضاء من الشيوخ أن تكون أقصىٰ عقوبة لمن يتعاون مع قوات الأعداء (الإنجليز) هي الإعدام، واقترح آخر تعديل المشروع بإبدال كلمة قوات الأعداء بالقوات البريطانية.

كما أعلنت الحكومة الوفدية إلغاء المنظمة التي أنشأتها كاتبة انجليزية منذ عشرين عاماً في مصر، والمعروفة بمنظمة «إخوان

---

(١) د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ٢٢.

الحرية» تحت دعوىٰ نشر الأفكار الديمقراطية تجاه أخطار الشيوعية والديكتاتورية، والتي ضمت أكثر من ستة آلاف عضو في مصر، لكنها انحرفت بأهدافها لخدمة أغراض بريطانيا الاستعمارية، وأصبح نشاطها غير مشروع، مما حدا بالحكومة إلىٰ إلغائها وايقاف نشاطها[١].

ونأتي إلىٰ موقف حكومة الوفد التي حكمت البلاد بناء علىٰ إرادة شعبية، والتي يعتبرها البعض قد انفصلت إلىٰ حد كبير عن قاعدتها الشعبية لعدم قدرتها علىٰ الوفاء بمتطلبات شعبها وتحقيق أماني مواطنيها، ففقدت بذلك أهم أسس شرعيتها لمواصلة الحكم[٢].

كما اتهمت الحكومة بأنها سبب تداعيات الموقف في يوم ٢٦ يناير بإهمالها القيام بأول واجباتها وهو المحافظة علىٰ الأمن والنظام الداخلي؛ فقد قصرت في أداء هذا الواجب بتراخيها أمام المظاهرات الشعبية، فلم تبادر بأخذ الفوضىٰ بالحزم والشدة، ووقفت جامدة أمام تطور حوادث تمرد عساكر البلوكات، وما تلاه من حوادث شغب علىٰ الرغم من علمها بحوادث ٢٥ يناير بالإسماعيلية وما يمكن أن ينجم عنه، ثم إضراب موظفي وعمال مطار القاهرة قرب فجر يوم

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨٨.

(2) p.j vatikiotis ; some political consequences of the 1952 revolutionary in Egypt, p.372.

الحريق، كما أنها لم تعمل بنصيحة مدير الأمن العام بعدم استئناف الدراسة بالمدارس والكليات صبيحة يوم السبت تحسباً لما يمكن أن يحدث كرد فعل لأحداث يوم الجمعة، ثم وقفت جامدة أمام ثورة جنود بلوكات النظام وخروجهم من ثكناتهم غاضبين فكانوا الشرارة الأولىٰ للأحداث المؤلمة التالية.

وكان من الممكن تدارك الأمور بنزول المسئولين عن الأمن إلىٰ الشارع لاحتواء الأحداث والتصرف بسرعة طبقا لما يمليه الموقف الأمني، وإيقاف التدهور الحادث بالعاصمة، لكن رجال البوليس أنفسهم المكلفين بحفظ وصيانة الأمن وقفوا متفرجين مبهورين مما حدث دون أن يحركوا ساكناً، أو يستعينوا بالجيش، وربما كان سبب ذلك ما جرىٰ لزملائهم في الاسماعيلية في اليوم السابق (١).

علىٰ أن وزير الداخلية فؤاد سراج الدين أكد ـ فيما بعد علىٰ أن المستفيد الوحيد مما حدث للقاهرة في ذلك اليوم هو الملك والإنجليز، ونفىٰ عن رجال البوليس وقادتهم أي تخاذل من جانبهم؛ فقد كانت المفاجأة مذهلة لهم وللإنجليز بعد أن تطورت الأمور بسرعة لم تكن متوقعة علىٰ الإطلاق، وأن الحادث تم تدبيره تدبيراً

---

(١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص. ص ١٢٩ ـ ١٣١.

محكمـًا بواسطة جماعات منظمة [١] فقد قبض البـوليس علىٰ بعـض أفراد يركبون السيارات «الجيب» ويقومون بتوزيـع الكـرات المشـتعلة المثبتة علىٰ أعـواد مـن الخشـب علىٰ غيـرهم مـن «المهيجين» وكـان هؤلاء يهددون أصحاب محطات البنزين الذين يمتنعون عن إمـدادهم بالبنزين، وقالت التقارير الرسمية أنـه شـوهدت سيارات كانـت تنتقـل من مكان لآخر داخل القاهرة تحمل صفائح البنزين وتنقلها من مكـان لآخر. ويقول اللواء محمد ابراهيم إمام أنه شاهد بنفسه بعض من هذه الصفائح وهي ملقاة فارغـة بعـد استعمالها في محـل شـملا بعـد وقـوع الحادث بفترة وهدوء الأحوال [٢].

وقد انتهز البعض الفرصة وراحـوا يشـاركون دون وعـي وإدراك لخطـورة الموقـف وعواقبـه الـوخيمـة بإشـعال النيـران في المحـلات وسرقة ما يقع تحت أيديهم منها، ومن الملفت للنظر أنه أثناء التحقيـق في جريمـة حـرق ونهـب شـركة «سـييكو» تبـين أن المـوظفين العـاملين بالشـركة والـذين قـاموا بـالإبلاغ عـن حـوادث الحريـق والسـرقة بمقـر عملهم هم أنفسهم الذين قاموا بهـذه السـرقات [٣] ممـا يـدل علىٰ أن

---

[١] جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص. ص ٦٤٨ ـ ٦٥١.

[٢] وثيقة رقم: 47152، حريق القاهرة:

تقرير محافظ القاهرة إلىٰ علي ماهر باشا ـ رئيس الوزراء.

[٣] محمد محمود زيتون: حرائق القاهرة، ص. ص ٧٠ ـ ٧١.

الكثيرين استغلوا الموقف المتوتر لتحقيق مآربهم الخاصة على حساب المصالح العامة..

وألقى رجال الأمن التبعة على ما أسموهم ب «دعاة الفتنة» الذين استغلوا الموقف، وانتقلوا من مرحلة الاثارة إلى مرحلة «الثورة» ومن الاعداد الذهني والتعبئة الفكرية إلى التنفيذ الفعلي والعمل الإيجابي مترقبين ذلك اليوم متدربين على أدوارهم، ويبرهن رجال الأمن على صدق تحليلاتهم بأن بعض من قبض عليهم كانوا يحملون البلط والفؤوس والمعاول والكرات المنغمسة بالسوائل الملتهبة لإشعال النيران في كل مكان، ولم يكن أمام رجال البوليس إلا القبض على كل من يقابلهم بصورة عشوائية وبغير دليل أحيانًا (١)؛ فلم يسلم الأحداث الصغار من الأطفال من القبض عليهم وايداعهم الحبس المؤقت حتى يتم عرضهم على النيابة لأخذ أقوالهم، ثم تسليمهم لذويهم بعد التعهد برعايتهم ومباشرة الإشراف عليهم، وإن دل هذا التصرف على شيء، فإنما يدل على التخبط، وعدم وجود أدلة قاطعة على متهمين بعينهم في هذه الأحداث المفاجئة، مع عدم مقدرة البوليس على تصعيد المسئولية الجنائية تجاه الجهات العليا مثل قيادات الداخلية، والجيش، والسراي، مما أدى إلى تفتيت هذه المسئولية وتلاشيها شيئًا فشيئًا ليتمخض عنها أحكام واهية لغالبية

---

(١) وثيقة رقم: 46248، حريق القاهرة.

المتهمين، أما الباقون فلم تثبت إدانتهم، وحفظت أكثر من مائة قضية لعدم معرفة الفاعل الأصلي فيها. لم يكن أمام وزير الداخلية إلا أن يقول آنذاك إن هذه الأحداث نتجت عن فتنة داخلية، وحركة مدبرة لحرق العاصمة وإشاعة الفوضىٰ في أنحاء البلاد [(١)]؛ مع أن المسئولين عن الأمن تركوا الأمور تتدهور بسرعة حتىٰ ساعات ما بعد الظهر عندما ألحوا في طلب مساندة الجيش، مع علمهم بأنباء المظاهرات والتوتر الذي ساد البلاد منذ فجر السبت، وكان الأولىٰ بهم إبلاغ الملك ذاته عن طريق رئيس ديوانه حتىٰ تلغىٰ المأدبة الملكية في الحال ويعود ضباط البوليس والجيش لمراكزهم لمزاولة مهامهم الأمنية في أرجاء العاصمة، كما فعل النقراشي باشا عندما أمر بنزول بعض وحدات الجيش لإخماد مظاهرات الاسكندرية عام ١٩٤٧ [(٢)]. وعلىٰ الرغم من أن مدير الأمن العام- حسين صبحي كانت لديه تعليمات مشددة من وزير الداخلية بإطلاق النار إذا لم تتفرق المظاهرات بسلام منذ الصباح الباكر، وقبل أن يتجه جنود

---

(١) جريدة المصري، عدد ١٠ فبراير ١٩٥٢؛ د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ٧.

(٢) محمد محمود زيتون: المرجع السابق، ص ٧٦.

أشيع أن وزير الداخلية كان مشغولاً في ضحىٰ يوم الحريق بالتوقيع وانهاء عقد شراء عمارة جورج عويضة رقم ٢٣ بشارع عبد الخالق ثروت، والتي اشتراها بثمن قدره ثمانون ألف جنيه:

محمد محمود زيتون: المرجع نفسه، ص ٨١.

البوليس متظاهرين نحو مقر مجلس الوزراء، إلا أن قوات العاصمة تراخت في تنفيذ الأمر لأنه من غير المنطقي أن يطلق الشرطي ناره علىٰ زميله، والخواطر هائجة.

ويقول وزير الداخلية لتبرير موقفه أنه اتصل بالقائد العام للقوات المسلحة ـ محمد حيدر باشا، طالباً نزول الجيش لميدان الحوادث؛ علىٰ أن حيدر رد عليه بأنه يخشىٰ تدخل الجيش فتتفاقم الحالة بالصدام مع الجماهير، وتكررت الاتصالات بين وزير الداخلية والقائد العام للجيش ورغم إلحاح وزير الداخلية بضرورة نزول الجيش للشارع لامتلاك زمام الأمور، إلا أن حيدر باشا رفض في البداية وأخذ يماطل. ومع تفاقم الحالة من سيء إلىٰ أسوأ اضطر وزير الداخلية للاتصال به مرة أخرىٰ وهو بالقصر الملكي علىٰ مائدة الغذاء يرجوه استعجال مساندة الجيش بعد أن أحس الوزير بالخطر الداهم بعد توالي حوادث الحرق والتخريب والسلب والنهب.

ومع تأخر نجدة الجيش توجه سراج الدين بنفسه إلىٰ القصر لمقابلة حافظ عفيفي باشا ـ رئيس الديوان الملكي لكي يتولىٰ الأخير توضيح مدىٰ خطورة الموقف وتداعياته للملك حتىٰ يصدر أمره للجيش بصفته القائد الأعلىٰ.

وبعد استئذان الملك نزلت قوات الجيش إلىٰ الشوارع بعد الساعة الخامسة والنصف مساءً، رغم صدور الأمر إليه قبل ذلك بأكثر

من ساعتين، وكان نزول القوات علىٰ دفعات غير كافية لاحتواء الموقف وتأمين أماكن الاضطرابات، أضف إلىٰ ذلك أنه لم يصدر إليها الأمر بإطلاق النار إلا في حالات الضرورة؛ مما أدىٰ إلىٰ استمرار الحوادث حتىٰ الساعة الحادية عشرة مساءً وكانت كل الحرائق الكبرىٰ للبنوك، والشركات الأجنبية، ودور القناصل، والملاهي، والخمارات، ودور السينما قد وقعت بعد الظهر، وبعد أن انسل الضابط واحداً تلو الآخر إلىٰ منازلهم بناء علىٰ أوامر الفريق عثمان المهدي ـ رئيس أركان حرب الجيش لهم بتجنب المرور في مناطق الحوادث حتىٰ لا يحدث أي احتكاك بينهم وبين المواطنين [١] وكأن الأمر لا يعني هؤلاء المسئولين في شيء أو يعني سلامة الوطن في هذه اللحظات الحرجة.

ويرجع قادة البوليس تفاقم الأحداث، وتدهور الأحوال الأمنية إلىٰ هذه الدرجة من الخطورة إلىٰ الأسباب التالية:

أولاً: لم يرجع ضباط البوليس إلىٰ قادتهم لاستشارتهم فيما يمكن أن يتخذوه من أوامر حيال الأحداث، فتطورت الأمور بسرعة

---

[١] بيان فؤاد سراج الدين، وفيه يحمل الجيش بتأخره في مواجهة الموقف مسئولية تطور الأحداث وافلات الزمام من أيدي المسئولين:
المصري، عدد ١٠ فبراير ١٩٥٢؛ الوفد، عدد ٢٦ يناير ١٩٨٨.

علىٰ الرغم من أن البوليس كان قابضا علىٰ زمام الأمور حتىٰ قبل منتصف النهار حيث كان التظاهر مباحا خلال هذه الفترة الزمنية.

ثانيًا: خشية الحكومة من اعتداء بعض العناصر الخطرة علىٰ السفارتين البريطانية والأمريكية، وعلىٰ قصر عابدين، والعمل علىٰ تعزيز الحراسة علىٰ هذه الأماكن الحيوية [١] دون الاهتمام بالمنشآت الاقتصادية الحيوية الأخرىٰ، ولم يمنع ذلك من التظاهر أمام قصر عابدين ذاته بل ومحاولة اقتحام أبوابه الداخلية وبلغ الأمر بالمتظاهرين أن اعتدوا بالسلاح علىٰ قسم شرطة عابدين [٢] ولم يكن عدد الجنود المكلفين بحراسة القسم كافيا للدفاع عنه أمام أعداد المتظاهرين الهائلة، في نفس الوقت الذي لم يكن منطقيا استخدام الطلقات الحية ضد المواطنين المصريين العزل [٣].

ثالثًا: خروج ثلاثمائة من عساكر بلوكات نظام الأقاليم في المظاهرات، وتلك القوة كان من المفترض أن تعزز قوات بوليس

---

[١] وثيقة رقم: 47144، حريق القاهرة:

تقرير مقدم من اللواء مراد الخولي إلىٰ معالي وزير الداخلية في ٥ فبراير ١٩٥٢.

[٢] وثائق أرقام: من 43862 ـ 43872، حريق القاهرة:

تقرير عن هجوم المتظاهرين علىٰ قسم شرطة عابدين يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢.٠

[٣] وثائق أرقام: من 44026 ـ 44030، حريق القاهرة:

أقوال اليوزباشي عبد القادر البورصلي من قسم شرطة عابدين عن الهجوم علىٰ القسم.

مصر لاحتواء الموقف، وزاد الأمر سوءاً وجود عجز في قوات البوليس بعد أن تم ترحيل ألف ومائتان من الصف والعساكر من قوات بلوكات نظام مصر مع ضباطهم إلىٰ منطقة القناة بعد تطور الأحداث بها منذ ١٠ اكتوبر ١٩٥١، أي بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بيومين فقط، مما أدىٰ إلىٰ وجود عجز كبير في قوات أمن مصر (القاهرة) بالإضافة إلىٰ رفض أفراد القوات للخروج للخدمة، فتركهم قادتهم دون إصدار أوامر عسكرية صارمة لهم بالطاعة، خوفاً من أن يؤثروا بتمردهم هذا علىٰ رجال بوليس القاهرة في حالة اشتراكهم في الخدمة.

رابعاً: بديهيا أن الجيش المصري في هذه الفترة من تاريخ البلاد، ومنذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦؛ أي منذ عامين مضيا، يكون في حالة استعداد دائم للقيام بواجباته، وأنه في حالة الحاجة إلىٰ معونته وطلبه لن يتأخر في نشر قواته في قلب العاصمة في خلال نصف ساعة علىٰ الأكثر خاصة وأن القوات المركزية بالعباسية تستطيع الوصول إلىٰ مواقع الأحداث في هذه المدة الوجيزة.

وعلىٰ ذلك اطمئن قادة البوليس إلىٰ وجود الجيش إلىٰ جوارهم ساعة المحنة، لكن الذي حدث أن طلب استدعاء القوات المسلحة استغرق كثيراً من الوقت، ولم تصل هذه القوات إلىٰ قلب المدينة إلا بعد نحو ثلاث ساعات من وقت

طلبه، ولم يستكمل توزيع القوات على أنحاء القاهرة المختلفة إلا بعد ساعتين أخريين [١]

خامساً: وصل عدد المدعوين من ضباط بوليس مصر من مختلف الرتب لحضور المأدبة الملكية ظهر يوم ٢٦ يناير إلى واحد وخمسين ضابطا (؟) ولم يكن في الأمر ما يستدعي عدم حضورهم المأدبة إذ لم يحدث في الصباح ما يدعو لذلك، وقد بدأت الحوادث المؤسفة أثناء وجود الضباط على المائدة الملكية، وكان من العسير استدعائهم وإخراجهم من الحضرة الملكية [٢].

لكن كان من الواجب تفضيل أمن وسلامة البلاد ومواطنيها من المصريين والأجانب على الاستمرار في حضور المائدة الملكية، وضرورة استدعائهم فوراً وابلاغ الملك بما يحدث في العاصمة خاصة وأن رئيس الديوان الملكي علم بالأمر في حينه من وزير الداخلية الذي حاول أكثر من مرة استدعاء الجيش لتفاقم الموقف بعد منتصف النهار وهو موعد الغداء مع الملك، وتفويت الفرصة على ملك البلاد الذي اتهم فيما بعد بأنه كان وراء التدبير لحريق القاهرة

[١] وثيقة رقم: 47144، حريق القاهرة.

تقرير من اللواء مراد الخولي مقدم إلى معالي وزير الداخلية عن أحداث الحريق، مؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٢.

[٢] الوثيقة نفسها.

بغية إحراج حكومة الوفد وزعزعة موقفها تمهيدا لإخراجها من الوزارة

سادساً: عزا رجال البوليس قيام المظاهرات في ذلك اليوم إلىٰ المشاعر الوطنية ومحاولات الاحتجاج علىٰ اعتداءات الجيش البريطاني الوحشي علىٰ رجال البوليس في الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير، ومقتل عدد كبير منهم، وأسر الباقين؛ مما جعل رجال البوليس أنفسهم يعطفون علىٰ المتظاهرين، يضاف إلىٰ ذلك عامل آخر، وهو وقوع الحوادث فجأة وفي أوقات متقاربة، وفي أماكن اختارها «المخربون» متباعدة عن بعضها، الأمر الذي ترتب عليه فقدان السيطرة علىٰ الموقف ومجابهة الحالة [١].

أما عن أسباب قيام المظاهرات فلا يختلف عليها اثنان، لكن تقصير رجال البوليس في احتواء الموقف في مهده، والاستعانة بالجيش مبكراً قبل أن ينتصف النهار بدلاً من التأخر في استدعائه حتىٰ الساعة الرابعة والنصف مساءً، وانتشار قواته في نحو الساعة السادسة حتىٰ السابعة مساءً كان سيؤدي بلا شك إلىٰ وقف انتشار الفوضىٰ وتداعي الحالة الأمنية إلىٰ هذه الصورة المؤسفة. وكان علىٰ وزير الداخلية أن يتوقع نتيجة تصاعد القتال بين الحركة الوطنية المصرية وقوات الاحتلال البريطاني، أن يقدم الانجليز علىٰ «عمل إجرامي»

---

(١) نفس الوثيقة.

كحرق القاهرة ليقضي علىٰ وزارة الوفد وعلىٰ الحركة الوطنية المصرية النشطة في منطقة القنال. هذه وغيرها تدل علىٰ مدىٰ «السذاجة» السياسية التي كانت تتمتع بها قيادة الوفد(١).

ووجدت الحكومة نفسها في موقف لا تحسد عليه؛ فقبضتها علىٰ زمام السلطة باتت ضعيفة في ظرف يوم واحد، وهو ما أراده الملك. وتم تعيين النحاس ـ باشا رئيس الوزراء حاكماً عسكرياً في نفس الليلة بالمرسوم الصادر في مساء ٢٦ يناير بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية طبقاً للقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٣ الصادر بنظام الأحكام العرفية.

كما أوقفت الدراسة بالجامعة، والمعاهد، والمدارس إلىٰ أجل غير مسمىٰ (٢) وبدأت حملة اعتقالات واسعة خاصة بين أعضاء حزب مصر الفتاة (الاشتراكي) وأغلق مبنىٰ الحزب (٣).

وبالإضافة إلىٰ هذه الاجراءات الاستثنائية التي تقررت في السابعة من مساء يوم الحريق في اجتماع الوزارة بمنزل النحاس باشا، أعلن خطر التجول في مدينة القاهرة والجيزة من الساعة السادسة مساءً

---

(١) د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ٣١.

(٢) وثيقة رقم: 6739، رقم 5949، حريق القاهرة.

(٣) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ١٦٦.

حتىٰ الساعة السادسة صباحًا وعين عبد الفتاح حسن رقيبًا علىٰ الصحف، كما عين المحافظون والمديرون بالمحافظات حكامًا عسكريين في مناطقهم، وصدر الأمر العسكري بمنع التجمهر [١].

ثم أصدر النحاس ـ باشا بيانه في المساء عن أحداث ذلك اليوم موجهًا حديثه للوطنيين من أبناء الشعب، مبرراً فيه أسباب اتخاذ هذه الإجراءات الاستثنائية، ومما جاء في هذا البيان:

«.....انتهزت عناصر الخونة المارقين، ودعاة الفتنة الهدامين، الذين ينتهزون الفرص لمحاولة بث الذعر والاضطراب، وإشاعة الفوضىٰ في ربوع البلاد، انتهز هؤلاء الخونة فرصة إعلان غضبكم واستنكاركم للعدوان الإنجليزي الوحشي الغاشم في القنال، وأخذوا يندسون في صفوفكم، ويرتكبون جرائم منكرة مدبرة علىٰ المتاجر، والمنشآت، والمنازل، وإشعال النيران، والتخريب، والتدمير، والسلب، والنهب، فأثاروا موجة من الفتن والاضطراب تنزل بقبضة البلاد أفدح الأضرار، وتهيئ لأعداء البلاد فرصة الإيغال في البغي، والإمعان في العدوان». [٢]

---

[١] الأهرام، عدد ٢٧ يناير ١٩٥٢.
مذكرات أحمد مرتضىٰ المراغي، مجلة اكتوبر، عدد ٢ فبراير ١٩٨٦.

[٢] المصري، الأهرام، عدد ٢٧ يناير ١٩٥٢.

وتلقىٰ النحاس باشا في مساء اليوم التالي (٢٧ يناير) أمر الإقالة من الملك، يخبره بإقالة حكومة الوفد لعجزها عن «إقرار النظام والأمن» وتكليف علي ماهر باشا بتشكيل الوزارة الجديدة في نفس اليوم (١).

وهكذا جاءت نهاية حكومة الوفد؛ آخر حكومة شعبية في تاريخ مصر الملكية، وكانت الحكومة وسياستها أحد بل أهم أسباب هذه الاقالة، ونتيجة المؤامرات التي حيكت ضدها دون أن تتنبه لها؛ فعجزت عن ضبط المشاعر التي أطلق لها العنان ووقفت أمامها الحكومة جامدة لا تتحرك.

ولم تكن الإقالة بهذه الصورة متوقعة للوفديين أنفسهم، إلا أن الأخطاء التي وقعت منهم كانت سبباً رئيسياً ومباشراً لها، وأول هذه الشراك التي وقعت في حبائلها الحكومة هو إعلانها حالة الطوارئ بناء علىٰ طلب القصر الذي كان أهم أسباب تزايد حدة الاضطرابات واستمرار حالة عدم الاستقرار بتراخيه في إصدار الأوامر للجيش للسيطرة علىٰ الشارع المصري الهائج. كما لم يدرك الوفديين أن

---

(١) قام علي ماهر بوصفه الحاكم العسكري العام بإصدار أمره رقم ٧٤ ـ ٣٥/ ١٠ في ٤ فبراير ١٩٥٢ بتشكيل المحكمة العسكرية العليا بمقتضىٰ السلطة المخولة له لمحاكمة المتهمين في حريق القاهرة عسكرياً، وعلىٰ رأس هؤلاء المتهمين أحمد حسين ـ رئيس الحزب الاشتراكي:

وثيقة رقم: 6123، حريق القاهرة.

الملك والعناصر الرجعية المناوئة تتربص بهم وتقف لهم بالمرصاد، وكان خطؤها الجسيم هو تصديقها علىٰ الاعتقالات الجماعية للشخصيات المتهمة بتدبير الحريق بدون إجراء تحقيق جدي في القضية (١) وعلىٰ رأس هذه الشخصيات أحمد حسين ـ المحامي ورئيس حزب مصر الفتاة (الاشتراكي) الذي اتهم وحزبه بتدبير الحريق، وهي الحكومة التي كانت دائما تتشدق بتبنيها سياسة عدم التوسع في الاعتقالات، وإغلاق الصحف، وقصر فرص الأحكام العرفية علىٰ حالات الضرورة القصوىٰ.

ولعل أهم أسباب اتهام أحمد حسين وحزبه في هذه الجريمة التي كادت أن تودي به إلىٰ حبل المشنقة هو استمرار مهاجمته للحكومة وسياستها، والقصر وتواطؤه مع الانجليز، وحضه علىٰ الكفاح ضد الوجود البريطاني بكل أشكاله في مصر، ومناهضته للاستعمار وأعوانه من الاقطاعيين والرأسماليين المستغلين، ومناداته بتوسيع رقعة العدالة الاجتماعية للمصريين (٢).

وكان تردد الحكومة التي اختارها الشعب من أحد الأسباب التي أدت إلىٰ هذه النتائج، بسبب عدم رغبة بعض الكوادر الحزبية (اليمينية) بالوفد في تطوير حركة التحرر الوطني وتعميق جذورها إلىٰ

---

(١) المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عددي ١٥، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤.

(2) P. J. Vatikiotis ; Nasser and his generation , PP. 77 , 113.

أقصىٰ حد؛ وهو الأمر الذي كان يخشاه بعض هذه الكوادر حفاظاً علىٰ مصالحهم الشخصية [1].

وهكذا استخدم الملك ـ الوفد في تصفية الحريات والحركة الشعبية ثم قام بطرده من الحكم، وأصبح المستفيد الوحيد من هذه الإجراءات هم الانجليز الذين عملوا علىٰ الاطاحة بالوفد، والقضاء علىٰ الحركة الشعبية والكفاح المسلح، أما المضار الوحيد من نتائج الحريق فهو الوفد والحركة الثورية بكافة تنظيماتها وتياراتها [2].

ونحن نتفق مع المرحوم الدكتور / محمد أنيس علىٰ نزاهة حكومة الوفد بعدم اتهامها في التدبير للحريق، وبالمثل أي قوىٰ وطنية أخرىٰ وعلىٰ رأسها حزب مصر الفتاة (الاشتراكي) وبالتالي نزاهة البوليس المصري وقلمه السياسي، لكننا نختلف معه فيما يذهب اليه من أن وزارة الوفد كان من المتعذر عليها أن تبادر بسرعة التحكم في الموقف يوم ٢٦ يناير؛ فالباحث المدقق لوثائق حريق القاهرة [3] يتضح له دون عناء أن تقارير البوليس في ذلك اليوم وما يليه نحت نحواً واحداً في إبعاد كل تهمة أو شبهة تواطؤ بالإخلال أو التقصير في أداء الواجب الأمني، حتىٰ أولئك الذين تقاعسوا عن أداء دورهم

---

(١) سريانيان: المرجع السابق، ص ٣١٢.

(٢) طارق البشري: المرجع السابق، ص ٥٣٨.

(٣) وثائق حريق القاهرة المحفوظة بالمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة.

الوظيفي من الضباط والعساكر منذ الصباح الباكر ليوم الحدث؛ اختلقت لهم الأعذار تلو الأعذار، إما بعدم معقولية استخدامهم السلاح ضد المتظاهرين وبعضهم من عساكر بلوكات النظام وهم اولئك الذين أثارهم مقتل زملائهم بالإسماعيلية في اليوم السابق (٢٥ يناير) أو بعد توافر القوات الكافية لحراسة المنشآت العامة والخاصة والمرافق الهامة، وتساهل رجال البوليس كثيراً أمام الحادث تلو الآخر حتىٰ دخلت العاصمة في دوامة اللاعودة إلىٰ السلامة والأمان

كما حرصت هذه التقارير والتحقيقات المبدئية من رجال البوليس علىٰ إلقاء الضوء بشكل ملفت للنظر في اتهام أفراد بعينهم ممن ينتمون للحزب الاشتراكي بقيامهم بتوزيع المواد الملتهبة واشعال الحرائق في أنحاء العاصمة، وتلفيق التهم لزعيم الحزب أحمد حسين باعتباره المحرض علىٰ الحريق، بل واشتراكه الفعلي في أحداثه. ومن الغريب أن حكومة علىٰ ماهر أصرت بدورها علىٰ الاستمرار في هذه «المسرحية» واتخاذ الحزب الاشتراكي «كبش فداء» لأخطاء الآخرين، وإلقاء تبعة المسئولية علىٰ عاتق زعمائه، وبذلك تتخلص من هذه الأزمة أمام الشعب، والسراي، والحكومة البريطانية، علىٰ أن فؤاد سراج الدين وهو وزير الداخلية إبان يوم الحريق ينفي مؤخراً عن أحمد حسين وحزبه وعن أي حزب آخر تهمة التدبير أو الاشتراك في هذا الحريق.

ويؤكد الدكتور أنيس علىٰ أن الانجليز هم الذين خططوا لحريق القاهرة وباشروا تنفيذه، فهم أكثر الأطراف إفادة من هذا الحدث ولتحقيق أهدافهم التي تحققت بالفعل بضرب حكومة الوفد، بإيجاد المبرر لذلك وهو عدم قدرتها علىٰ السيطرة علىٰ الموقف وحماية أرواح وممتلكات المصريين والأجانب، وبالتالي إقالتها.

ولكن لماذا وقعت حكومة الوفد في هذا الشرك الذي نصب لها، وهل المخططين الذين نفذوا الحريق من الانجليز ؟ ولو كانوا من أذنابهم، لم سمحت حكومة الوفد لأولئك الأذناب بأن يفلت الزمام من يدها وتتراخىٰ في القبض بيد من حديد علىٰ من تسول له نفسه العبث بأقدار البلاد، لكن الواضح أن كل طرف من أطراف السلطة والقوة في مصر: الحكومة، والقصر، والإنجليز، كان يود أن يلقي بتبعة أي أزمة تحدث علىٰ الآخر، ويوقعه في صراع ينتهي به إلىٰ ما لا يحمد عقباه، فخرج الانجليز من الحادث وقد مسهم بعض الضر، والملك وقد اتهم من جانب الحكومة الوفدية بالتراخي إن لم يكن في التدبير له بعدم إصداره الأمر للجيش بالتحرك لاحتواء الأزمة بصفته القائد الأعلىٰ للقوات المسلحة.

أما الحكومة الوفدية فهي أكثر الأطراف التي تضررت من الأزمة بإقالتها مجبرة لتقصيرها في الحفاظ علىٰ الأمن وسلامة الوطن والمواطنين، وضعف مركزها الوطني أمام شعبها وأمام أحزاب

المعارضة المنافسة لها. ويضيف الدكتور أنيس للتأكيد على مدى جدية اتهامه للإنجليز وجهاز مخابراتهم أن بريطانيا كان يهمها إخماد الحركة الوطنية المشتعلة ضد القوات البريطانية في القنال، وتعطيل حركة الكفاح المسلح من جانب الفدائيين المصريين أو «الارهابيين» وكما أطلق عليهم الانجليز.

كما يضيف إلى هذا السبب إصرار العمال المصريين على الانسحاب من العمل مع الانجليز في قواعد القنال، وإيقاف منع تموين القاعدة بما تحتاجه من مؤن وخدمات؛ أي تصفية الحركة الوطنية المعادية للإنجليز تماماً [١] ولكنهم لم ينجحوا في ذلك لأن حركة الكفاح المسلح ازدادت اشتعالاً، ولم تتوقف إلا مع توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤.

إن حكومة الوفد بعيدة بداهة عن الاتهام المباشر أو غير المباشر في هذا الحريق، وإن كانت بعض الأقلام في صحيفة أخبار اليوم قد دأبت على توجيه الاتهام للحكومة بالتراخي والإهمال، وكان من المتعذر تماماً على حكومة الوفد مواجهة المؤامرة البريطانية مع موقف السراي، ونشاط حزب مصر الاشتراكي بقيادة أحمد حسين، بل وموقف بعض العناصر المصرية داخل جهاز البوليس نفسه

[١] المرجع نفسه، ص. ص ٥٢ ـ ٥٤.

وبالتحديد قلمه السياسي، الذي لم يكن من المشكوك فيه تبعيته للإنجليز.

وباحتراق القاهرة نشطت الرجعية المصرية علىٰ حساب الحركة الثورية، وصارت عقبة أمام كفاح الشعب المسلح في القنال؛ مما كان لزامًا علىٰ العناصر الثورية داخل الجيش أن تتحرك، فأصدرت تلك العناصر التي أطلقت علىٰ نفسها اسم «الضباط الأحرار» منشوراً سريًا تحت عنوان «الجيش مع الشعب» يحث جميع الضباط من زملاء الأحرار علىٰ ألا يكونوا أداة طيعة في أيدي «الخونة المصريين» بمعاونتهم علىٰ البطش بأبناء وطنهم من أفراد الشعب؛ لأن مهمة الجيش هي استقلال البلاد وصيانته، ووجود الجيش في شوارع القاهرة إنما هو بهدف إحباط مؤامرات الخونة، التي تهدف إلىٰ التدمير والتخريب. وقال الضباط الأحرار في منشورهم: إننا لانقبل «ضرب الشعب.. ولن نطلق رصاصة واحدة علىٰ مظاهرة شعبية.. ولن نقبض علىٰ الوطنيين المخلصين.» (١)

وهكذا بدأ هؤلاء الضباط يظهرون علىٰ ساحة العمل الوطني مع بداية عام ١٩٥٠، ويفكرون في العمل الإيجابي والتحرك بأقصىٰ

---

(١) مذكرات كمال الدين رفعت، المصدر السابق، ص. ص ١٧٠ ـ ١٧١.

د. محمد أنيس: قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دراسة بمجلة الكاتب، العدد (٦٥) نوفمبر ١٩٦٥، ص. ص ٢٣ ـ ٢٤.

سرعة لتغيير الأوضاع القائمة التي تردت بالبلاد في حضيض الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ، وبعد أن كان تنظيمهم السري مستتراً داخل نطاق القوات المسلحة؛ فلقد أكد الكثيرون أنهم شاهدوا بعض ضباط الجيش في مواقع الأحداث بالعاصمة وأثناء المظاهرات منذ الصباح، لكن البوليس لم يتهم أياً منهم في تدبير حوادث الحريق أو الإتلاف علىٰ الرغم من ضبط رجال الشرطة «بيريه» كاكي عند معاينة متجر «موسىٰ يوسف مرزوق» للبقالة إثر نهبه وإتلافه أثناء الحريق(١).

وأدرك الضباط الأحرار أن هناك مؤامرة، وجريمة مدبرة، وأيد خفية يقف وراءها الانجليز أنفسهم لأنهم أكثر القوىٰ تضرراً من الأوضاع التي سادت مصر خلال العامين السابقين علىٰ يوم ٢٦ يناير؛ فإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩ جعل الوجود البريطاني في البلاد غير مشروع من الناحية القانونية، وغير مقبول من جانب الدوائر الرسمية ممثلة في الحكومة التي اختارها الشعب، ونوابه في البرلمان، وحتىٰ من جانب الملك نفسه، والأحزاب السياسية في مصر والسودان، وكذلك غير مقبول من جانب طبقات الشعب المختلفة والتي قامت علىٰ اكتافها حركة المقاومة الفدائية.

---

(١) البريه الكاكي رقم: (٩٢٨٣٢) المذكور في الجناية رقم (٩٨) قسم الوايلي، رقم (٦٠) عسكرية عليا:

وثيقة رقم: 25039، حريق القاهرة.

وبذلك أصبح الوجود البريطاني على أرض وادي النيل بكل مظاهره؛ السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية أمراً مرفوضاً من جانب القوى الوطنية بكافة اتجاهاتها [1].

وتشير تقارير الأمن في يوم الحريق أن تنظيم الاعتداءات على المحال والمنشآت وطريقة تنفيذها ومباغتتها، مما يدل على أن يداً أجنبية، يمكن أن تكون استعانت ببعض العناصر الهدامة المخربة لإحداث هذه الفتنة التي ألمت بالقاهرة [2] ومن هو ذلك المستفيد مما جرى للقاهرة في هذا اليوم سوى انجلترا فقط.

ولم يتوقف الأمر على الرفض السلمي والقانوني للاحتلال البريطاني لمصر، ولكن تلى ذلك إجراءات عملية مؤثرة على الوجود البريطاني بكل أشكاله إذ صحب إلغاء المعاهدة إلغاء الاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التي ظلت تتمتع بها القوات البريطانية المتمركزة في البلاد، وتشمل الاعفاءات المالية وأهمها الرسوم الجمركية على الأسلحة، والعتاد، ومواد التموين، وما إليها، وكذلك

---

(١) جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص ٣٧٧.

المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ١٦ سبتمبر ١٩٩٤.

(٢) تقرير محافظ القاهرة بالإنابة ـ محمود البديني، إلى علي ماهر باشا ـ رئيس الوزراء، مؤرخ في ٣٠ يناير ١٩٥٢:

وثيقة رقم 47152، حريق القاهرة.

الرسوم المستحقة علىٰ السفن المارة بالمياه المصرية لخدمات القوات البريطانية، وامتنعت الجمارك عن بذل التسهيلات الجمركية كأولوية الشحن والتفريغ للسفن البريطانية وأصبحت تعاملها معاملة غيرها من السفن الأجنبية، وضيقت الخناق علىٰ دخول الانجليز وخروجهم من البلاد ـ العسكريين منهم والمدنيين علىٰ السواء، ما لم يكن مصرحا لهم من قبل السلطات القنصلية المصرية. كما أنهت الحكومة المصرية العمل بالتصاريح التي كانت ممنوحة من قبل للمواطنين المصريين للعمل مع الانجليز بموجب معاهدة ١٩٣٦ سواء للسلطات البريطانية أو لأفرادها بمصر. وبدا للإنجليز أن حكومة الوفد عازمة علىٰ اتخاذ خطوات عملية تحطم بها هيبة الاستعمار البريطاني وتشجع علىٰ مقاومته[١]

وتوجت حكومة الوفد نشاطها الإيجابي بإباحة حمل السلاح للمصريين لتسهيل مهام العمل المسلح ضد الانجليز، وتشكلت لهذا الغرض كتائب التحرير وعلىٰ رأسها كتائب أحمد عبد العزيز، ومحمد فريد، وخالد بن الوليد المكونة من الشباب الوطني.

ثم أصدرت قرارها باستدعاء السفير المصري في لندن ـ عبد الفتاح عمرو، تمهيداً لقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة.

---

[١] جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص. ص ٣٧٨ـ ٣٧٩.

ثم كان موقف عمال مصر الوطني ضاربين المثل في التضحية ونكران الذات، وضرب عمال السكك الحديدية، وعمال الشحن والتفريغ المثل الرائع في الوطنية بامتناعهم عن التعاون مع الانجليز.

وفاجأ العمال المصريين المشتغلين في المعسكرات البريطانية بمنطقة القناة بالخروج الجماعي من هذه المعسكرات وهجروا العمل بها، وأكد العمال علىٰ مدىٰ إحساسهم المرهف بقضايا الوطن[1] (١). كما استجاب العمال لنداء الحكومة بتسجيل أسماء الراغبين منهم في هجر العمل مع الانجليز بمكاتب خاصة لهذا الغرض لإلحاقهم بالعمل لدىٰ المصالح والهيئات المصرية؛ فلبوا جميعا النداء. وكان عدد العمال المصريين بالمعسكرات البريطانية (٨١٠٧٣) عاملاً، قامت الحكومة المصرية بتعيين (٨١٠٣٠) منهم بالوزارات والمصالح المصرية (٢).

وتأثرت المعسكرات البريطانية تأثراً كبيراً بعمليات المقاومة السلبية التي بدأت بمنع التموين والامدادات اللازمة لإعاشة قوات الاحتلال التي وجدت صعوبة بالغة في جلب احتياجاتها الضرورية من الخارج، ثم قرار الحكومة الجريء باستغنائها عن خدمات الموظفين

---

(١) الطليعة، عدد يناير ١٩٧٦، ص ٥٠ الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ ـ ١٩٧٠، المجلد الأول، ص. ص ١٠٥ ـ ١١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص. ص ١١٥ ـ ١١٦.

الانجليز العاملين لدىٰ مصالحها المختلفة، كما قررت الحكومة كذلك نقل المكتب الهندسي المصري من لندن إلىٰ سويسرا؛ وكان هذا المكتب التجاري يقوم بتسهيل استيراد ما يلزم الحكومة المصرية من آلات ومعدات من المملكة المتحدة، ثم فتح باب التعامل التجاري مع الاتحاد السوفيتي.

وفي ١٤ يناير ١٩٥٢ أصدر مجلس الوزراء قرارا بإلغاء جمعية «إخوان الحرية» التي أسسها الانجليز في مصر لتنفيذ مخططاتهم «الخاصة» بعد أن قدم عبد الفتاح حسن تقريراً يتهم فيه هذه الجمعية بحرق كنيسة السويس في يوم ٤ يناير[١].

وقد مثل حادث كنيسة السويس أخطر الحوادث التي هددت الوحدة الوطنية، ليس في مناطق القناة فقط، بل في مصر كلها؛ التي عاش فيها المسلمون والنصارىٰ شعباً واحداً تظلله راية العدل والإخاء منذ أربعة عشر قرناً.

ومن التحقيق الذي أجراه البوليس تبين أن أحد الأشخاص المرتزقة من العاملين بالمعسكرات الإنجليزية والمعروف بارتكابه العديد من السوابق الاجرامية من قبل، هو الذي قام به، وكاد هذا

---

(١) جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص. ص ٣٨٢ ـ ٣٨٤.
الطليعة، عدد يناير ١٩٧٦، ص ٥٢.

الحادث أن يؤثر علىٰ إعاقة حركة الكفاح الوطني التي تبناها كل أبناء مصر باختلاف دياناتهم؛ وهو ما كانت تبغاه بريطانيا.

وأرسل نصارىٰ مصر في كل أنحاء البلاد برقيات الاحتجاج للحكومة، وطالبوا ابراهيم فرج باشا ـ وزير الشئون القروية والبلديات بالاستقالة من الوزارة احتجاجًا علىٰ هذه المأساة، كما دعوا جميع النصارىٰ بعدم الاشتراك في أي وزارة يرشح لها أحدهم.

ولقد كان من الممكن أن يؤدي هذا الحادث المشبوه إلىٰ فتنة داخلية تودي بوحدة البلاد الوطنية المتأصلة، في وقت هي في أشد الحاجة إلىٰ التكاتف والتعاضد من أجل تحقيق استقلالها وسيادتها علىٰ أرضها، لولا المعالجة الفورية والحكيمة من جانب وزارة الوفد، ومسارعة وزير الشئون الاجتماعية بالتوجه إلىٰ السويس ونجاحه في تهدئة الموقف وإزالة آثاره السلبية.

وانبرت بعض الأقلام الشريفة الواعية من النصارىٰ أنفسهم لتشير بأصابع الاتهام إلىٰ الانجليز في هذا الحادث، فأغلقت بذلك نوافذ الفتنة وأبواب الانهيار الداخلي للجبهة الوطنية، وفشلت فتنة السويس، ومؤامرة الانجليز للإطاحة باستقرار مصر وحكومتها الوطنية والقضاء علىٰ المقاومة الفدائية (١) في القناة لتحقيق مصالحها الاستعمارية بعدم الجلاء عن مصر.

---

(١) د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص. ص ٢٣ ـ ٢٥.

وهكذا كانت بريطانيا أكثر القوىٰ تضرراً من تصاعد الحركة الوطنية التي كان يشجعها ويغذيها وجود وزارة وطنية جاءت برغبة شعبية خالصة، وأصبح كل يوم يمر في ظل هذه الوزارة يمثل استمراراً لحركة المقاومة المصرية التي أطلق عليها الانجليز حركة «الارهابيين» المصريين؛ مما يعني بالتالي رفضاً قاطعاً للوجود البريطاني علىٰ أرض مصر، وكما قال فؤاد سراج الدين «... إن أرض مصر لا تتسع لنا ولهم»(١)

ومن هذا المنطلق فلقد حاولت الدوائر الاستعمارية البريطانية بشتىٰ السبل تضليل الرأي العام العالمي عما يجري في مصر؛ فاتهمت أجهزة الدعاية الانجليزية من خلال الصحافة والاذاعة البريطانية في لندن، واذاعة قوات الاحتلال بمنطقة القناة من فايد، الفدائيين المصريين المقاتلين في منطقة قناة السويس تارة بالولاء للشيوعية، وتارة أخرىٰ بالتعصب الديني، ثم وصفهم بأنهم «عصابات ارهابية»(٢) بعد أن لعب الاخوان المسلمون دوراً هاماً بالاشتراك مع بعض ضباط الجيش في المقاومة الفدائية بنسف مخازن الذخائر البريطانية، ونسف القطارات المحملة بالجنود الانجليز، وبالأسلحة،

---

(١) بيان فؤاد سراج الدين باشا في المؤتمر الذي عقد بوزارة الداخلية يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢: وثيقة رقم 47340، حريق القاهرة.

(٢) صحيفة Economist اللندنية، عددي ٨ ديسمبر ١٩٥١، ٢٦ يناير ١٩٥٢: عن سريانيان: المرجع السابق، ص ٣١٣.

مما أقلق أفراد القوات البريطانية، وأيقنوا أنهم لابد راحلون ولا جدوىٰ من بقائهم في مصر (١).

ولم يكن أمام بريطانيا إلا أحد أمرين: إما الانسحاب والجلاء عن مصر والرضوخ للإرادة الشعبية الوطنية، أو التشبث بالبقاء والتمسك بقاعدتها في منطقة قناة السويس للحفاظ علىٰ مصالحها الاستراتيجية والدفاع عنها لآخر المدىٰ، واستخدم كافة الوسائل لقهر الارادة الوطنية المصرية التي بدأت تنحي الحل السلمي التفاوضي جانبًا، وأصبحت تستخدم الحل المسلح لتحقيق آمالها، واختارت بريطانيا في ظل حكومة تشرشل أن تظل في مصر ولو بالقوة (٢).

وقد اضطرت وزارة الخارجية البريطانية إلىٰ الاعتراف بعد مذابح الإسماعيلية بأن الجنرال إرسكين لم يتحرك إلا بمباركة ورضاء حكومتها في لندن، وأشيع أن المصفحات البريطانية كانت تقوم بنوبات دورية علىٰ بعد حوالي أربعين ميلاً من القاهرة؛ بل إن الانجليز قاموا باحتلال أبو حماد والتل الكبير، كما اجتمع أنطوني ايدن - وزير الخارجية البريطانية في يناير ١٩٥٢ بالقيادات العسكرية البريطانية لبحث الوضع

---

(١) مجلة لواء الاسلام، عدد ٩ يناير ١٩٨٩.

(٢) جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص ٣٩٤

«الخطير في مصر» وتردد أن الجنرال إرسكين كان يعد العدة يوم ٢٠ يناير للاستيلاء علىٰ القاهرة والدلتا كلها [١].

وقد تسبب هذا الإجراء البريطاني في إعلان الحكومة الوفدية للأحكام العرفية لاحتواء الموقف وقطع خط الرجعية علىٰ بريطانيا والرجعة المصرية، بعد أن حث مجلس الوزراء النحاس باشا في اجتماع الوزارة مساء يوم ٢٦ يناير أن يبادر باتخاذ هذا الإجراء وقبل أن يقوم الملك بإقالة الوزارة خاصة بعد وصول عدة برقيات للقصر تنبئ بتحرك القوات البريطانية تجاه القاهرة [٢] مما خشىٰ معه الملك من تكرار حادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

وكانت السلطات البريطانية قد استعدت لكافة الاحتمالات بعد إلغاء المعاهدة للبقاء بالقوة في مصر، وضمنت خططها لضمان هذا البقاء ما عرف بخطة «روديو Rodeo» والتي تعني احتلال القاهرة والاسكندرية والدلتا، وصدرت في مساء يوم الحريق الأوامر من هيئة أركان حرب القوات البريطانية إلىٰ الجنرال إرسكين - القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة بأن يكون مستعداً لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ في حالة صدور الأوامر إليه بذلك [٣].

---

(١) سيرانيان: المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٢) د. علاء الحديدي: مصطفىٰ النحاس، ص ٣٢٤.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ١٢٥.

ومن هذا المنطلق أصدر القائد البريطاني أمره السري قبل الحريق بأسبوع إلىٰ إحدىٰ فرق القوات البريطانية بالقنال وتتكون من مائة جندي للقيام بمهمة حراسة السفارة البريطانية بالقاهرة، وطلب من كبار الرعايا الإنجليز في مصر مغادرة العاصمة المصرية، كما أبدىٰ نصائحه لمحافظ بنك باركليز (الإنجليزي) بنقل ودائع البنك إلىٰ سراديب تحت الأرض، وقد استنتج الكثيرون من أن هذه الإجراءات بمثابة إعداد بريطانيا العدة للقيام بأحداث هامة في القاهرة (١).

علىٰ أن الأمر لا يعدو أن يكون إلا تكهنا لما سوف يحدث، بعد ذلك في القاهرة من أحداث غير طبيعية طبقا لتقارير المخابرات والسفارة البريطانية في القاهرة التي أرسلت لحكومة لندن مسبقًا، خاصة وأن السفير البريطاني أبدىٰ تذمره في اكثر من مناسبة من حدة هجوم الصحف المصرية علىٰ بريطانيا ورعاياها وتشجيع هذه الصحف لأعمال العنف والدعوة لاغتيال الرعايا الإنجليز، والفتاوىٰ الصادرة عن رجال الدين بشرعية الكفاح المسلح ضد بريطانيا. أضف إلىٰ ذلك التيار المتشدد في الوطنية لمقاومة الإنجليز والموالين لهم من السياسيين المصريين، والحث علىٰ مهاجمة المصالح البريطانية، وبالذات البنوك والشركات، والمناداة بالثورة والحض عليها، وهو

---

(١) محمد محمود زيتون: حرائق القاهرة، ص ٦١.

الاتجاه الذي تبناه منذ وقت مبكر الحزب الاشتراكي بزعامة أحمد حسين.

وكان من أهم مظاهر الاستعدادات البريطانية للتحدي؛ إرسال آلاف الأطنان من الذخائر والأسلحة علىٰ السفن البريطانية من ميناء فاما جوستا في قبرص، واستعداد طائرات الشحن العسكرية في المطار الحربي بالجزيرة، مع طلائع القوات البريطانية المزمع تدعيم قاعدة القناة بها، لأن بريطانيا كانت تخشىٰ سقوط هيبتها في المنطقة بإرغامها علىٰ الرحيل من مصر، ولذلك أعلن تشرشل في ٣٠ يوليو ١٩٥١ بمجلس العموم حث الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ الاهتمام بما يحدث في مصر وايران، وضرورة مساعدتها لبلاده وتوحيد الأمم «الحرة» أمام الأخطار المحدقة باستراتيجية الغرب في الشرق الأوسط، وقال إن المشاكل التي تواجه الغرب في الشرق الأوسط سببها تلك السياسة «المائعة» التي ينتهجها في المنطقة، وطالب بضرورة اتباع سياسة أشد حزمًا وصرامة، وأعلن تشرشل أنه «لا يجب علينا بعد الآن أن نتحمل عبء الدفاع عن قناة السويس بمفردنا، وهذه الآن مسئولية دولية اكثر منها مهمة وطنية» محلية

وطالب بإرسال قوات أمريكية فرنسية تركية ولو رمزية لمساندة بريطانيا لأن ذلك سيؤدي إلىٰ «تلطيف» الوضع في المنطقة (١).

(1) Parliamentary Debates (Hansard), House of Commons, july 30, 1951

لكن الولايات المتحدة لم يكن يشغلها إلا تثبيت أقدامها في المنطقة وفي مصر بالذات، وإزاحة الوجود البريطاني عملاً بسياسة الخطوة خطوة، وأنها لم تكن بعيدة تماماً عما يجري في مصر، ولذلك رأىٰ البعض أن أصابع الاتهام تشير إليها إلىٰ جانب بريطانيا في التخطيط لحريق القاهرة (١) أو علىٰ الأقل كانت علىٰ علم كامل بالدور البريطاني النشط للتخطيط لهذه الجريمة من خلال مخابراتها النشطة في مصر آنذاك، أو دورها في مباركة أي قلاقل تحدث خلال هذه الفترة، فإنه علىٰ الرغم من وجود بعض العناصر التي ساهمت في أحداث الشغب واستغلاله فإن المواد التي استخدمت في توسيع دائرة الحرائق بهذه الصورة الرهيبة التي شوهدت في أنحاء القاهرة المتفرقة، لم تكن في متناول الأفراد ولا يمكنهم الحصول عليها بسهولة. علىٰ أنه ليس بإمكاننا الجزم بأنه ثمة تواطؤ لاشتراك الولايات المتحدة في التدبير أو تنفيذ حريق القاهرة.

وفي النهاية فقد نفىٰ بيان وزير الداخلية إبان الأحداث ــ محمد فؤاد سراج الدين قيام أي شبهة حول اشتراك أو مساهمة أي زعيم سياسي مصري، أو حزب من الأحزاب، أو الجماعات الوطنية أو

---

(١) رأي حسن دوح ـ قائد الطلبة الاخوان بالجامعة في الكفاح المسلح، وهو رأي ابراهيم فرج باشا كذلك:

لواء الاسلام، عدد ٩ يناير ١٩٨٩.

جمال الشرقاوي: المرجع السابق، ص. ص ٨٢٦ ـ ٨٢٨، ٨٧٢.

الدينيـة وبالـذات الإخـوان المسـلمين في التخطـيط لأحـداث ذلـك اليوم[١] وهو ما ينفي نفيا قاطعـًا التهمة التي نسبت إلىٰ أحمد حسين ـ زعيم حزب مصر الفتاه بالاشـتراك أو التحـريض علىٰ حـرق القـاهرة، وإن كان البعض لا ينفي عنه أن يكون ضالعـًا ومعه حزبه في جريمـة مـا حدث في ذلك اليـوم باستخدامه لموهبتـه «الديماجوجيـة» عـن طريـق استخدام أساليب التهييج والإثارة من خلال الخطب والمقالات التي كانت تندد بمفاسد القوىٰ المتسلطة علىٰ مقـدرات الـبلاد، ولكنهـا لـم تتجاوز ذلك الأسلوب الحماسي، ومن هنا تفقد الجريمـة أهـم أركـان إقامتها وهو القصد الجنائي، لكن أحمد حسين لـم يعمـل علىٰ إيجـاد بديل ثوري وطني يمكنـه مـن الإطاحـة بتلـك القـوىٰ أولاً ثـم الانفـراد بالسلطة في شكل نظام وطني ثوري جاد ـ كما يـرىٰ الـبعض[٢] ولكـن أنـىٰ لهـذا الـزعيم ولحزبـه أن يشـكل نظامـًا ثوريـًا يتـولىٰ مـن خلالـه السـلطة، والقـوىٰ الإقطاعيـة والرأسـمالية تسـيطر علـىٰ الأحـزاب السياسـية التـي تتنـاوب الحكـم وهـي صـاحبة النفـوذ السياسـي والاقتصـادي القـوي، والملـك يسيطر علىٰ الجيش وقياداتـه وتحـت قبضته يوجهه حيث يشـاء، والجيش بـالطبع هـو الأداة الثوريـة الفعالـة

---

(١) صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، ص ٩٦.
المصري، عدد ١٠ فبراير ١٩٥٢.
(٢) د. محمد أنيس: حريق القاهرة، ص ٤٠.

الوحيدة القادرة علىٰ تغيير الأوضاع بالقوة؛ وهو ما سيحدث بالفعل بعد شهور قليلة من حادث حريق القاهرة.

إذن من هو الطرف الوحيد المستفيد من إحداث تغيير جذري وسريع للأوضاع القائمة في مصر والسياسية علىٰ وجه التحديد، وتحت أي ظرف وبأي أسلوب سوىٰ بريطانيا التي لجأت إلىٰ استخدام القوة وعلىٰ مراحل عنيفة بمناطق القناة عندما قامت بضرب المدن والقرىٰ، وإحداث مجزرة الإسماعيلية، وأوشكت علىٰ تطبيق هذا الأسلوب باستخدام القوة المسلحة في القاهرة ذاتها، واتضح أن كل الأنشطة السياسية البريطانية والعسكرية تسير في هذا الاتجاه ربما سايرها الملك في هذا الطريق ولإحداث تغيير يطيح بالوفد لكنه لا يطيح بعاصمته وبملكه. ثم إن مذبحة الاسماعيلية لم تكن آخر المطاف في سلسلة إجراءات القمع البريطانية فقد تكررت اعتداءات القوات البريطانية علىٰ البوليس المصري بمناطق متفرقة بالقنال قبل معركة الإسماعيلية (١) وأن حريق القاهرة جاء كرد فعل لأحداث اليوم السابق ومن المؤكد أن بريطانيا في هذه الفترة الحرجة كانت تخطط لتنفيذ سياستها بالمنطقة وفي مصر بالذات كانت تخطط بإشاعة اليأس والخوف في نفوس المصريين لإرغام حكومة الوفد علىٰ العودة إلىٰ أسلوب المفاوضات من جديد ونبذ أسلوب العنف معها خاصة

(١) د. محمد أنيس: حريق القاهرة، مرجع سابق، ص ٧ وما يليها.

بعد فشل المساعي الحميدة من جانب العراق والسعودية لإيجاد حل للنزاع المصري ـ البريطاني[١].

وجاءت إقالة الحكومة على يد الملك، وليس بإرادة انجلترا محققاً بذلك لها ما كانت تتمناه، وحاولت مرة أخرى إحياء المفاوضات التي توقفت بسبب التسويف والمماطلة، لكن مصر كانت قد دخلت في مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها.

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ص ١٢٨.
جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، ص. ص ٣٩٧، ٤٠٢.

الفصل الخامس
اتهام أحمد حسين
في قضية حريق القاهرة

تسببت مقالات أحمد حسين الملتهبة علىٰ صفحات جريدتي مصر الفتاة، والشعب الجديد في العام السابق علىٰ حريق القاهرة في اتهامه بالتدبير والاشتراك في التحريض علىٰ الحريق، وكان من بين أسباب هذا الاتهام أنه نهض تجاه أحمد حسين علىٰ أسس معنوية، وأخرىٰ مادية.

فأما الأسس المعنوية التي بني عليها هذا الاتهام بالإضافة إلىٰ مقالاته التي اعتبرتها النيابة تحريضاً مباشراً للجمهور وحثاً له علىٰ الثورة المسلحة، والتي تعرضنا لها في معرض حديثنا عن مقدمات حريق القاهرة.

فهناك عامل آخر لهذا الاتهام، ألا وهو وقوع حادث الاسماعيلية إثر مؤتمره الصحفي وخطابه الشهير مساء يوم ٢٤ يناير مباشرة والذي هدد فيه الحكومة بإسقاطها، وإعلانه بأن جرائم سوف تقع في البلاد «مما يشيب لهولها الولدان». وبعد هذا التهديد بساعات وقع حادث الاسماعيلية الشهير، واتهم أحمد حسين بأن تحريضه المتكرر أثمر عن تمرد بعض قوات البوليس في صباح يوم الحريق . (٢٦ يناير) وبذلك «.... تحللت مناعة الجمهور» فوجد «المتهم» في ذلك التفكك الذي حدث في الجبهة الداخلية للبلاد الفرصة التي يتحينها، فبث عدداً من أعوانه ومشايعيه، كان بعضهم يرتدي زي

الكتائب التابعة له [١] وكانوا في مقدمة المظاهرات التي تجمعت في منطقة «وسط البلد» وأحرقت سينما ريفولي التي ورد ذكرها في مقالاته، وعلىٰ رءوسهم البريه الخضراء، وعلىٰ أذرعهم العلامة الخضراء تتوسطها العلامة البيضاء.

كما ورد بعد ذلك في أقوال الجنود ورجال القوة المكلفة بحراسة السينما أنهم رأوا بعض السيارات من نوع «الجيب» لم تعرف أرقامها، وتحمل أشخاصًا مختلفي الزي وهم يهتفون: «يحيا الشعب ـ الله اكبر، ولله الحمد» لتشجيع المتظاهرين علىٰ المضي في تظاهرهم [٢].

واتهمت النيابة العسكرية أحمد حسين بأنه كان السبب الرئيسي بتحريضه وتشجيعه المستمر علىٰ تخريب وحرق ونهب محال اختيرت بعينها مما سبق لصحيفتي حزب مصر الفتاة أن عينتها بذاتها في المقالات التي نشرت، وأعلنت صحافة الحزب أن هذه الأماكن والمحال موضع نقمتها.

واتهم كذلك بالقيام بالطواف يوم الحريق في ميدان الحوادث للإشراف علىٰ تطورها وتشجيع مرتكبيها علىٰ المضي في أفعالهم

---

[١] وثيقة رقم: 5956، حريق القاهرة: ملف قضية اتهام أحمد حسين في حريق القاهرة.

[٢] وثيقة رقم: 47323، حريق القاهرة:

مذكرة عن تحقيق حريق سينما ريفولي، ص ٢.

ومعه المتهمين الثاني والثالث في القضية وهما: محمد جبر حسن، وممدوح عبد المقصود، وقد شوهدوا في شارع شريف باشا في الساعة الخامسة مساءً وهم يمرقون بسيارة يجلس فوقها ممدوح عبد المقصود حاملاً «علمًا» ظاهراً، إذ كانت هناك خطة مرسومة لتحديد المحال والأماكن المزمع إشعال الحرائق فيها مثل الشركة البريطانية المصرية للسيارات «هولمان موتور» الكائنة بشارع سليمان باشا، إذ اتهم أحمد حسين أنه نزل من السيارة التي كان يركبها ووقف إلىٰ جوار الشركة، مما اعتبر دليلاً وإشارة منه لأتباعه لإشعال النيران فيها، وما إن رأوه أولئك الأتباع حتىٰ صاحوا «الزعيم - الزعيم» بل وقف بعضهم معه ساعة اشتعال النار في الشركة.

وسمعت هتافات عديدة من الجمهور أمام عمارة الشواربي رقم (٧٧) حين اشتعال النيران فيها تقول: «يحيا الاستاذ أحمد حسين - يحيا الاشتراكية» وظل يتردد مترجلاً علىٰ هذا المكان لعدة مرات وعلىٰ فترات قصيرة [١] لمتابعة الموقف.

وقد اتهم خمسة آخرون مع أحمد حسين من أفراد حزب مصر الفتاة، وعلىٰ رأسهم «محمد جبر حسن وممدوح عبد المقصود»

---

[١] وثيقة رقم: 5956، رقم: 4741، حريق القاهرة:

- ملف قضية اتهام أحمد حسين في حريق القاهرة
- بطاقة بيانات قضية حريق القاهرة المتهم فيها أحمد حسين وآخرون، ص ٢٠.

اللذان اتهما بالاشتراك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول في الحوادث المذكورة في عريضة الاتهام بأن صاحباه في طوافه في ميدان الحوادث، وقد بلغ مجموع التهم الموجهة اليهم مشتركين بطريق التحريض والاتفاق عشر جنايات حرق ووضع النار عمداً، ونهب، وإتلاف المحلات التي ورد ذكرها في مقالات جريدتي الحزب [١].

وقد نفىٰ أحمد حسين نفياً قاطعاً تواجده بشوارع القاهرة يوم ٢٦ يناير علىٰ وجه التحديد، لمرضه المفاجئ منذ اليوم السابق، مرضاً لزم علىٰ أثره الفراش، ويؤكد علىٰ أنه أجرىٰ عدة اتصالات تليفونية في نهار ذلك اليوم ببعض أصدقائه، وبعضهم بادر بهذا الاتصال ومنهم حافظ محمود، وعلي ماهر باشا الذي تولىٰ الوزارة في اليوم التالي للحريق (٢٧ يناير) بأمر الملك، وعلىٰ الرغم من ذلك فقد أنكر علي ماهر اتصاله بأحمد حسين خلال التحقيقات في هذه القضية[٢].

أما المتهم الرابع وهو سليمان زخاري فوجهت إليه تهمة الاشتراك بطريق التحريض في الجرائم التي وقعت علىٰ محال سينما ريفولي، وبار الباريزانه، وشركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية،

---

[١] وثائق أرقام: 6739 , 6740 , 6741: قضية حريق القاهرة المتهم فيها أحمد حسين وآخرون.

[٢] المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عددي ١٤ اكتوبر، ١٣ ديسمبر ١٩٩٤.

ومكتبة ستاندرد ستيشنري، وذلك بصفته رئيسًا لتحرير جريدتي الشعب الجديد، ومصر الفتاة، وهو المسئول عن نشر هذه المقالات.

وأما المتهمين الخامس والسادس وهما علي عبد الحليم هاشم، وعلي محمد عبد الرحمن جاد الله، فقد اتهما بالتحريض والاتفاق علىٰ ارتكاب الجرائم التي وقعت علىٰ بعض المحال وعلىٰ رأسها سينما ريفولي، والأمريكيين بشارع سليمان باشا، وتمثل هذا التحريض بطوافهما بميدان الحوادث بسيارة عدة مرات، ولمدة بضع ساعات مع آخرين، وأحدهما راكبًا فوق السيارة حاملاً علمًا وينفخ في صفارة بقصد تشجيع مرتكبي الحوادث وإثارة حماسهم علىٰ المضي في ارتكابها (١).

وظلت القضية معروضة أمام المحكمة العسكرية العليا حتىٰ يوم ٢ يوليو ١٩٥٣، عندما صدر الحكم فيها بحضور المتهم الأول أحمد حسين بانقضاء الدعوىٰ الجنائية بالنسبة للمتهمين الست بالعفو الشامل الصادر في ١٦ اكتوبر ١٩٥٢ طبقًا للمرسوم بقانون رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٥٢، بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلىٰ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٢) عن الحاكم العسكري العام اللواء محمد نجيب الذي أقر الحكم في ١٢

---

(١) وثيقة رقم: 6746، رقم: 6747، قضية حريق القاهرة.

(٢) وثيقة رقم: 7123، قضية حريق القاهرة المتهم فيها أحمد حسين وآخرون.

اكتوبر ١٩٥٣ [١] بعد قبول تظلمه، ترافع عنه خلال فترة عرض القضية أمام المحاكم كبار المحامين في مصر، ودافع عن نفسه وحزبه معلناً أمام الرأي العام صدق وطنيته، بجلسة ١٦ أغسطس ١٩٥٢ في ثلاثة أقسام تعتبر بحق مرجعاً وافياً وتسجيلاً حياً لتاريخ مصر المعاصر في فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ [٢].

ولم تكن هذه هي المرة الأولىٰ التي يحاكم فيها أحمد حسين، بل سبق اتهامه من قبل النيابة العامة مع الأستاذ / عبد الخالق التكية - رئيس تحرير جريدة الاشتراكية في القضية رقم (٩٢٢١) لسنة ١٩٥٠ (رقم ٥صحافة١٩٥٠) بتهمة العيب في الذات الملكية خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر ١٩٥٠ إلىٰ ٨ ديسمبر ١٩٥٠، من خلال مقالاته التي تعرض فيها لسوء الحكم في مصر، وسوء حاشية الملك ممثلة في حيدر - كريم ثابت - بوللي - أدهم النقيب، وغيرهم. ومناداته بوجوب تطهير أداة الحكم من هذه «العصابة» التي تلتف حول الملك، الذي وصفه بأنه الحاكم المطلق الذي يشجع المفاسد، وإحاطة ذاته المصونة بحاشية سيئة الأوصاف تتحكم في شئون البلاد، وتساعده علىٰ منح

---

[١] وثيقة رقم: 7125، الحكم في قضية حريق القاهرة المتهم فيها أحمد حسين وآخرون.

[٢] يمكن الاطلاع علىٰ هذه المرافعة الرائعة بأقسامها الثلاث في: الوثائق من أرقام: 6970 - 6911 قضية حريق القاهرة المتهم فيها أحمد حسين وآخرون.

الألقاب والمناصب الرفيعة لدوافع لا صلة لهما بالمصلحة العامة للبلاد[(١)].

وقال أحمد حسين أنه منذ أن تولىٰ أحمد حسنين باشا وظيفته كرئيس للديوان الملكي ،بدأت مصر تشهد طلائع مآسي الفساد التي أدت إلىٰ هزيمة فلسطين والتي أزيح عنها الستار في عام ١٩٥٠ من خلال تحقيقات الجيش، وقد ألف أحمد حسنين ـ باشا حزباً يدافع به عن القصر وتصرفاته تحت اسم حزب الملك، والملك منه براء؛ لأن الملك فوق الأحزاب، وهو ملك المصريين جميعاً لا ملك فئة من الناس، ولكن دعاة السوء عملوا دائماً علىٰ تأليف هذه الأحزاب التي تزعم أنها أحزاب الملك وتعمل بوحيه وتستمد منه سلطانها لخدمة أغراضهم الشخصية.

وقد أسفر إنشاء هذه الأحزاب القزمية عن فضائح يندىٰ لها الجبين، منذ أن قام بهذه المحاولة حسن نشأت وفشلت، ثم حاول إحياؤها زكي الإبراشي من بعده، وأيقن الملك فؤاد ـ من قبل أن أسلم أساس يقوم عليه ملكه هو الاعتماد علىٰ الدستور، وعلىٰ تأييد الشعب، وعلىٰ سلامة الحكم ونزاهته.

---

(١) وثائق أرقام: 6155، 7156، ملف القضية رقم (٩٢٢١) لسنة ١٩٥٠، رقم (٥) صحافة لسنة ١٩٥٠، جنايات القاهرة،

قضية حريق القاهرة المتهم فيها أحمد حسين وآخرون.

المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، أعداد ٩، ١٣، ١٦ سبتمبر ١٩٩٤.

ولكن أحمد حسنين ـ في عهد الملك فاروق ألف حزب الملك من مجموعة من الأفاقين والمتآمرين، وأعلام المجون واللهو والقمار، حتىٰ أن أحمد حسين أطلق عليه اسم حزب «العصابة» ـ تلك العصابة التي تجعل من مصر مسرحاً لآثامها وجرائمها الخلقية والأدبية والمالية محتمية بالدستور والقانون الذي نص علىٰ أن ذات الملك «مصونة لا تمس» وجعلت جزاء من يتعرض للذات من قريب أو بعيد بالتصريح أو بمجرد التلميح عقوبة صارمة (١).

وبذلك وجدت هذه العصابة الحماية من النقد أو إلقاء الضوء علىٰ أعمالها، وساعد علىٰ ذلك قيام الأحكام العرفية وفرض الرقابة علىٰ الصحف.

وبعد موت أحمد حسنين، حل محله ابراهيم عبد الهادي في تزعم «عصابة» الحاشية الفاسدة المسماة بحزب الملك، واستتب لها الأمر، وصارت أخطر مما كانت من قبل، وضمت إليها حيدر باشا كرجل عسكري يستطيع من خلال نفوذه تحقيق أغراضها، ويجعل من الجيش أداة طيعة لمراميها، كما استطاعت استقطاب حزب السعديين لصفها بعد مقتل النقراشي عام ١٩٤٨ . وتدهورت الحياة في مصر

---

(١) وثيقة رقم: 7157، رقم: 7158، حريق القاهرة:
ملف القضية رقم (٩٢٢١) لسنة ١٩٥٠، رقم (٥) صحافة لسنة ١٩٥٠، جنايات القاهرة، المتهم فيها أحمد حسين.

تدهوراً كبيراً مما أدىٰ إلىٰ أن يطيح الملك فاروق بحكومة السعديين، وجاء الوفد إلىٰ الحكم ساعياً إلىٰ تفويض عصابة الحاشية طوال مدة خمس سنوات، فدبرت له المؤامرات التي وصلت إلىٰ حد الشروع في قتل النحاس باشا اكثر من مرة بوسائل وحشية وقاسية بتأييد وتعضيد من الملك نفسه [١].

وكان من المعتقد أن الوفد جاء إلىٰ الحكم لتحقيق رسالته وتطهير أداة الحكم من أمثال: كريم ثابت، وانطوان بوللي، ومحمد حيدر، وغيرهم. لكن الوفد لم يفعل شيئاً ووقع في حبائل هذه العصابة، وظن أنها متمتعة بالرضا الملكي، وأن التعرض لها قد يفسد عليه ما يسعىٰ إليه من إقامة علاقات حسنة مع القصر ومليكه. وكانت تلك سقطة كبرىٰ من الوفد؛ فالملك الذي رفض أن يتستر علىٰ أمه وأخته عندما خالفتا قوانين البلاد وتقاليدها، وأصدر أمره بتجريد أمه من لقب «الملكة» وحجر عليها، لن يداهن الوزارة الوفدية التي تعتقد أن الملك يحمي كريم ثابت ورفاقه [٢].

ورغم أن الحكومة وقفت في مجلس الشيوخ تدافع عن الجيش وتصرفات رؤسائه، إلا أن الملك أمر النائب العام بالتحقيق في هذا الأمر، ووقفت الحكومة الوفدية تدافع عن جرائم الجيش في فلسطين، وهي بذلك تقف في نفس الخندق الذي وقفت فيه حاشية وحزب

---

[١] المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ٩ سبتمبر ١٩٩٤.

[٢] وثيقة رقم: 7160، حريق القاهرة: ملف القضية نفسها

الملك [١] في مجلس الشيوخ، وتحول بين المجلس وبين تأليف لجنة للتحقيق في هذه الجرائم ظناً منها أنها بذلك تقر عين الملك.

وتساءل أحمد حسين: إلىٰ متىٰ ستظل الوزارة الوفدية سادرة في غوايتها فتبقي الفريق حيدر في منصبه فلا تطلع الملك علىٰ الحقائق باعتباره القائد الأعلىٰ للجيش، وتطلب منه ضرورة تنحية حيدر عن رئاسة الجيش، وهو الرجل الذي يقوم بتوزيع الرتب والمناصب داخل الجيش.

إن بقاء هذه العصابة في مراكزها معناه أن الحكومة ليست جادة في محاربة الفساد. كذلك فإن الياس اندراوس قد عينته الحكومة المصرية مندوباً لها في شركة قناة السويس، وهو المنصب الذي كان يمثله «علي الشمسي» من قبل، وقد كان المرشح لتولي هذا المنصب هو كريم ثابت والذي لا يصلح له [٢] هذا المنصب الذي يتقاضىٰ شاغله راتباً قدره خمسة آلاف جنيه باستثناء العلاوات والمكافآت، وهو منصب لا يمكن أن يشغله إلا أحد أقطاب السياسة أو الاقتصاد إلىٰ جانب اختيار الياس اندراوس كذلك كعضو معين في مجلس الشيوخ الذي يضم الشخصيات الممتازة ذات التجارب الخاصة والعلم والثقافة، كما عين كذلك عضواً في مجلس بلدية الاسكندرية

---

[١] المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٩٤.

[٢] وثيقة رقم: 7162، حريق القاهرة:
ملف القضية نفسها المتهم فيها أحمد حسين.

وهو لا يعرف عن هذا المجلس شيئًا، ولا يقيم بمدينة الاسكندرية لكي يتعرف علىٰ أحوالها ومشاكلها. كما عين أيضًا في مجلس ادارة شركات بنك مصر، هذا الرجل الذي لم يكن مؤهلاً لشغل كل هذه المناصب، وكان موظفًا صغيراً في حكومة السودان يتزلف إلىٰ الانجليز ويسير في ركابهم، وعمل موظفًا في شركة البيضا «الانجليزية» تحت رئاسة مديرها الإنجليزي (كين بويد) [١] وبراتب لا يزيد علىٰ خمسة عشر جنيها، وعندما بدأ رومل هجومه علىٰ مصر عام١٩٤٢ كان الانجليز واليهود يقومون بتصفية أعمالهم والهرب من مصر، ويتركون أعمالهم لبعض المصريين يديرونها نيابة عنهم وباسمهم، فأناب الانجليز الياس اندراوس في ادارة الشركة أثناء هربهم، ومع شغله لكل هذه المناصب لم يجد الوقت لإدارة كل هذه الأعمال والتوفيق بينها، وهو الرجل الذي يهوىٰ السيارات ويسهر حتىٰ ساعات الصباح في نادي السيارات الملكي بالقاهرة [٢]. وهكذا كانت أحوال البلاد، وكيف كانت تدار بواسطة رجال غير أكفاء يتملقون السلطة ويعملون علىٰ إرضائها.

وفي ديسمبر ١٩٥١، وقبل الحريق بنحو شهر واحد، اشتد أوار الكفاح الفدائي علىٰ خط القناة وبالتحديد من جهة محافظة الشرقية،

---

[١] وثيقة رقم: 7163، نفس القضية.

[٢] وثيقة رقم: 7164، قضية اتهام أحمد حسين في حريق القاهرة.

وفي نفس الوقت الذي تنامىٰ فيه العمل الفدائي، أعلن القصر الملكي نبأ تعيين حافظ عفيفي - رئيسا للديوان الملكي، ذلك الرجل الذي كان يشيد دائمـاً بمعاهـدة ١٩٣٦، ويـدعو لبقـاء التحـالف والتعـاون مع بريطانيا والولايات المتحدة، وأهمل عن عمد من قاموس أحاديثه كلمة «الجلاء» التي نادت بها من قبل كل الحكومات المصرية السابقة - أغلبية وأقلية، واستعاض عنها بكلمة «الاستقلال» كما كان لا يخفي اشمئزازه من العمل بنظام الانتخاب المباشر الذي أتىٰ بحكومة الوفد إلىٰ الحكم منذ أكثر من عام مضىٰ (١٩٥٠) كما كان لا يمل الحديث عن مناهضته للأفكار والآراء «التقدمية».

ولـم يكتـف الملـك فـاروق بتعيـين أحـد المناهضـين لـلإرادة الشعبية رئيساً للديوان بل أتبعه بأمر ملكي آخر لتدعيم نظام حكمه الأوتوقراطي، ويؤكد به مناهضته لأي محاولة ايجابية لتلك الارادة، إذا انتدب عبد الفتاح عمرو - سفير مصر السابق في لندن، بعد أن سحبته الحكومة من العاصمة البريطانية استجابة للمطالب الشعبية - مستشاراً للقصر للسياسة الخارجية بوزارة الخارجية نفسها - متحدياً بذلك إرادة الوفد والشعب، وبذلك أصبح سفير مصر السابق يتمتع بسلطة خاصة داخل ديوان الوزارة التي أخرجته من وظيفته الدبلوماسية احتجاجاً علىٰ عدوان القوات البريطانية علىٰ القرىٰ الآمنة في منطقة القناة وعلىٰ رأسها كفر عبده [١].

---

[١] المذكرات السياسية لأحمد حسين، الشعب، عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤.

الفصل السادس

موقف الدول الأجنبية

بعد الحريق

أمـرت الحكومـة المصـرية الجديـدة برئاسـة علـي مـاهر باشـا بتشكيل لجنة لحصر وتعويض الخسائر التي لحقت بالمتضررين من جراء حوادث السبت ٢٦ يناير [١] سـواء كـانوا مـن المصـريين أو مـن الأجانب.

علىٰ أن ضغط الدول الأجنبية وعلىٰ رأسها بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، لتقدير هذه الخسائر بصفة نهائية سواء كانت بشرية أو مادية أو أدبية، كان هو السبب المباشر للإسراع في حصر الخسائر لتعويضها تعويضـاً مناسباً، وحتىٰ لا تبدو الحكومة المصرية بعد أن عجزت تماما عن إقرار الأمن والسلام خلال الحدث المفاجئ لها، وكأنها عاجزة كذلك عن إصلاح ما أفسدته.

وقـد قـدرت الخسـائر الماديـة الناجمـة عـن أحـداث الحريـق بحوالي عشرين مليونـاً من الجنيهات، بل يزيد عن ذلك ـ وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت إذا أخذ في الاعتبار أن سعر صرف الجنيه المصري كان أعلىٰ من نظيره الإسترليني، ومن الدولار الأمريكي.

ووافـق البرلمـان المصـري علـىٰ تعـويض المنكـوبين والمتضررين، في جلسة عاجلة لهذا الغرض، تقررت فيها «السلفة» التي طالب بها علي ماهر ـ باشا رئيس الوزراء من الاحتياطي النقدي للبلاد[٢].

(1) Documents No. 47635

[٢] محمد محمود زيتون: حرائق القاهرة، ص ٦٧.

وتقدمت بالفعل سفارات ومفوضيات الدول الأجنبية في مصر، والتي أضيرت من جراء الحريق بمذكرات رسمية لوزارة الخارجية الملكية المصرية لتعويضها أو تعويض رعاياها عن خسائرها. وكان علىٰ رأس الدول التي تقدمت بطلباتها سفارة بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الطلبات في صورة احتجاجات رسمية تلقي التبعة والمسئولية الكاملة علىٰ الحكومة المصرية وجهازها الأمني، ولذلك طالبت بالتعويض طبقًا لتقديرها وتقدير رعاياها عن الأضرار والخسائر التي لحقت بهم في القاهرة سواء كانوا سائحين أو زائرين بصفة عارضة، أو أصحاب مشروعات رأسمالية في مصر، أو أصحاب محلات تجارية أو نوادي وبارات أو فنادق وعلىٰ رأسها فندق شبرد الذي احترق وكانت خسائره البشرية والمادية مرتفعة، أو بنوك مثل بنك باركليز الإنجليزي الذي توقع المسئولين عنه حدوث اضطرابات قادمة فأسرعوا باتخاذ إجراءات تأمين احتياطية لحفظ أموال وايداعات البنك ضد أخطار الحريق والسرقة. أما دور السينما فكانت خسائرها شديدة وعلىٰ رأسها سينما ريفولي التي احترقت وتحطمت تمامًا.

وأسرعت جميع سفارات ومفوضيات والغرف التجارية للدول الأجنبية في الأيام التالية للحريق بتقديم طلبات التعويض الخاصة برعاياها وممتلكاتها لوزارة الخارجية التي أعلنت بصفة رسمية عن تلقي هذه الطلبات سواء عن الطريق الدبلوماسي أو الإداري المعتاد،

وباستثناء بريطانيا، والولايات المتحدة فإن الدول التي تقدمت بطلباتها هي: فرنسا، وايطاليا، وبلجيكا، والهند[١] وسويسرا، والسويد، والأرجنتين، واليونان، وتركيا [٢] والأراضي المنخفضة (هولنداpays Bas) والنمسا، وإسبانيا، وبولونيا، وايران، والعراق، وسوريا، ولبنان [٣] وألبانيا، وأورجواي، والبرازيل [٤].

وكان أهم هذه المطالبات ما ورد من الغرفة التجارية الألمانية بالقاهرة التي طالبت بتعويضات كبيرة عما أصابها من ضرر [٥].

وبلغت خسائر بعض المشروعات والمحال المملوكة للأجانب مبالغ باهظة من الجنيهات المصرية، والعملات الأجنبية وبالذات الإسترليني والدولار، مثل فندق شبرد التي احترقت خزائنه ونهبت، كما احترقت أثاثاته وأمتعته[٦] وهجر الأجانب وبعض المصريين من نزلائه متعلقاتهم وآثروا الهرب أو القفز من نوافذ حجراتهم خوفاً من النيران، فلقي بعضهم الموت حرقاً أو اختناقاً، وأصيب الآخرون

(1) Documents No. 47494 , 47506 , 47526 ,47465.

مراسلات سفارات ومفوضيات الدول الأجنبية مع وزارة الخارجية المصرية:

وثائق حريق القاهرة.

(2) Documents No. 47553 , 47558 , 47568 , 47570 , 47574.

(3) Documents No. 47581 , 47573 , 47592 , 47495 , 47597 , 47610 , 47617 , 47619

(4) Documents No. 47721 , 47465.

(5) Documents No. 47603

(٦) عن خسائر فندق شبرد بالتفصيل . Documents No 47657 , 47658

بكسور متفاوتة الخطورة، وبالمثل فإن محلات توماس المملوكة لبعض الأجانب أضيرت هي الأخرىٰ بخسائر فادحة تمثلت في سرقة ونهب الأموال السائلة بخزائن المحلات، وسرقة البضائع الموجودة أو احتراقها [١].

واستندت شكاوىٰ وطلبات السفارات الأجنبية التي تقدمت بها للخارجية المصرية علىٰ ما ورد إليها في الغالب من شكاوىٰ رعاياها في مصر، أولئك الذين أضيروا يوم ٢٦ يناير سواء في ذواتهم، أو متعلقاتهم الشخصية، أو في ممتلكاتهم ومشروعاتهم الاقتصادية التي يديرونها في القاهرة.

وقد تقدمت السفارات بملخصات لشكاوىٰ رعاياها وأسمائهم، وبيان بنوع الضرر أو الأضرار التي أصابتهم سواء كانت بدنية أو مادية. ولم تقتصر طلبات التعويض علىٰ السفارات الأجنبية للدول الغربية، بل طالبت بعض الدول العربية بدورها بتعويض مواطنيها، فطالبت سفارة العراق بتعويض ثلاثة من مواطنيها فقدوا أمتعتهم وبعض أموالهم أثناء الحوادث في القاهرة [٢].

---

[١] عن خسائر محلات توماس الثلاث:

Documents No 47723 , 47738.

(2) Documents No. 47610.

وكذلك طالبت سوريا بتعويض عدد كبير من مواطنيها المقيمين بالقاهرة، والذين تسببت أحداث الحريق في إصابة ممتلكاتهم بأضرار بالغة(١) نظراً لضخامة أعداد الشوام من السوريين المتوطنين بمصر منذ أمد بعيد.

علىٰ أن اكثر المطالبات الأجنبية التي تلقتها الخارجية المصرية من ناحية أعداد المضارين والمبالغ المطالب بتعويضهم بها كانت من السفارة الأمريكية بالقاهرة، وتمثلت هذه المطالبات في تعويض الأشخاص الأمريكيين، وممتلكات الشركات الأمريكية بالقاهرة؛ وعلىٰ رأس هذه الشركات، شركة كوداك (مصر) التي بلغت خسائرها ١٨.٢٠٣.٤٧٨ جنيهاً مصرياً، ونظراً لهذه الخسارة الجسيمة للشركة الأمريكية، فلم تكتف السفارة الأمريكية بتقديم مطالبتها بالتعويض للخارجية المصرية فقط، بل عضدتها بشكوىٰ ومطالبة مماثلة تقدمت بها في نفس الوقت إلىٰ مدير ادارة التنظيم بوزارة الشئون البلدية والقروية بالقاهرة (٢) تلك الوزارة التي كان يتولاها ابراهيم فرج باشا إبان الحدث.

وفي يوم ٧ مارس ١٩٥٢ تقدمت السفارة الأمريكية بشكوىٰ لاحقة لشكواها السابقة، تطالب بتعويض السيد / ايرين هيل وزوجته MR & MRS. Erine Hill عما أصابهما من ضرر مادي يتمثل في

(1) Documents No. 47617.
(2) Documents No. 47467 , 47473:
American Embassy; Cairo, Report No 301, Dated On February 21, 1952.

فقدانهما لمبلغ (٣٩٠٧) دولاراً أمريكياً أثناء حوادث يوم السبت، كما طالبت بتعويض المواطن الأمريكي روبرت وهودسون وزوجته عن فقدانهما شيكات دولية بمبلغ (١٢٥٠) دولاراً أمريكياً أثناء حريق فندق شبرد (١).

وكانت مطالبات السفارة الأمريكية قائمة علىٰ أساس الشكاوىٰ التي تقدم بها المواطنون الأمريكيون، ففي شكوىٰ المواطنة الأمريكية «لوسي ويل اوجبي Lucy WilloUghby» طالبت بتعويض عن أثاثها الذي تركته وديعة لدىٰ يوسف بك كساب ـ تاجر الموبيليا بشارع الشواربي باشا عند مغادرتها مؤقتا لمصر، ولكنها بعد الحريق علمت عن طريق رسالة مسجلة أرسلت إليها أن أثاثها قد احترق أثناء أحداث حريق القاهرة، وقدرت مطالبتها بتعويض مقداره ثلاثمائة وعشرين جنيها مصرياً عن أثاثها المفقود (٢)

كما تقدمت المواطنة الأمريكية سوزان بافالو ـ المقيمة بشارع صلاح الدين بالزمالك بشكوىٰ للقنصل الأمريكي لامارد.مولنر Lamar D.Mulliner تطلب تعويضها عن فقدان «بالطو صوف» قامت بتسليمه لشركة تنظيف اكسبريس يوم ٢٤ يناير، واحترق أثناء الأحداث بالشركة، وقد قدرت بنفسها ثمن البالطو الذي ابتاعته في مايو سنة ١٩٥٠ بمبلغ

(1) Documents No. 47466:
American Embassy, Cairo, ReportNo. 311, Dated on March 7, 1952

(2) Document No.47468: American Embassy , Cairo , 18 th February , 1952

(١٦٥) دولار أمريكـــي، بمـــا لا يقـــل عـــن (٧٥) دولار طبقـــاً لحالته الراهنة إبان يوم الحريق [١].

وقد أجرت السفارة الأمريكية حصراً كاملاً بأسماء رعاياها وخسائرهم، والمبالغ المقرر تعويضهم بها من جانب الحكومة المصرية، وبررت سلوكها هذا بأن حكومتها تحمل الحكومة المصرية المسئولية كاملة فيما جرىٰ للمواطنين الأمريكيين والأضرار التي لحقت بأشخاصهم وممتلكاتهم، والتدمير الشامل الذي ألم بالممتلكات الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٦ يناير نتيجة لقلة وضعف إجراءات الأمن العام التي كان علىٰ الحكومة المصرية أن تنهض بها وتتحمل مسئوليتها كاملة [٢].

وبالمثل حملت الحكومة الايطالية بدورها ما حاق بمواطنيها من أضرار للحكومة المصرية وطالبت بتعويضهم، وعلىٰ رأس هؤلاء، الذين أضيروا نتيجة احتراق فندق شبرد من السائحين الايطاليين الذين تواجدوا بالفندق أثناء الأحداث وهم كثيرون [٣] إلىٰ جانب المتوطنين الايطاليين بمصر، وكانوا يتركزون في القاهرة والاسكندرية نظراً لارتفاع مستوىٰ

---

(1) Documents No. 47469 , 47470 , Cairo Embassy of the United States of American
dated on February 9 , 1952.

(2) Documents No. 47635 , 47484:
The Foreign Service of the United states of America , Cairo , American Embassy , No.276.

(3) Document No. 47541 ; Ambassade d, Italie in Egitte , Note No. 947 , le Caire , le 27 Fevrier 1952

المعيشة بهاتين المدينتين الكبيرتين خلال هذه الفترة عن كثير من المدن الإيطالية بالنسبة للإيطاليين.

كما طالبت الحكومة الملكية اليونانية بتعويض رعاياها في القاهرة عن خسائرهم الفادحة، لأن الإغريق كانوا من أكثر الأجانب المتوطنين بمصر الذين أضيروا من الأحداث لأعدادهم الكبيرة في العاصمة من العاملين بالمصالح والهيئات، ومن المالكين للمشروعات الاقتصادية ومحلات البقالة، وصناعة وبيع الخمور، والمشروبات الروحية، والبارات، والمطاعم، والمقاهي، ودور السينما، وغيرها من مظاهر الأنشطة المتعددة التي طرقوها دون وجل وتفوقوا فيها، وكانت الجالية اليونانية في القاهرة والاسكندرية من أكثر الجاليات الأجنبية عدداً وأقواها ثراءً.

ولذلك فقد كانت خسارتهم البشرية والمادية كبيرة، وقتل عدد منهم من بين العاملين في بنك باركليز، وفقدت كثير من ممتلكاتهم التجارية وتهدمت واحترقت بعض أملاكهم العقارية ولهذا فقد طالبت الحكومة اليونانية ببذل التعويض الملائم لكل منهم [١]

هذه هي أهم نماذج مطالبات الدول الأجنبية لتعويض رعاياها عن خسائرهم نتيجة لحريق القاهرة؛ مما يعبر تعبيراً صادقاً عن مدى الخسائر المادية والبشرية التي ألمت بالبلاد آنذاك، ومدى ما أصاب مصر من ضرر اقتصادي وسياسي واجتماعي في يوم واحد.

---

[١] Document No. 47571:
Ambassade Royale de Grece en Egypte , No. 6100

المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

١- وثائق حريق القاهرة المحفوظة بالمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة.

٢ - ملف قضية اتهام أحمد حسين في حريق القاهرة المحفوظ بالمركز القومي للدراسات القضائية - مركز الميكروفيلم.

٣ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية في لندن

(F. O.) Kew Garden Public Record Office

ثانيا : وثائق منشورة :

- Parliamentary Debates (Hansard) , House of Commons
- Parliamentary Debates (Hansard) , House of the lords

٢ - الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ ،المجلد الأول، القاهرة، الجامعة العمالية، ١٩٨٦م.

ثالثا: جلسات نقاشية:

١ -جلسة نقاشيه مع السيد / كمال الدين حسين - عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو، وأحد الضباط الأحرار، يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ بمقره الصيفي بقصر المنتزه بالإسكندرية.

٢ - جلسة نقاشيه مع الأستاذ / إبراهيم فرج - باشا وزيرالشئون البلدية والقروية قبل الثورة بمقر حزب الوفد الجديد بالقاهرة يوم ٣ أبريل ١٩٨٨م.

رابعاً: مذكرات شخصية:

١- المذكرات الشخصية والسياسية لأحمد حسين/ رئيس الحزب الاشتراكي (مصر الفتاه) والمنشورة بجريدة الشعب، سبتمبر - ديسمبر ١٩٩٤، يناير ١٩٩٥ م.

٢ – مذكرات كمال الدين رفعت (حرب التحرير الوطنية) القاهرة دار الكاتب العربي ١٩٦٨ .

٣ - مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل (مذكرات في السياسة المصرية) ،٣ أجزاء، القاهرة ١٩٧٧ م.

٤ - مذكرات أحمد مرتضىٰ المراغي المنشورة بمجلة أكتوبر عام١٩٨٦ .

٥ - صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧٦م.

خامساً: المراجع العربية:

١ ـ أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، القاهرة، مطبعة مدبولي، ١٩٨٥.

٢ ـ جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦

٣ ـ سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥.

٤ ـ طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

٥ ـ عبد الوهاب بكر (دكتور): البوليس المصري ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

٦ ـ علاء الحديدي (دكتور): مصطفىٰ النحاس، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢ م.

٧ ـ عبد الرحمن الرافعي: مصر بين ثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢، القاهرة، مركز النيل للإعلام، ١٩٨٠م.

٨ ـ محمد أنيس (دكتور): حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٢ م.

٩ ـ محمد محمود السروجي (دكتور): ثورة ٢٣ يوليو، الإسكندرية، مطبعة المصري، د. ت.

١٠ ـ محمد محمود زيتون: حرائق القاهرة في التاريخ، القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٩٥٩ م.

١١ ـ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٦.

سادسا: المراجع الأجنبية:

.Erskine , B. Childers ; The Road to Seuz , London ,1962

John Marlow ,Anglo-Egyptian Relations,1800 - 1953 .,london ,1954

P.J. Vatikiotis ; Some Political Consequences of the 1952 .Revolution in Egypt ,London , 1968

P.J. _______ ; Nasser and his generation , London , 1978

P.J. ________ ; The History of Egypt , London , 1968

سابعا: دوريات:

الأهرام، الطليعة، المصري، الزمان، الطليعة، الوفد، أكتوبر، لواء الإسلام، الشعب.

ثامنا: دراسات منشورة:

جمال حماد: الشرطة المصرية، أكتوبر، عدد ٢٥ يناير ١٩٨٧

المحتويات

****